

تحييد لبنان

عن الصراعات العربية والإسلامية

" كي يكون لبنان واحداً متماسكاً مستقراً وناهضاً "

محمد شطح



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

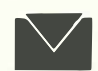


تحييد لبنان

عن الصراعات العربية والاسلامية

تقديم دولة الرئيس عصام فارس





مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

تحييد لبنان عن الصراعات العربية والإسلامية

الطبعة الاولى: أيار ٢٠١٤

First Edition: May 2014

ISBN: 978-9953-569-68-0

صورة الغلاف: من مداخلة لمعالي الدكتور محمد شطح خلال مؤتمر المركز "إمكانية حياد لبنان"
بتاريخ ٩ تشرين الاول ٢٠١٣.

إخراج وتنسيق : سيرين صغيره



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
Issam Fares Center for Lebanon
www.if-cl.org - ifcl@if-cl.org
هاتف: 961(3)667663 961(1)490561
فاكس: 961(1)490566



دار سائر المشرق للنشر والتوزيع
جديدة المتن - نهر الموت - سنتر بايلايان - الطابق السابع
www.entire-east.com – info@entire-east.com
هاتف وفاكس: 961(1)900624

إهـــــداء

"كي يكون لبنان واحداً متماسكاً مستقراً وناهضاً"
محمد شطح

فقدت أسرة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية برحيل معالي الدكتور محمد شطح صديقاً ومشاركاً بارزاً في نشاطات المركز. وقد كان مؤتمر "إمكانية حياد لبنان" في تشرين الأول ٢٠١٣ خاتمة هذه المشاركات حيث كان الراحل متحدثاً رئيسياً في إحدى جلساته ورائداً في الحوار حول القضية المطروحة.

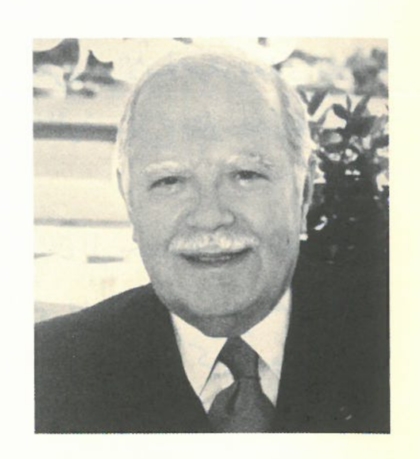
كان الوزير شطح علماً من أعلام الساحة السياسية اللبنانية، ورجل اعتدال وحوار بامتياز، وفكراً منفتحاً على الرأي الآخر المختلف، وكفاءة في الإدارة والسياسة حيث حل. عمل في صندوق النقد الدولي وشغل منصب نائب حاكم مصرف لبنان قبل أن ينتدب سفيراً للبنان في واشنطن، ويدخل بعدها المسرح السياسي وزيراً للمال ومستشاراً للرئيسين فؤاد السنيورة وسعد الحريري.

ويشارك المركز اللبنانيين عموماً وعائلة الوزير الراحل وأصدقائه ورفاقه خصوصاً الخسارة التي لا تعوّض آملاً ألا يذهب استشهاده سدى وأن يكون دافعاً للقوى السياسية اللبنانية للاعتدال والحوار، من أجل وقف هدر الدماء البريئة وبناء الوطن الذي كان يحلم به الوزير الشهيد.

ويهدي المركز هذا الكتاب إلى ذكراه وهو الذي كان اقتناعه قوياً بفكرة الحياد.

أسرة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المحتويات



تقـديم

دولة الرئيس عصام فارس

أن تجتمع كوكبة من النُخبِ اللبنانية في مركز عصـام فارس للشـؤون اللبنانية مرّة جديدة للتحاور في قضـية أساسية مؤثّرة على مسـتقبل لبنان، هو موضع فخر واعتزاز ودلالة على أن المركز يثابر على الهدف الذي أنشـئ من أجله، وهو جمع اللبنانيين للتداول بهدوء في معالجة قضـايا أساسية وسبل وصول دولتهم ومؤسسـاتهم إلى مسـارات تخدم مصلحة لبنان العليا.

ويعزّ علينا أن يكون المـركـز قد بات من الأماكن النادرة التي يجتمع فيها الفاعلون السـياسيون من مختلف الإتجاهات بعد أن شُلّت المؤسسـات الدستورية وتعطّلت الحياة السياسية السليمة وانزلق لبنان إلى الصراع المذهبي والإقليمي من الباب العريض.

ويؤسفنا أن نرى لهباً ممتداً على كامل تراب هذا المشـرق الذي تتداخل فيه الصراعات الدوليّة والإقليمية مع العصبيّات المذهبية والإثنيّة والصراعات الداخليّة، فيما اللبنانيون مدعوون إلى أن يدّخـروا كل الجهود والطاقات لوقف انـزلاق بلدهم إلى هذا الحريق، إضافة إلى المشاركة في احتوائه إقليمياً.

وبعد أن واكب مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية عبر مؤتمراته وندواته النقاش حول النظام السـياسي والديموقراطية التوافقية، والإصلاح الإنتخابي إن كان في الإنتخابات الرئاسية أو النيابية، والاستراتيجية الدفاعية، وسبل إصلاح قطاعات الكهرباء والمياه والأمن، والوضع المزري للمخيمات الفلسـطينية، ها هو اليوم يتصـفّح مع نخبة

سياسية وقانونية إمكانية تحييد لبنان عن الصراعات العربية والاسلامية، ومدى ملاءمة هذا الطرح لإستقرار لبنان وازدهاره، بعد أن كان هذا الموضوع مثار جدل منذ زمن طويل وأعيد الحديث عنه عقب اندلا ع الأزمة السورية.

كلّنا أمل أن يمتد هذا الجهد الحواري لتطوير لبنان إلى حيث يجب أن يكون، أي إلى المؤسسات الدستورية من أجل مواجهة التحديات التي مهما كبرت وتعاظمت، يجب ألا تثنينا عن الثقة بلبنان وحتمية خروجه من كل كبوة معافىً، عزيزاً، كريماً، وحاضناً لأبنائه مهما اختلفوا.

ويؤسفني في هذا المجال ان الإرهاب قد غيب وجهاً معتدلاً شارك في هذا المؤتمر وكانت لمداخلته الوقع المؤثر في الدعوة إلى حياد لبنان، عنيت المفكر والمحاور المأسوف عليه معالي الدكتور محمد شطح، أسكنه الله فسيح جنانه.

هذا الكتاب

يصدر مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية كتابه الرابع عشر في أوج النقاش حول إمكان تحييد لبنان عن صراعات الجوار ومنع انزلاقه إلى أتون الحرب السورية، مقدّماً وجهات النظر المختلفة حول الموضوع في إطاريه السياسي والقانوني. والكتاب هو حصيلة أعمال المؤتمر العاشر الذي نظّمه المركز في أيلول ٢٠١٣ تحت عنوان "إمكانية حياد لبنان"، وافتتحه سفير بريطانيا في لبنان طوم فليتشر وشارك فيه نواب وسياسيون ومفكرون من مختلف الأطراف السياسية والآراء القانونية.

سعى المركز من خلال هذا المؤتمر، وتحديداً في الورقة الخلفيّة، إلى توضيح مفهوم الحياد والغموض والالتباس اللذين يشوبانه، وتحديد مصطلحات التحييد والحياد الدائم، وتعميق البحث بين المسؤولين والرأي العام حول المقتضيات القانونية والسياسية لكل واحدة منها، وما إذا كان لبنان مؤهلاً لتبنّي الحياد في أحد أشكاله، انطلاقاً من واقعه الحالي وفي ضوء تجارب الحياد المعتمدة في العالم وتاريخ علاقات الدولة والفرقاء اللبنانيين بالخارج والمحاولات الحيادية التي طبعت بعض مراحل هذا التاريخ.

ويضمّ هذا الكتاب مداخلات المشاركين في المؤتمر كاملة، إضافة إلى التقرير التنفيذي الذي يقدّم للقارئ خلاصة تلك المداخلات ومقترحات المركز لتحييد لبنان عن الصراعات العربيّة والإسلاميّة، فضلاً عن الورقة الخلفية للمؤتمر وبعض الوثائق المتعلّقة بالسياسة الخارجية للبنان.

وكان لمعالي الوزير الراحل د. محمد شطح مداخلة رئيسية في هذا المؤتمر، وهي آخر مشاركة له في نشاطات المركز، ولذلك ارتأت أسرة المركز بأن تهدي هذا الكتاب إلى ذكراه.

وينبغي التنويه بأن إصدار هذا الكتاب هو ثمرة جهود أفراد عديدين في المركز، وأخص بالذكر منهم منسّق المؤتمر شارل سابا الذي أشرف على إعداد الكتاب، والباحثة سيرين صغيرة التي أعدّت الكتاب في مختلف مراحل نشره. وتجدر الإشارة إلى أن المداخلات الواردة في هذا الكتاب تعبّر فقط عن وجهة نظر أصحابها وليس بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

ختاماً، لا بدّ من شكر دولة الرئيس عصام فارس الذي يحرص على رعاية المركز وتقديم كل وسائل الدعم له، لا لشيء إنما ليكون واحة حوار بين اللبنانيين ومجمعاً حيادياً ومستقلاً للتفكير في سبل بناء لبنان الذي يطمح إليه أبناؤه.

عبدالله بوحبيب

التقرير التنفيذي

تمهيد

استنتاجات المشتركين

المقترحات

التقرير التنفيذي
تمهيد

كان هدف إحدى عشـــــــرة دولة حول العالم اعتمدت الحياد الدائم أن تنعم بالاستقلال والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. لم يكن الحياد ترفاً سـياسـياً أو هدفاً بحد ذاته، بل كان سـبيلاً اهتدى قادة تلك الدول عبره إلى ما تبتغيه شعوبهم من سلام داخلي ورخاء إقتصادي وإجتماعي. ففي جولة على الدول الحيادية، أوروبية كانت أم أميركية لاتينية أم آسيوية، نجد أن بعضـــها كان حياده نتيجة تصـــوّر سياسي أدّى إلى رخاء اقتصادي وبعضها الآخر كان نتيجة تصوّر وتصميم اقتصادي بحت، إلا أنه في الحالتين تتشارك الدول المحايدة في مستوى استقرار سياسي وأمني أفضل، ودخلاً فردياً أعلى من الجوار القريب لمعظم هذه الدول.

وليس هذا الأمر من قبيل الصـدفة، إذ إن السـويسـريين، على سبيل المثال، الذين عانوا من انعكاس صـراع الجوار على أرضـهم، وحروب أهلية دامية امتدّت لقرابة ستة قرون، ومشـــاركتهم كمرتزقة في حروب الجوار، استفادوا من إعلان حيادهم في القرن السـابع عشـر (١٦٣٨) كي يبنوا في عملية تراكمية دامت قرنين (١٨٤٨) نظاماً سياسياً فريداً في حسـن إدارة التعددية، واقتصـاداً جاذباً للرساميل الخارجية مما جعله يحتل اليوم المرتبة الأولى على لائحة الاقتصادات الأكثر تنافسية، والمرتبة السابعة والعشرين لناحية الدخل القومي بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية وقلّة عدد السكّان.

وكما في سويســرا كذلك في كوستاريكا حيث منع الحياد انتشـــار عدوى الصراعات المسلّحة بين اليمين واليسار التي تسود أميركا الوسطى، وطالت كوستاريكا

في الأربعينات من القرن المنصرم. وساعد الحياد كوستاريكا على تأمين استقرار سياسي ومناخ مؤات وثابت لازدهار الإقتصاد بالإرتكاز إلى القطاع السياحي والإستثمارات الأجنبية، لتحتل المرتبة الثانية لجهة الدخل الفردي بين دول أميركا الوسطى بعد باناما، كما تبوأت لائحة الدول الأميركية اللاتينية لجهة التطوّر الإجتماعي، أي قدرة الدولة على تلبية حاجات المواطنين غير الإقتصاديّة.

أما النمسا، فكان حيادها ضمانة لإعادة سيادتها واستقلالها عن الإتحاد السوفياتي والدول الغربية الثلاث التي احتلّت النمسا عقب الحرب العالمية الثانية، ومانعاً لتقسيمها بين المعسكرين الشرقي والغربي على غرار ما جرى لجارتها ألمانيا عام ١٩٤٥. فأتى الحياد (١٩٥٥) بعد موافقة الإتحاد السوفياتي على استقلال النمسا مشترطاً عدم دخولها حلف شمال الأطلسي. أما الحياد في السويد وفنلندا وليشتنشتاين وتركمانستان، فأتى بمبادرة رأس الدولة في هذه البلدان، من أجل الحفاظ على الإستقلال عن نفوذ الدول المجاورة وضمان الإزدهار الإقتصادي بعيداً عن الصراعات السياسية والحروب[1].

وفي لبنان، كانت المناداة بالحياد ترتفع عند تصاعد الصراع الإقليمي والداخلي المتشابك، وكان عدد من الحكومات قد حاول اعتماد سياسات تحييد لبنان عن الصراعات العربيّة لمنعها من تأجيج الإنقسامات الداخليّة. إذ لطالما اختلفت الطوائف اللبنانية حول علاقات لبنان الإقليمية والدولية ووجهته ودوره، وخصوصاً في ظل ارتباط هذه الطوائف بحلفاء خارج الحدود اللبنانية، مما يدفع إلى ان توائم السياسة الخارجية اللبنانية بين هذه الإختلافات. فكانت محاولة إستئثار فئة واحدة بفرض رؤيتها لوجهة لبنان في السياسة الخارجية تستدعي استعانة فئات لبنانية أخرى بالدول الخارجية المتضرّرة من تلك السياسة لتتحالف معها، وتحاول تغيير الواقع الداخلي، مع ما يرافق هذه العملية من مساس باستقرار لبنان الامني والإقتصادي ووحدته الداخليّة. أما متى اعتمد لبنان التوافق والتوازن الداخلي المؤدي إلى سياسة خارجية أقرب إلى الحياد، فشهد استقراراً جاذباً للسيّاح والمستثمرين ورؤوس الاموال، حتى أطلق عليه حينها لقب "سويسرا

١- يستفيد اقتصاد باناما من الإنفاق الحكومي الكبير نسبياً والمرتكز على عائدات القناة البحرية العابرة لأراضيها.
راجع الورقة الخلفيّة في قسم الملاحق.

الشرق"، وبالأخص عندما اتبع لبنان سياسة "مع العرب إذا اتفقوا وعلى الحياد إذا اختلفوا" في ستينات القرن الماضي التي شكّلت العصر الذهبي للجمهورية الأولى للإستقلال.

واليوم، تهزّ الحرب السورية الإستقرار اللبناني بعدما أثّرت على الإقتصاد الوطني إن لجهة العدد الكبير للاجئين السوريين، أو لناحية تراجع الإستثمارات، وتقلّص فرص العمل، والتعثّر الذي لحق بطرق التجارة، والمناخ السياسي والأمني غير المؤاتي للحركة السياحية، وانخفاض إيرادات الخزينة. وبنتيجة الأمر، دفع الصراع الدائر في سوريا وتورّط لبنانيين فيه، إلى ارتفاع الأصوات المنادية بالحياد. وقد عزز ذلك اعتماد الحكومة سياسة النأي بالنفس عن الأزمة السورية وسط ترحيب دولي، إضافة إلى توافق مبدئي للقوى السياسية في هيئة الحوار الوطني على "إعلان بعبدا" (حزيران ٢٠١٢)، وما ورد في متنه من وجوب تحييد لبنان عن صراعات المحاور الإقليمية والدوليّة، ما خلا الصراع مع إسرائيل. إلا أن التوافق على "إعلان بعبدا" لم يعبّر عن قناعة حقيقية بالتحييد والحياد، إذ تعكس خلاصة طاولة مستديرة نظّمها مركز عصام فارس في نيسان ٢٠١٣ أن مشاركين يأتون من مشارب سياسية متواجهة اعتبروا أنهم جزء من الصراع في سوريا والعالم العربي، مما عقّد الأمور وجعل طرح الحياد موضوعاً إشكاليّاً.

انطلاقاً من هذا الواقع، قرّر مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية التعمّق بإشكاليات الحياد وموجباته ومقتضياته، هادفاً إلى الخروج باستنتاجات ومقترحات تساهم في عقلنة النقاش الحاصل وتزيد من إنتاجيّته وتحاول التقريب بين الرؤى المتباعدة، وتوحيد النظرة إلى السياسة الخارجية للبنان. ولذلك، نظّم المركز مؤتمره العاشر حول "إمكانية حياد لبنان"، حيث بحث المشاركون الذين مثّلوا وجهات نظر القوى السياسية والقانونية المختلفة، الأسباب الموجبة للحياد في لبنان، ومقتضيات الحياد في القانون الدولي، إضافة إلى سبل صون حياد لبنان في حال إعلانه.

استنتاجات المشتركين

انقسمت آراء المشاركين في المؤتمر العاشر **لمركز عصام فارس للشؤون اللبنانية** حول "إمكانية حياد لبنان"، إلى ثلاث: الأولى أيّدت مطلب "الحياد الدائم"، معتبرة أن إعلان بعبدا ليس كافياً لدرء مخاطر اللااستقرار جرّاء صراعات المنطقة على الامد المتوسّط والطويل.

في موازاة ذلك، اعتبرت فئة أخرى أن المسعى الأكثر واقعية هو دعوة الدول الإقليمية صاحبة النفوذ في لبنان إلى "تحييد" حلفائها اللبنانيين عن الصراع في المنطقة، عبر الضغط باتجاه تسوية إقليمية تضمن الحد الأدنى من اتفاق لإدارة الملفّات الخلافية للرعاة الإقليميين على الساحة اللبنانية.

في المقابل، رأت فئة من المشاركين أن مكان لبنان الطبيعي هو في مواجهة إسرائيل، مما يوجب التحالف مع المحور الإقليمي الذي يدعمه للدفاع عن نفسه وأرضه في هذه المواجهة.

أولاً: الحياد الدائم للبنان

يُعرّف الحياد الدائم في الصراعات الدوليّة على أنه التزام تقطعه الدول على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الدولية، إذا كان هذا التدخل يفضي أو قد يفضي إلى استخدام القوة المسلحة. ويحتّم هذا الحياد على الدولة التي تتبعه أن تلتزم تجاه باقي الدول بألا تدخل في أي نزاع مسلح داخلي كان أم إقليمي أم دولي حاضراً كان أم مستقبلاً[1].

١- راجع الورقة الخلفية، الملحق ١.

بكلام آخر، يلزم الحياد الدائم الدولة التي تعتمده بألا تأخذ طرفاً في أي نزاع دولي، وأن يكون ذلك سياسة دائمة لها، مما يضعها في المقابل تحت حماية المجتمع الدولي.

١- موجبات الحياد الدائم للبنان

التعددية الإجتماعية وضرورة التوافق في السياسة الخارجية: نشأ لبنان على "انقسام عامودي بين مكوناته الطائفية في ظل ولاء كل فئةٍ لعمقٍ تاريخي تَعُد نفسها منتميةً اليه". و"إن أي موقف رسمي للبنان المستقل يجب ان يندرج ويراعي، داخلياً، تماسك العائلة اللبنانية بكل مناطقها وكل طوائفها". إذ إن إبتعاد فئة ما عن قاعدة التوافق وفرض سياستها على الفئات الأخرى أدّى في الماضي إلى "استعانة هذه الفئات التي أصبحت خارج السلطة بدولة حليفة لها، وتنقلب على السلطة الحاكمة، مع ما يرافق هذه العملية من مساسٍ باستقرار لبنان ووحدته الداخليّة". وبسبب هذا المعطى، "غالباً ما كانت الصراعات الخارجية تؤجج الإنقسامات الداخليّة، وكان لبنان خاسراً دوماً عندما اختلف العرب فيما بينهم، كما أثبت التاريخ أيضاً أنّه كلما حيّدت الدولة اللبنانية نفسها عشنا في مرحلة استقرارٍ وأمان وازدهار".

في الوقت عينه، تجدر الإشارة إلى أن الحياد "ليس بالضرورة ضمانة لتجنّب الصراعات فالحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥ لم تكن نتيجة حرب محاور في المنطقة، بل جاءت كنتيجة تراكمية لإتفاق القاهرة (١٩٦٩) الذي ولسخرية القدر، حظي على شبه إجماع أو تأييد كبير بين اللبنانيين في حينها ولم يكن سبب إنقسام بينهم".

الحياد في السياسة الخارجية اللبنانية: ليست فكرة الحياد بدعةً جديدة تنطلق من فراغ، وإنما هي مطلب فئة لبنانية منذ ستينات القرن الماضي، ودعوة لتطوير "سياسة التقويم السليم" التي كانت تنتهجها الحكومات اللبنانية بعد الإستقلال في ما خص الصراعات العربيّة، إذ "انطلق لبنان مع أول رئاسة جمهورية (للإستقلال) على مبدأ الحياد، متعاوناً مع العرب، محاولاً عدم التدخل في شؤونهم، فشهد كما الدول العربية نوعاً من الاستقرار السياسي، حتى بدأت الحرب الباردة تنعكس على العالم العربي. وقد قدّم آباء الاستقلال ثلاث قواعد ذهبية في السياسة الخارجية اللبنانية هي: أولاً إن أي موقف رسمي للبنان المستقل يجب ان يندرج ويراعي، داخلياً، تماسك العائلة اللبنانية بكل مناطقها وطوائفها.

وثانياً ان لبنان، من اجل ذلك، يعتمد سياسة رفض المعاهدات المحورية ورفض الأحلاف بكل اتجاهاتها باستثناء قرارات الإجماع لجامعة الدول العربية وقرارات ووثائق الامم المتحدة. وثالثاً ان لبنان مع العرب اذا اتفقوا وعلى الحياد اذا اختلفوا".

و"يلاحظ ان العقد الاول من الاستقلال جاء خالياً من أي ارتباط تعاقدي ولا أي تحالف سياسي مع أية دولة اخرى، علماً ان الخلافات العربية او الدولية في اثناء الحرب الباردة كانت تتفاعل وتتجاذب وتتصادم أحياناً من حوله. وأكملت هذه المسيرة طريقها حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث بدأت هذه القواعد الثلاث بالتراجع ثم الانهيار بسبب تحالفات غير واثقة وتورط غير مدروس مع هذا الفريق الاقليمي او ذاك".

الحرب السوريّة تجربة جديدة توجب الحياد الدائم: تزيد الحرب السورية الشرخ بين اللبنانيين وتعمّق انقسامهم بين "بعض يراهن على سقوط النظام وبعض آخر يراهن على بقائه لتحسين ظروفهم في الداخل اللبناني، مما يهدّد بجرّ الأزمة السورية إلى لبنان وربّما الدخول في حرب أهلية"، أو انتصار فريق على الآخر وإعادة دوّامة الغلبة المتبادلة. إلا أنه وفي ظروف سياسيّة معيّنة، توافقت القوى السياسية اللبنانية، كل واحدة لحسابات مختلفة عن الأخرى، على "إعلان بعبدا" الذي يقول بالتحييد. إلا أن الحياد اللبناني "كي يحمى ويصان لا يجوز ان يكون ظرفياً، وإعلان بعبدا يشكل خطوة اولى في الاتجاه الصحيح لكنه ليس كافياً. ويجب على لبنان ان "ينضم الى اتفاقية لاهاي بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة إذا اراد ان يتمتع بما تنص عليه من حقوق للدول المحايدة على المجتمع الدولي".

٢- المتطلّبات القانونية للحياد الدائم

الدستور والمعاهدات الخارجية: نصّ الدستور اللبناني على "أن لبنان عضو مؤسس وعامل في الجامعة العربية وملتزم مواثيقها. مما يستدعي في حال إعلان حياده الدائم، "أن ينسحب من بعض المعاهدات العربية الثنائية والجماعية التي تناقض مبدأ الحياد، خاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنصّ في المادة الثانية منها على واجب المشاركة

الكاملة للدول المتعاقدة في أي عمل عسكري يقع على أي دولة منها، مما يتناقض مع المبادئ الأساسية للحياد الواردة في إتفاقيات لاهاي". لذا إن أي آلية قانونية لاعتماد الحياد الدائم يجب أن تبدأ بـ"اضافة فقرة على البند الثاني من المبادىء العامة الواردة في الفصل الاول من وثيقة الوفاق الوطني يعلن انضمام لبنان الى معاهدة لاهاي للدول المحايدة دون الحاجة الى ازالة فقرات اخرى في الوثيقة فيبقى اتفاق الطائف كما ميثاق ١٩٤٣ وثيقتين مؤسستين لقيام لبنان وديمومته عبر حياده. كما يفترض اضافة بند على مقدمة الدستور يحدد هذا القرار وموجباته، لتطلق بعدها ورشة عمل دستورية – قانونية تؤدي الى الغاء جميع المعاهدات او الاتفاقات المناهضة للحياد بدءاً بالتعاون والتنسيق مع سوريا الى معاهدة الدفاع العربي المشترك".

اتفاقية الهدنة والقرار ١٧٠١ إطار الصراع مع إسرائيل: عرّف الدستور لبنان بأنه "عربي الانتماء والهوية" وانه "يلتزم قرارات ووثائق جامعة الدول العربية ومن وثائقها تشكيل ميثاق الدفاع العربي المشترك (ضد اسرائيل) ومكتب مقاطعة اسرائيل وقرارات أخرى صدرت باجماع الدول العربية من دون استثناء". لذلك ولأن لبنان يستضيف اكثر من اربعماية الف فلسطيني في ربوعه، إن الحياد عن قضية فلسطين أمر غير ممكن، وهو ملزم بـ"تأييد المسألة الفلسطينية في كل فواصلها بما في ذلك حق هؤلاء الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، أي عدم الموافقة على توطينهم في لبنان".

في موازاة ذلك، "تستند علاقة لبنان بإسرائيل الى اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ والى القرار "١٧٠١، اللذين لا يعنيان السلام معها". لذا، بعد انسحاب لبنان من معاهدة الدفاع العربي المشترك، "يتحوّل لبنان إلى دولة مساندة في الصراع العربي- الإسرائيلي"، فيما يبقى الجزء المتعلّق به من هذا الصراع محكوماً باتفاقية الهدنة والقرار ١٧٠١. مع العلم أن "اسرائيل قد تكون الأكثر ممانعة بالنسبة لاعلان حياد لبنان بما من شأنه أن يجعله مركز لقاء بين الديانتين المسيحية والاسلامية من جهة أولى وبين الشيعة والسنة من جهة ثانية وبين الشرق والغرب من جهة ثالثة، وبما سيحفز الاقتصاد الوطني بشكل كبير ويجعل من لبنان سويسرا المشرق وقد لا تكون هذه الأمور في مصلحة إسرائيل".

٣– سبل حماية الحياد الدائم سياسياً وعسكرياً

التوافق اللبناني والاعتراف العربي والدولي: "لا حياد يحترم من الغير ان لم يستند الى بند جديد في الميثاق الوطني"، يصار بعده إلى "إصدار الدولة وثيقة رسمية تود ع لدى الجامعة العربية والامم المتحدة. عندها، على لبنان "بذل الجهود اللازمة لنيل اعتراف عربي صريح بحياده معبّر عنه في اقرار الجامعة العربية بوضع استثناء في ميثاقها يؤكد صفة لبنان المساندة حقوقياً وسياسياً وعزوفه عن خيار المواجهة العسكرية او انتسابه الى أي محور اقليمي او دولي. ثم يصار إلى "دعوة مجلس الامن الدولي الى احياء وتأكيد الهدنة بين لبنان واسرائيل بانتظار حل سياسي شامل وعادل للنزاع العربي – الاسرائيلي على ان يتمتع هذا القرار الأممي بقوة الفصل السابع لفرض الهدنة وحماية حياد لبنان من قبل قوات الامم المتحدة المعتمدة لهذه الغاية بموجب القرار ١٧٠١".

تقوية الجيش الرادع وتطبيق القرار ١٧٠١: أي حياد قابل للحياة "يجب أن يكون نتاج قرار قوي لدولة قوية ليس فقط بجيش رادع وهذا اساسي بل أيضاً بمؤسساتها وقوة إقتناع وإلتزام مكوّناتها بها". لذا، "لا بد من تقوية الجيش وتزويده بكل انواع الاسلحة الرادعة واعادة العمل بالتجنيد الاجباري، واستيعاب الميليشيات والتنظيمات المسلحة ضمن استراتيجية واحدة لحماية لبنان". ولا يتعارض التزام الحياد الدائم مع حق الدولة المحايدة في تنظيم قواتها العسكرية على الشاكلة التي تريدها، "فالجيش السويسري هو يعرف بجيش ميليشيات، حيث يخضع الجميع الى موجب الخدمة العسكرية الالزامية كما يعتبر هذا الجيش من أقوى الجيوش الأوروبية وأكثرها تجهيزاً".

"وقد نص القرار ١٧٠١ على خريطة طريق دولية لحماية لبنان عسكرياً ودعم الجيش واستعادة الدولة حصرية القرار الدفاعي وحماية الحدود، لذا من الضروري تطبيق هذا القرار، وخصوصاً أن ثمة فيه التزاماً من الامم المتحدة بالاستجابة لاي طلب من الدولة اللبنانية بهدف ضبط الحدود، إنما لم يطلب لبنان حتى الآن رسميًا من مجلس الامن تنفيذ البند الثامن الذي يستكمل هذا القرار، حيث يُمنح أمين عام الامم المتحدة شهرًا واحدًا ليباشر الكلام مع الافرقاء بهدف البدء بالتنفيذ الكامل لبنود القرار".

استكمال تطبيق اتفاق الطائف وبناء ثقافة حيادية: يشير التاريخ اللبناني بوضوح إلى أن الشعور بالغبن والخوف الذي طاول جميع الطوائف اللبنانية مداورة يؤدّي إلى الإستعانة والإستقواء بالخارج، مما يتناقض مع منطق الحياد. وبالتالي، "إن استكمال تطبيق اتفاق الطائف لناحية إزالة الخوف والغبن لدى الطوائف عبر إنشاء مجلس الشيوخ وتطبيق اللامركزية الإدارية عنصر أساسي لتدعيم فكرة الحياد، وعدم تمكين الخارج من استعمال مخاوف ومظالم المجموعات اللبنانية للعبور إلى لبنان من أجل تنفيذ أهدافها ومآربها". إلى ذلك، يجب تربية جيل جديد على ثقافة الحياد، فصحيح أن آراء اللبنانيين ستبقى مختلفة ولكن "الهدف أن يكون مع هذا الإختلاف إدراك بأنه لا يمكن أن يكون لبنان وطناً سالماً، ناهضاً وموحّداً إلا إذا كان مبنيّاً على قواسم مشتركة وطنيّة واضحة وأهمّها فكرة الحياد".

ثانياً: تحييد لبنان عن الصراعات

ينحصر "الحياد الظرفي" بنزاع مسلّح محدّد المكان والزمان، وينتهي عادة مع انتهاء هذا النزاع. ولا يرتّب هذا الحياد أي مقتضيات طويلة الأمد على الدولة تجاه المجتمع الدولي، كما أنه لا يلزم سائر الدول بالاعتراف به أو احترامه. أمّا تحييد لبنان عن الصراعات فهو ليس ظرفياً ومحصوراً بصراع معيّن بل دائم، ويختلف عن الحياد الدائم بأنه لا يشمل كل الصراعات الدولية.

الخلاف الداخلي حول الحياد الدائم وإرتباط القوى اللبنانية بالخارج: لم يستطع لبنان منذ الإستقلال "تجنب التجاذبات الاقليمية التي تستخدمه عادةً ساحة للاصطدام او للاحتواء او للجذب من اجل مصالحها. وكان يحكم عليه، في كثير من الاحوال، ان يتعرض للانقسام بين القوى الاقليمية المتجاذبة او نفوذها، وكان مضطراً للتعامل مع هذه القوى على ساحته، وكان الحاكم في لبنان ينجو بنفسه وببلده وشعبه اذا أحسن التقويم بين هذه القوى وأحسن التوقيت المناسب لاعلان موقفه منها".

وكما في الأمس كذلك اليوم، "يصعب تحقيق الحياد الدائم والمحافظة عليه "في ظلّ الصراع الشرق أوسطي الجديد العابر للحدود وارتباط مكوّنات أساسية ووازنة في لبنان بعلاقات عضوية وعميقة ذات طابع ماديّ وثقافي وسياسي وأحياناً عسكري مع دول

محورية". لذا وفي ظلّ هذا الواقع، من الأدقّ التكلّم عن تحييد بدلاً من حياد، بحيث أن الحياد والمحافظة عليه ليس بمتناول مكوّنات لبنانية مقيّدة القرار إلى حدّ كبير بل أن تحييد لبنان هو الإمكانية الوحيدة المتاحة فيما لو قرّرها الرعاة الإقليميّون للمكوّنات اللبنانية ضمن تسوية في ما بينهم".

"إعلان بعبدا" خطوة مبدئية على درب التحييد: يشكّل "إعلان بعبدا" الصادر عن هيئة الحوار الوطني في حزيران ٢٠١٢ التي "لا تملك اية صلاحية دستورية تشريعية ولا تنفيذية ولا قضائية على المستوى الحكومي الرسمي، بل هي تجسيد لمناخ سياسي مطلوب لجمع السياسيين ومحاولة الاتفاق على بعض المبادىء والاجراءات التي يمكن ان تصل الى السلطات الدستورية المختصة من اجل تشريعها او تنفيذها". والفقرة التي تتحدّث عن التحييد في الإعلان، "تمثل تأكيداً للمسيرة التي شهدها العقد الاول من الاستقلال من حياد في الصراعات العربية – العربية. اما الاستثناءات الثلاثة التي اوردتها هذه الفقرة (اي احكام الشرعية الدولية والاجماع العربي والقضية الفلسطينية) فهي قد فرضت الزاميتها بموجب نصوص دولية (كالمواد ٢٤ و٢٥ و٣٩ و١٠٣) من ميثاق الامم المتحدة، ونصوص اقليمية (كالمادة ١٩ من ميثاق جامعة الدول العربية). او انها بسبب الظروف التي اوجدت مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان".

صعوبة تعديل الدستور والمعاهدات تحول دون الحياد وتجعل التحييد ممراً إلزامياً: يتطلّب الحياد الدائم كما ذكر آنفاً أن يعدّل لبنان دستوره ليصبح متوافقاً مع مقتضيات هذا الحياد وأن "ينسحب لبنان من عضوية الجامعة أو بالحدّ الأدنى من بعض المعاهدات العربية الثنائية والجماعية التي تناقض مبدأ الحياد"، غير أنه ليس ممكناً ومتاحاً أن يقوم لبنان بذلك دون الدخول في متاهة التعديلات الدستورية وأن يعرّض علاقاته بمحيطه العربي ومصالحه إلى التوتر والتأزيم ليس فقط بسبب إستفحال الصراعات الإقليمية من حوله بل أيضا بسبب إرتكازه بشكل كبير على العالم العربي في إقتصاده". في المقابل، "يشكّل التحييد ترجمة عملية لموجبات الدستور ذاته الذي ليس بحاجة الى نقاش ولا الى اختيار في الامتثال لهذه الاحكام او رفضها الى ان يصار لتعديلها وفقاً للاصول الدستورية ذاتها"، مما يوجب العودة "الى احكام الدستور وحده من دون اي اتفاق ظرفي ولا اعلان ثانوي

وتأكيد كافة الالتزامات الدولية الاقليمية التي تعهدتها الدولة اللبنانية في سياق علاقاتها الدولية والاقليمية".

واقع الصراع مع إسرائيل مانع للحياد الدائم ودافع للتحييد: يشكّل الصراع مع إسرائيل عائقاً أمام لبنان إذا أراد اعتماد الحياد الدائم وفق مندرجات اتفاقيات لاهاي لأن "اتفاقية الهدنة للعام ١٩٤٩ لم تسقط حالة الحرب القائمة بين لبنان واسرائيل، والقرار ١٧٠١ يؤكد على بقاء هذه الاتفاقية وصدقيتها". ولأن "الدستور اللبناني نص على أن لبنان يلتزم قرارات ووثائق جامعة الدول العربية ومن وثائقها تشكيل ميثاق الدفاع العربي المشترك ومكتب مقاطعة اسرائيل".

ثالثاً: رفض الحياد والتحييد

الحياد مرادف لالتباس الهويّة ومناقض لاتفاق الطائف: يثبت التاريخ وجود "تلازم بين الحياد من عام ١٩٤٣ الى عام ١٩٧٥ والتباس سياساتنا الخارجية والعربية، وبين الحياد بين الشرق والغرب والتباس الهوية. إذ، عندما كنا محايدين كانت لدينا سياسات خارجية وهوية ملتبستين، لذا فالدعوة إلى الحياد تعني الإرادة بالعودة الى هذا الالتباس". إلى ذلك، حدّد دستور الطائف "نوعية إنتماء لبنان وموقعه السياسي الوطني والقومي في دائرة الصراع ضد إسرائيل كذلك نمط علاقاته العربية والدولية، وأي بحث في فكرة الحياد هو دخول في متاهة تعديل الدستور من باب إبتكار توصيف جديد للبنان ككيان وموقع جغرافي – سياسي وكنظام سياسي ولعلاقاته العربية والإقليمية والدولية ولدوره المفترض".

الصراع مع إسرائيل ينسحب على العلاقات العربية للبنان: "توجد علاقة جدلية بين النزاعات العربية والصراع العربي – الاسرائيلي. فالصراع بين المحور السوري – الايراني والمحور المقابل: "قد يكون له علاقة بنزاعات جيواستراتيجية، إنما له علاقة أيضاً بالصراع العربي – الاسرائيلي وبالرؤية الى هذا الصراع وبطريقة مواجهة التحدي الاسرائيلي". وبالتالي، إن خلاف القوى السياسية في لبنان او تحالفها "متعلق بمحورين على قاعدة الخلاف حول طريقة التعامل مع التحدي الاسرائيلي ومع التحدي الدفاعي ومع التحالفات الضرورية لمواجهة هذا التحدي العدو".

الحياد تهميش للبنان في بناء النظام الإقليمي الجديد: إذا اعتمد لبنان الحياد سيكون خارج عملية بناء النظام العربي الجديد. "إذ إن الانسحاب من سياسات المنطقة الان سيؤدي الى اخضاع لبنان الى موجة الحلول نفسها التي كانت على حسابه سابقًا خصوصاً وان هناك تداخلا ما بين القرارات المحلية والاقليمية والمشكلات المحلية والاقليمية. وكي لا تحل المسائل والمشكلات الاقليمية على حسابنا علينا ان نكون على طاولة القرار، وحتى نكون على طاولة القرار، علينا ان نكون منخرطين لا بصراعات المنطقة بالضرورة، وانما بسياساتها".

المقترحات(*)

حيث ان للمكونات اللبنانية المختلفة علاقات وصداقات وأحياناً تحالفات متفاوتة القوّة مع دول المنطقة مما حال دون إمكان قيام سياسة خارجية موحّدة باستثناء فترات قليلة منذ الاستقلال،

وحيث ان الصراعات المستعرة بين الأنظمة العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الاولى تنعكس سلباً على الأوضاع اللبنانية،

وحيث ان الصراعات الاسلامية المستجدّة أدخلت المنطقة ولبنان في أتون النزاعات الإثنيّة والطائفيّة والمذهبيّة على اختلافها،

وحيث ان الحرب السورية تنعكس سلباً على لبنان سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً، ويخشى من امتداد الأعمال العسكريّة إليه إذا بقي الانقسام الداخلي قائماً،

وحيث أن اللبنانيين اتفقوا ضمنياً في ظروف بعيدة عن التأثير الخارجي، على تحييد لبنان عن المحاور العربية والاسلامية كما عن الحرب السورية،

وحيث ان تحييد لبنان عن المحاور العربيّة (١٩٥٨-١٩٦٨) عبر شعار "مع العرب اذا اتفقوا وعلى الحياد اذا اختلفوا"، اثمر استقراراً امنياً وسياسياً وازدهاراً اقتصادياً قلّ نظيره في العقود اللاحقة،

* راجع ملاحظات معالي الدكتور سليم جريصاتي على المقترحات في قسم الملاحق، (ملحق رقم ٤).

ارتأى مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، انطلاقاً من مؤتمر "إمكانية حياد لبنان" أن يقترح على المعنيين العمل على **تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور العربية والإسلامية**، الذي يراعي استمرار التزامه قضايا الاجماع العربي وخصوصاً القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه.

توصيف التحييد عن الصراعات والمحاور العربيّة والإسلاميّة

للحياد نماذج وتجارب متعددة، لكن ما يميّز بينها هو مفهومان رئيسان: "الحياد الدائم" الذي يشمل حياداً عن كل الصراعات الدوليّة والإقليمية دون استثناء ويستلزم اعتراف الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية به ولا يحدّه زمن معيّن، و"الحياد الظرفي" الذي يحصر صراع معيّن في زمن معيّن. أما اقتراح المركز، فيرمي إلى **تحييد للبنان عن الصراعات والمحاور العربيّة والإسلاميّة**، مع الحفاظ على التزاماته العربيّة كاملة وخصوصاً ما يتعلّق بالصراع العربي – الإسرائيلي.

مقتضيات التحييد

١ – الإتفاق الداخلي وترجمته في المؤسسات الدستوريّة: يتطلّب تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور العربيّة والإسلاميّة أولاً توافقاً لبنانياً عليه، وهذا الأمر ليس بصعب بعد أن دعت معظم الأطراف اللبنانية في أوقات مختلفة إلى تحييد لبنان عن تلك الصراعات. وفي الأحوال كافة، يجدر بهذا التوافق أن ينعكس قانوناً يقرّ مشروعه مجلس الوزراء ويصوّت عليه مجلس النوّاب كي يصبح قاعدة للسياسة الخارجية للبنان. ونظراً إلى ارتباطات لبنانيين بقوى إقليمية ودوليّة عديدة، لا بدّ من القيام بتسويق حثيث لدى تلك القوى لإقناعها بحسنات هذا التحييد ونتائجه الإيجابية على لبنان واستقراره ودوره وعلاقاته مع الدول المعنيّة وشعوبها.

٢– التحييد وواقع الأزمة السوريّة: يدرك المركز أن انخراط فئات لبنانية في الحرب السوريّة منذ اندلاعها يتناقض مع السياسة المقترحة لتحييد لبنان عن الصراعات والمحاور العربيّة والإسلامية، لكنّ المرجو أن يمسي هذا التحييد هدفاً يصبو إليه لبنان واللبنانيون تدريجياً، ولو كان تحقيقه بعيد الأمد. ويقدّم النموذج السويسري مثلاً صارخاً على الوقت الذي يمكن أن تستغرقه مثل هذه السياسات كي توضع موضع التنفيذ بعد أن يتم

التوافق عليها مبدئيّاً، إذ إن جمعية مندوبي الكانتونات أقرّت الحياد كأولوية في السياسة الخارجية السويسريّة عام ١٦٣٨، إلا أن المكوّنات السويسرية بقيت تخرق الحياد مداورة حتى العام ١٨٤٨.

صون التحييد وحمايته

١– تجديد النظام وتطويره: يقتضي صون تحييد لبنان عن الصراعات العربيّة والإسلاميّة إرادة وطنية جامعة لدى اللبنانيين لحلّ قضاياهم الداخليّة العالقة، مما يستوجب تقييم قدرة النظام اللبناني على احتواء الخلافات وأدائه طوال ربع قرن بعد اتفاق الطائف، والحوار حول كيفية معالجة الثغرات التي ظهرت من خلال الممارسة، والإتفاق على الخطوات الواجب اتخاذها لإزالة الحذر المتبادل بين اللبنانيين. وأبرز القضايا العالقة إقرار **قانون عادل ومنصف للإنتخابات النيابية** بما يحقق حسن التمثيل والإستقرار ويتناسب مع مقتضيات العمل السليم للنظام الديموقراطي البرلماني وميثاق العيش المشترك اللذين نصّت عليهما مقدّمة الدستور بعد اتفاق الطائف، وإقرار **قانون اللامركزية الإدارية الموسّعة** وتنفيذه في إطار دولة مركزيّة قويّة، بما يسمح لأهالي المناطق بتحقيق الإنماء المتوازن نظراً لإدراكهم حاجاتهم أكثر من المسؤولين في العاصمة، إضافة إلى تصحيح الخلل في **توزيع الصلاحيات بين السلطات الدستورية** بما يحترم التوازنات الطائفيّة ويضمن انتظام عمل المؤسسات.

٢– تحديث الجيش وتقويته: تشكّل عملية بناء جيش قوي ورادع خطوة مكمّلة ولازمة لتحييد لبنان عن الصراعات العربية والإسلامية في إطار "استراتيجية وطنية لحماية لبنان". وانطلاقاً من الواقع اللبناني الجغرافي والديموغرافي والإقتصادي، يقتضي العمل على تطوير جيش محترف بالكامل، متحرّك وقادر على مواجهة التحديات التي يواجهها لبنان، وأبرزها ردع أي اعتداء خارجي وحماية الحدود ومكافحة الإرهاب في مناطق وجوده، مما يفرض رفع مستوى تدريب العديد وتعزيز العتاد بالسلاح النوعي والمتطوّر لرفع كفاءة الجيش القتالية وقوّته الناريّة.

٣ – إنشاء حرس وطني لمساعدة الجيش: يُلائم لبنان إنشاء **حرس وطني** على غرار ما هو معمول به في كثير من دول العالم، لا سيّما الولايات المتحدة والسعودية وإيران.

وتكون هذه المؤسسة الجديدة مساندة للجيش وامتداداً له، وتبقى قيادة وحداتها وتسليحها وتدريب عديدها تحت إشرافه. ويصلح الحرس الوطني كبديل من خدمة العلم وتناط به مهمّات الدفاع الشعبي إلى جانب الجيش على كل مساحة الوطن في حال وقوع اعتداء خارجي، ويساهم في عمليات الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي ومكافحة الإرهاب عندما تدعو الحاجة، كما يتم اللجوء إليه في جهود الإغاثة ومساندة الدفاع المدني في حالات الكوارث. ويتكوّن الحرس الوطني من عديد متفرّغ جزئيّاً، فيسمح للعنصر الخدمة لأيّام قليلة في الأسبوع أو الشهر على أن يبقى له الحق في العمل بمهنة أو وظيفة أخرى، ويتطوّع بذلك لسنوات معيّنة، يبقى بعدها في الإحتياط، على أن يعطى في فترة الاحتياط بعض الحوافز. ويشكّل هذا الحرس على أساس لامركزي، بمعنى أن يكون لكل وحدة إدارية أفواج من سكّانها منضوين إلى الحرس الوطني، مموّلين من موازنتها، ويخدمون حصراً في نطاقها الجغرافي أيام السلم، على أن تبقى لقيادة الجيش الإستعانة بهم خارج هذا النطاق في الحالات الطارئة أو الإستثنائية.

صون التحييد عربيّاً وإسلاميّاً

١- **التحييد والإلتزامات العربيّة والإسلاميّة**: يفترض بالديبلوماسية اللبنانية أن تسعى جاهدة إلى استصدار قرار عن كل من جامعة الدول العربية ومنظمة دول المؤتمر الإسلامي لنيل الإعتراف العربي والإسلامي بسياسة تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور العربيّة والإسلاميّة، مع احترامه المقرّرات الصادرة بالإجماع عن جامعة الدول العربيّة في مجال السياسة الخارجية والدفاع والأمن وتنفيذها كاملة. ولا يحتاج هذا الأمر إلى تعديل نظام الجامعة أو صفة لبنان فيها، مما يبقي التزامات لبنان بقضايا الإجماع العربي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كاملاً لا لبس فيه. كذلك، يسمح هذا التحييد ببقاء لبنان في **معاهدة الدفاع العربي المشترك** في مواجهة إسرائيل (١٩٥١)، نظراً للاجماع العربي في هذه المعاهدة*.

٢- **التحييد والعلاقات اللبنانية - السوريّة**: يلزم التحييد لبنان بإلغاء الفقرة التي تنص على التنسيق في مجال السياسة الخارجية في **معاهدة "الأخوّة والتعاون والتنسيق"*** مع سوريا

* انظر الملحق رقم ١.

والاتفاقات العسكرية والامنية الملحقة بها، نظراً إلى أن الإلتزام إلى جانبها في مجالي السياسة الخارجية والدفاع يعيد إدخال لبنان في المحاور والصراعات العربيّة والإسلاميّة، في حال اختلفت سوريا مع إحدى هذه الدول، كما هو الواقع اليوم. أما الإلتزام السياسي والعسكري إلى جانبها في مواجهة إسرائيل، فترعاه مقرّرات القمم العربيّة والمعاهدات والإتفاقات العربيّة، وفي مقدّمتها "مبادرة بيروت للسلام" ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. ويجدر التنويه بأن إلغاء الفقرة الآنفة الذكر في المعاهدة مع سوريا يجب ألا يمسّ العلاقات المميزة والتعاون الوثيق معها وفق ما تقتضيه سياسة حسن الجوار والأخوّة بين البلدين، لا سيّما في ما يتعلّق بالشؤون الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.



احتمالات للبنان حيادي(*)

سعادة السفير طوم فليتشر

سفير بريطانيا لدى لبنان (٢٠١١-).

مساء الخير. شرف حقيقي لي أن أكون معكم هذا المساء لتقديم هذا الموضوع مع مجموعة محترمة كهذه من الخبراء.

شعرت بالحيرة عندما طلب السفير (الدكتور عبدالله بوحبيب) من ممثل بريطانيا التحدّث عن الحياد. ليست لدينا سمعة في هذه المنطقة باضطلاعنا بدور حيادي.

ذكرني ذلك بقصة شهيرة عن سفير بريطاني سابق شارك في برنامج على الراديو إبّان عيد الميلاد، سئل في ختام المقابلة: "ماذا تريد في مناسبة عيد الميلاد؟". ظنّ السفير أنه مثالٌ آخر عن الكرم اللّبناني، فأعطى جواباً متواضعاً كي لا يبدو طمّاعاً. بعد ذلك، عندما بُثّ البرنامج، لاحظ أنهم سألوا أيضاً سفراء آخرين عمّا يريدون في مناسبة عيد الميلاد. وفوجىء بالأجوبة التي سمعها:

"سعادة السفير الأميركي ماذا يطلب في عيد الميلاد؟

أطلب السلام في الشرق الأوسط".

"سعادة السفير الفرنسي ماذا يطلب في عيد الميلاد؟

أطلب حقوق الإنسان لجميع سكان العالم".

"سعادة السفير البريطاني ماذا يطلب في عيد الميلاد؟

---

* كلمة افتتاح المؤتمر.

من اللطيف جداً أن تسألوا. أريد علبة صغيرة جداً من الكنافة من فضلكم. إنه حقاً عمل لطيف جداً".

يُظهر ذلك أنه يمكن أن نكون حياديين في بعض الصعد. أظنّ أن الحياد موضوع الجدل. المفتاح والمسألة. المفتاح للبنان في هذا الوقت. أظنّ أن الحياد أصبح حاجة أكثر منه خياراً. لكن يقتضي أن نكون واضحين عمّا يعنيه الحياد.

ليس الحياد خياراً ضعيفاً إذا تمّ بطريقة صحيحة. فهو يحتاج إلى شجاعة حقيقية ورؤية حقيقية. صبرٌ حقيقي وقوة حقيقية. على سبيل المثال، فإن جهودكم للإتفاق على تاريخ موحّد مفتاح في هذه المسألة. ليس الأمر سهلاً، ويحتاج إلى شجاعة. يعني أيضاً الحاجة إلى خلق فسحات محايدة كهذه (مركز عصام فارس)، حيث يمكننا مناقشة ما يقصده حقاً الحياد.

ليس الحياد خياراً غير أخلاقي، ولا يعني إدارة الظهر للمعاناة الناتجة من صراع في بلاد مجاورة. ليس ذلك حياداً. يستطيع لبنان أن يفتخر بالجهود التي قام بها من أجل التعامل مع أولئك الذين عانوا من الأزمات في فلسطين وسوريا.

ليس الحياد خياراً كسولاً، فهو لا يشبه النعامة التي تدفن رأسها في الرمال. الحياد في شكل افتراضي يتأتى من صعوبة القيام بأي شيء آخر.

يقتضي بالحياد أن يكون قائماً على تفاهم مشترك لما توجبه المصلحة الوطنية فعلياً. يعني ذلك بناء دولة قادرة على حماية هذه المصلحة، وبناء المؤسسات الأكثر قدرة على حمايتها.

ليس الحياد خياراً مريحاً. الخيار الآن: هل أن على لبنان الإنتظار مع الأمل في حصول حسم إقليمي في المستقبل، والإستمرار في إلقاء اللوم على أطراف خارجيين؟ كل أسبوع لدينا لوائح مختلفة عمّن يقع عليه اللوم في عدم تأليف الحكومة.

يمكننا الإستمرار في هذا الوضع المريح جداً، أو يمكنكم استعمال هذا التقلّب الإقليمي من حول لبنان لتعزيز سيادته. عندما يكون المركب في بحر عاصف لكم تركه كي تتقاذفه الأمواج أو محاولة رمي المرساة كي تحموا أنفسكم.

ينبغي أن يحظى الحياد بدعم المجتمع الدولي بجدّية وصدق. إذاً، تدخّلنا الخارجيّ يقتضي توخّي الحدّ من عدوى عدم الإستقرار في المنطقة الآتي إلى لبنان، وعلينا السعي إلى تعزيز سيادته. علينا كسر هذه الدوامة التي دخلنا فيها، أيّ هذه العادة السيئة للتدخّل الإقليمي من الخارج وأطراف خارجيين، وسعي اللبنانيين إلى إيجاد الأجوبة عند الأطراف هؤلاء.

على اللاعبين الإقليميين والقوى العظمى أن ينأوا بأنفسهم عن لبنان، مقدار ما يحتاج لبنان إلى أن ينأى بنفسه عن الأزمة الإقليمية. عليهم الإبتعاد عن لبنان. هذا ما أتاح مجالاً لالتقاط الأنفاس من خلال تشكيل "مجموعة الدعم الدولية للبنان" الشهر الماضي. قرأت عن "مجموعة الدعم الدولية" أنها جزء من مؤامرة للمحافظة على استقرار لبنان. في هذه الحال، تراني مسروراً جداً بأن أكون جزءاً من هذه المؤامرة بالذات.

من الملائم جداً أننا نناقش هذا الموضوع، ونحن على مشارف العيد السبعين لاستقلال لبنان. وأقترح أن يكون العيد السبعون للاستقلال مناسبة كي نجعل فكرة استقلال لبنان أولوية. وهي فكرة قد حان أوانها. نحتاج إلى أكثر بقليل من الاستقلال اللبناني.

عندما تكلمت في المركز المرّة الماضية، قلت إنكم تحتاجون إلى أن تصغوا أقلّ إلى السفراء، وأكثر إلى بعضكم البعض عمّا هو عليه المفهوم الحقيقي للاستقلال، عمّا هي المصالح الوطنية، وعمّا يوحّد هذا البلد بدلاً من تقسيمه. نحن ندعم ذلك، ويقتضي أن ندعمه، ولا يستطيع أيّ منا أن يكون حيادياً في دعم الحياد.

الاسباب الموجبة للحياد في لبنان

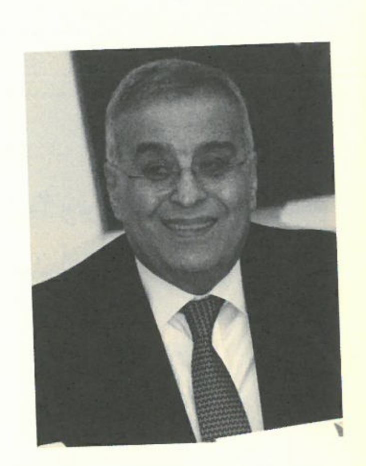
عبدالله بوحبيب: تساؤلات عن مواصفات حياد لبنان

عماد الحوت: لحياد يتماشى مع وحدة الصف العربي والصراع مع إسرائيل

سامي الجميل: الحياد سبيل إلزامي للحفاظ على لبنان

عبد الحليم فضل الله: الحياد يضعف حضور لبنان ويجعل الحلول على حسابه

يناقش هذا المحور ملاءمة الحياد لصـــون وحدة لبنان وسيادته واستقلاله واستقراره، وإمكان تقبّل الجوار الإقليمي واحترامه له.



تساؤلات في موجبات حياد لبنان
تقديم


السفير د. عبدالله بوحبيب

مدير عام مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية.

تهدف السـياسة العامة عادة إلى سعادة المواطنين عبر تأمين ازدهارهم الإقتصادي ورخائهم الإجتماعي، الذي يشكّل الإستقرار شرطاً ضرورياً لهما. وفي استعراض لتاريخ لبنان، نلاحظ أنه منذ منتصف خمسينات القرن الماضي عندما بدأت الحرب الباردة تتصاعد في المنطقة، عاش لبنان مرحلتي استقرار فيما كان الباقي خليطاً من الحروب واللاإستقرار. وبينما كانت مرحلة الإستقرار الثانية مرتبطة بالقبضة الأمنية السورية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، كانت المرحلة الأولى التي امتدت بين العام ١٩٥٨ و١٩٦٨ لبنانية بامتياز، وتميّزت باعتماد العهد الشهابي الممدد له بعهد الرئيس شارل حلو بسياسة خارجية اعتمدت الحياد في الصراعات العربية عملاً بشعار "مع العرب إذا اتفقوا وعلى الحياد إذا اختلفوا".

وبعد اندلاع الأزمة السورية عاد لبنان محاولاً السير وفق النهج "الشهابي" في السياسة الخارجية معتمداً سياسة "النأي بالنفس" و"إعلان بعبدا" الذي جسّد اتفاقاً مبدئيّاً على تحييد لبنان عن الصراع العربي حول الأزمة السوريّة. وبالرغم من اشتراك طرفين لبنانيين أساسيين ومتنازعين في الحرب السوريّة، إلا أن الحكم والحكومة يستمرّان في سياسة التحييد والنأي بالنفس.

انطلاقاً من السوابق الحيادية حول العالم ومن التجارب اللبنانية، أيتضمّن وضع لبنان أسباباً موجبة لتطوير حياده الظرفي في الصراعات العربيّة إلى حياد

دائم؟ وهل يضـــمن هذا الحياد وحدة لبنان وسيادته واستقلاله واستقراره؟ وهل تعترف الأمم المتحدة بهذا الحياد في ظل عدم شموله الصـــراع مع إسرائيل؟ وهل الجوار الإقليمـــي قادر علـــى تقبّل هذا الحياد واحترامه؟ ولو اعتمد الحياد الدائم سياسة رسمية منذ العهد الشهابي هل كان ليوفّر على لبنان أعوام الحرب؟



لحياد يتماشى مع وحدة الصف العربي والصراع مع إسرائيل

سعادة د. عماد الحوت

طبيب ونائب "الجماعة الاسلامية" عن دائرة بيروت الاولى.

إذا كانت التعددية داخل المجتمع اللبنانـــي وداخل كل طائفة هـــي غنـــى للنظام الديموقراطي وحمايةً للرأي الآخر، فإن وحدة الموقف من القضايا الوطنية والمصيرية هي ضرورة من الضرورات، حتى في غياب وحدة الصف.

فليس مقبولاً أن يبقى اللبنانيون منقســمين بين شرق وغرب، وأن يســتمر لبنان ساحةً لصـــراعات المحاور، ومن الطبيعي حين تقف فئةٌ لبنانيةً مع محور أن تقف فئةٌ أخرى مع محورٍ آخر، مما يفتح الباب أمام الانقسام والتدخل الخارجي.

معايير القانون الدولي للحياد

لقد تعددت أسباب إعلان بعض الدول حيادها بين وقف حروبٍ أهليةٍ داخلية في مجتمعٍ تعددي له امتداداتٍ خارجية (سويســرا)، أو حفاظاً على الاستقلال عن جار كبير (فنلندا)، أو حفاظاً على البلد في محيطٍ مضـــطرب (الســـويد)، وهذه الظروف جميعاً متحققة في لبنان.

ولقد تطورت فكرة الحياد لتتحول الى الحياد الإيجابي بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الحرب الباردة، كخيارٍ للدول تلجأ اليه في حال نشوب نزاعٍ مسلح لا يعنيها مباشرة.

وكان من مبادئ الحياد كما ورد في اتفاقية لاهاي، أن تلتـــزم الدولة عدم التدخل في نزاعٍ إقليمي أو دولي مسـلح، وعدم المشـاركة في أحلافٍ عسـكرية، أو إقامة قواعد حربية لقواتٍ أجنبية، وأن تكون ملجأ لكل الأطراف المتحاربة دون انحياز.

كما يُعتبر مبدأ عدم التعدّي على أراضي الدول المحايدة حقا من حقوقها، ولكنّ الدولة المحايدة مدعوّةٌ لحماية سلامة تلك الأراضي والاستعداد للدفاع عنها، فالمادة العاشرة من إتفاقية لاهاي تنص على أنه "لا يعد عملاً عِدائياً كل عملٍ تقوم به الدولة المحايدة لصد محاولات النيل من حيادها، حتى ولو كان ذلك بالقوة".

والحياد لا يلزم الصمت عما يجري في العالم من طعنٍ لحقوق الإنسان، والحياد بين العدالة والظلم والمساواة بين الضحية والجلاد، فالحياد الإيجابي ملزم بدعم حركات التحرر والقضايا المحقة.

هل يعبّر "إعلان بعبدا" عن قناعة شعبية وسياسية بالحياد؟

إذا نظرنا الى ما ورد في "إعلان بعبدا" حول حياد لبنان، نرى أنه راعى معاييرَ القانون الدولي بمرونةٍ تتوافق مع الواقع اللبناني والتزاماته الأخلاقية والمبدئية فنصّ على النقاط التالية:

–تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الإنعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمِهِ الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

–الحرص تالياً على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة – السوريّة وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقرّاً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين.

–ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون. وهذا يعني أني كجماعة إسلامية مثلاً، من حقي أن يكون لي موقفٌ رافضٌ للإنقلابات ووقف مسار الديموقراطية كما يحصل في مصر، ومن حقي أن يكون لي موقفٌ مؤيدٌ لحق الشعوب بالمطالبة بالحرية والكرامة كما يحصل في سوريا، ولكنه ليس من حقي أن أنتقل الى مصر أو سوريا للمشاركة في الأحداث الداخلية

للبلدين، وتجاوز حق شعوبهم أن تتولى إدارة استحقاقاتها دون تدخل، كما ليس من حقي أن أنقل الصراع في البلدين الى بلدي لبنان لأزيد من الإنقسام بين أبنائه، أو أن أزج به في أيٍ من المحاور الإقليمية أو الدولية المتصارعة فيهما فأعرِّض الإستقرار في لبنان لمزيدٍ من الإنتكاس.

لقد جاء "إعلان بعبدا" وصيغة الحياد التي فيه، نتيجة نقاش ثم إجماع من جميع القوى المشاركة على طاولة الحوار، وتم التأكيد عليه في ثلاث جلساتٍ تالية، وهذا يعني أن هذه القوى اتخذت هذا الموقف الإجماعي نتيجة الشعور بحجم الإنقسام العمودي الموجود في لبنان، وأن هذا الإنقسام، وهو في جانبٍ منه انعكاسٌ لصراعٍ إقليمي ودولي، لا بد أن يولد انفجاراً إن سمحنا للصراع أن يزيد من عمقه. وبالتالي لم يعد من حق هذه القوى السياسية مغادرة هذا الموقف الإجماعي بمبادرةٍ ذاتية طالما أن الإنقسام موجود أو مرشّح للوجود نتيجة استمرار الظروف المساعدة على ذلك، وإلا فإن هذا الخروج عن هذا الإجماع بعد الموافقة عليه دون تغيُّر الظروف، بل على العكس تفاقمها، يؤشر الى عدم المصداقية في الحوار ويعمِّق فقدان الثقة بالتزام فرقاء الحوار بقراراته وبالتالي بجدواه، كما يؤشر الى غلبة المصلحة الذاتية للفريق المنسحب من الإجماع على المصلحة الوطنية المشتركة وعدم وجود الرغبة الحقيقية لديه في التعاون مع باقي الفرقاء للتوافق على مخارج تحفظ البلاد ووحدة المواطنين.

هل يتضمن وضع لبنان أسباباً موجبة لتطوير حياده الظرفي في الصراعات العربية الى حياد دائم؟

لقد نشأ لبنان على انقسام عامودي بين مكوناته الطائفية في ظل ولاء كل فئةٍ لعمقٍ تاريخي تَعُد نفسها منتمية اليه.

ولقد انطلق لبنان مع أول رئاسة جمهورية على مبدأ الحياد، متعاوناً مع العرب، محاولاً عدم التدخل في شؤونهم، فشهد كما الدول العربية نوعاً من الاستقرار السياسي، حتى بدأت الحرب الباردة تنعكس على العالم العربي.

وفي عام ١٩٥٦، إتخذ لبنان موقفاً متوافقاً مع موقف السلطات العربية الرسمية، ثم انحاز لمحور دون آخر بانضمامه الى مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ المكمِّل لحلف بغداد. ولقد أدى هذا الإنحياز الى انقسامٍ لبنانيٍ حاد انتهى بأحداث ١٩٥٨.

ومع إعتماد الرئيس فؤاد شـهاب مواقف حيادية بين الدول العربية، شـهد لبنان نوعاً من الإسـتقرار إمتد حتى العدوان الاسـرائيلي عام ١٩٦٧ حيث بقي لبنان خارج الحرب، نتيجة هدنة ١٩٤٨، ولكن هذا العدوان أنتج انقسـاماً لبنانياً حول اللجوء الفلسطيني أفضى الى حربٍ أهلية.

وفي كل المراحل، غلب على الصراع الداخلي أنه انعكاسٌ للصراعات الخارجية، ولقد كان لبنان دوماً خاسراً عندما اختلف العرب في ما بينهم (صراع سوريا والعراق على أرضه في السبعينات، ونزاع مصر والسعودية في الستينات).

إذاً فكرة الحياد ليسـت بدعةً جديدة تنطلق من فراغ، وإنما هي ممارسةٌ مسـتقرة للحكومات المتتابعة منذ الاسـتقلال، نصَّت عليه بتعبيراتٍ مختلفة في بياناتها الوزارية، فأصبح الحياد عرفاً وتوافقاً إستمر حتى عام ١٩٧٦، ونشوء وصاية النظام السوري على لبنان الذي دفع باتجاه أن يصبح لبنان في محوره؛ لقد كان هذا العرف يسعى الى إيجاد حيادٍ يـربط الأطـراف الداخلية بمواقف تلجم اندفاعة أيٍ منها باتجاه حلفاء خارجيين علـى حساب الوحدة الوطنية.

لقد أثبتت التجارب في تاريخ لبنان أن لا شيء يضـمن الأمن والاستقرار فيه سوى الحياد بصيغة من الصـيغ، ما عدا الحياد حيال العدو الصـهيوني، وأن يكون مع ما يصير اتفاقٌ عليه عربياً أو دولياً، وعلى الحياد عندما يكون خلاف.

هل يضمن هذا الحياد وحدة لبنان وسيادته واستقلاله واستقراره؟

اللبنانيون اليوم منقسـمون بين من هم مع المحور الإيراني – السـوري – الروسي، ومن هم ضد هذا المحور، ومنقسـمون بين من هم مع النظام السـوري ومن هم ضد هذا النظام.

لا أمن واستقرار في لبنان ولا حماية للسـلم الأهلي مع الخروج على سياسة الحياد الإيجابي، ولا إمكان لقيام دولةٍ قويةٍ قادرة إلا باعتماد هذه السياسة التي نجحت دول عدة اعتمدتها لتوفير الأمن والإستقرار، ومنع تدخل أي خارجٍ في شـؤونها الداخلية مع توفير القوة العسكرية اللازمة لحماية هذا الحياد.

هل تعترف الأمم المتحدة بهذا الحياد في ظل عدم شموله الصراع مع اسرائيل؟

من المفيد هنا العودة لكلمة الرئيس ميشـال سليمان في مسـتهل إحدى جلسـات الحوار حين قال: "إن دخول لبنان في المحاور الاقليمية والدولية لم يصب يوماً في مصلحته، وكان يطالَب قديماً بالحياد عن قضية فلسطين وهو أمر غير مقبول، لأن هذه القضية عربية محورية ولا حياد فيها، وقد ضـمَّنت كلمتي أمام القمة العربية في بغداد الحياد الإيجابي مع تأكيد التزام الشأن المتعلق بالمواضيع الإنسانية وقضية فلسطين وموقف العرب الجامع".

وللحياد في القانون الدولي شـكلان فهو إما دائم (تعاقدي بموجب معاهدة دولية كسـويسـرا) أو مؤقت وتفاضلي (تعبير عن إرادة منفردة ومتعلقٌ بنزاعٍ مسـلح محدد كالنمسا التي عادت فقبلت الدخول في الأمم المتحدة كطرف كامل العضوية، انطلاقاً من قناعتها بأن ما تتخذه الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، والداعي لاستخدام القوة المسلحة، ينطلق من نظرية الأمن الجماعي أو الدفاع عن النفس وبالتالي فهي لا تمثل حروباً عدوانية).

والحياد لم يمنع سويسـرا من أن تتعاون مع حلف الشـمال الأطلسـي دون الإلتزام بالمشاركة عسكرياً في حالة حدوث نزاع، أو الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ما دام الإتحاد لا يلزم أعضاءه بالتعاون العسكري المتبادل.

كما اختارت سويسرا مجارات مواقف الأمم المتحدة، فالتزمت حياداً مُطلقاً خلال العمليات العسـكرية التي لم تقرّها الأمم المتحدة، لكنها شاركت في تقديم الدعم الإنساني، واعتمدت موقفاً آخر عندما يكون التدخل بموافقة الأمم المتحدة.

وبالتالي ففي ما يرتبط بالقضايا العربية كقضية فلسطين، فالحياد لا يعني أبداً التنكر لها ولأحقية الفلسـطينيين في استرجاع أرضهم، فلا حياد في الصراع العربي – الإسرائيلي، وهذا لا يشكل عائقاً للإعتراف بهذا الحياد التفاضلي.

هل الجوار الإقليمي قادر على تقبّل هذا الحياد واحترامه؟

عندما يتفق اللبنانيون على اختلاف إتجاهاتهم على اعتماد الحياد الإيجابي وتحييد أنفسـهم عن نزاعات الآخرين، فإنه يصبح في الإمكان حماية هذا الحياد من الخارج بعد

حمايته من الداخل، وستضطر الدول المتصارعة وصاحبة المصالح أن ترضخ لهذا القرار عندما ترى الفرقاء السياسيين في لبنان مصرين على هذا الموقف، ويعطون الأولوية لمصلحة وحدة النسيج الوطني اللبناني على جميع تلك المصالح، فتعترف بذلك جميع الدول الشقيقة والصديقة ولا سيما منها المحيطة بلبنان. ولكن هذا يستحضر رغبة حقيقية ونيّة صادقة من الفرقاء السياسيين في لبنان، واتفاق اللبنانيين على اي حياد يريدون. أهو حيادٌ خاص بلبنان أم على الطريقة النمسوية أو السويسرية لكي يُطلب عندئذ دعم الدول الشقيقة والصديقة لهذا الحياد، وان يلتزم الجميع عناصر هذا الحياد، فلا يتكرر ما حصل مع "ميثاق ١٩٤٣" الذي دعا الى "لا شرق ولا غرب" فعاد بعضهم الى الشرق والآخر الى الغرب وعاد لبنان ساحةً لصراعات المحاوِر.

يبقى أن هناك مجموعة من النقاط ينبغي أن نتوقف عندها مهما كان نمط الحياد الذي قد نصل اليه:

١- الحرص على وحدة الصف العربي مع الإبتعاد عن التكتلات والأحلاف العربية والإقليمية.

٢ – الكيان الصهيوني دولة مغتصِبة وعدوة للبنان وستبقى كذلك.

٣ – وجوب إعداد العدة للدفاع عن وطننا ومحاربة العدو الصهيوني عند اعتدائه عليه، وإيجاد صيغة تؤمن توازن الرعب مع العدو والإستفادة بذلك من قدرات وخبرات المقاومات المختلفة في إطار مقاومةٍ واحدةٍ للدولة اللبنانية.

٤ – الخروج من تعدد مراكز قرار السياسة الخارجية والأمن في لبنان، وصيغة التنسيق بين الدولة وبين القوى السياسية، فالدولة هي المظلة التي تتواصل القوى السياسية تحتها فتتشاور أو تنسق في ما بينها، لتبقى الدولة راعيةَ الجميع وفوق الجميع.



الحياد سبيل إلزامي للحفاظ على لبنان

سعادة الشيخ سامي الجميل
نائب الكتائب اللبنانية عن دائرة المتن الشمالي.

"لا رابح ولا خاسر في لبنان فالكل خاسر لأنه مركب واحد لا يستطيع أحد أن يأخذه إلى حيث يريد. أما أن نغرق معاً وأما أن نحميه معاً. ونحن ندعو إلى حمايته لا إلى إغراقه وليعلم كل فريق أن لا أحد في لبنان يملك كل القدرة ليصنع ما يشاء". – الشيخ نعيم قاسم (النهار ٩/٨/ ٢٠٠٥)

دولاب الإقصاء المتبادل

ان استعراض الأزمات التي مر بها لبنان منذ الاربعينات يجعلنا ندرك ان البعد الخارجي هو السبب الاساس للازمات التي مررنا بها. فالنظام المركزي اللبناني يضع الطوائف اللبنانية في حالة صراع على السلطة وينقل الخلافات الإقليمية والمحاور إلى الداخل. فمنذ سبعين سنة، تتصارع هذه الطوائف مع بعضها، وتتنافس مع بعضها، وتحارب بعضها لأن هذا النظام مركزي وهذه السلطة لا تتسع إلا لطرف واحد منها وكل مرة يأتي أحد إلى هذه السلطة يقمع الآخرين. وعندما تصل إحدى هذه المجموعات إلى الحكم وتتسلّم مقدّرات الدولة وقرارها، تفرض وجهة نظرها على الآخرين. ويؤدي ذلك إلى استعانة المجموعات الأخرى التي أصبحت خارج السلطة بدولة "صديقة" لتتحالف معها، وتنقلب على السلطة الحاكمة. وما إن تحلّ محلّها حتى تمارس نفس طريقة التعاطي في الشأن العام، أي تتفرّد في القرار والمال، ما يستفزّ الفريق الذي أصبح خارج السلطة ويدفعه لتكرار ما انتهجه الذين سبقوه أي محاولة الإنقلاب على السلطة الحاكمة.

لم يتدخّل الفلسطيني والسوري والفرنسي والأميركي والإسرائيلي والسعودي والإيراني والقطري وغيرهم في لبنان لأنّ لديهم مصالح إقليمية فحسب بل لأنّ كل مجموعة لبنانية طلبت دعمهم في عدّة أوقات لتخلق توازن قوى مع الفريق الآخر الحاكم.

نحن نعيش في لبنان في هذا الدولاب الذي لا يتوقف عن الدوران منذ سبعين سنة . وقد أثبت تاريخ لبنان الحديث أنه كلما انحاز الموقف الرسمي للدولة اللبنانية إلى طرف ما في الصراعات الإقليّمية، تمرّد الفريق اللبناني المبعد وتدخّلت القوى الخارجية المتضرّرة من هذا الإنحياز، مع ما يرافق هذه العملية من مساسٍ باستقرار لبنان ووحدته الداخليّة . كما أثبت التاريخ أيضاً أنّه كلما حيّدت الدولة اللبنانية نفسها عشنا في مرحلة استقرارٍ وأمان وازدهار.

لذلك إن أردنا أن لا يفرض أحد في لبنان رأيه على الآخر وأن نخرج من دوامة الصراعات ونوقف دورة الدولاب، فعلينا تطوير نظام الحكم لإشراك الجميع فيه وتحييد لبنان.

حياد لبنان يبدأ بتعديل مقدّمة الدستور

إنطلاقاً من حرصه على تحصين أمن لبنان ووحدته وإبعاده عن دوّامة الصراعات المدمّرة، تقدّم حزب الكتائب اللبنانية باقتراح تعديل دستوري لتبني حياد لبنان في ٧ أيار ٢٠١٣، بحيث تُضاف فقرة جديدة إلى مقدمة الدستور اللبناني على الشكل التالي: " لبنان ملتزم مبدأ الحياد في جميع الصراعات الإقليمية والدولية. " وذلك لتكريس مبدأ حياد لبنان الدائم في الصراعات الإقليمية في الدستور اللبناني، خاصّة أنّ الحياد لا يتعارض مع عضوية لبنان في جامعة الدول العربية وفي الامم المتحدة والتزامه الإتفاقيات والمواثيق الدولية. ويكون الحياد على مستويين: في النزاعات المسلّحة وفي السياسة الخارجية.

يترجم الحياد في النزاعات المسلّحة بعدم تدخل الدولة المحايدة في النزاع العسكري والامتناع عن تزويد أي من المتنازعين بالسلاح أو السماح بعبور مجموعات مسلحة أو استعمال أراضيها لمهاجمة الدول المتنازعة. أمّا في السياسة الخارجية فيختلف الأمر باختلاف مواقف اللبنانيين.

وفي حال وجود خلاف بين اللبنانيين تتخذ الدولة اللبنانية موقفاً محايداً ولا تنحاز لفريق دون الآخر أو تغلّب تحالفات فريق على الآخر. ومثال على ذلك السياسة التي انتهجها لبنان من خلال امتناع مندوبه الدائم لدى الأمم المتحدة عن التصويت في موضوع فرض العقوبات على إيران . أمّا في حال اتفاق اللبنانيين على السياسة الخارجية تأخذ الدولة اللبنانية الموقف المناسب لكن لا يمكنها التدخل عسكرياً في النزاع.

حياد إيجابي مسلّح

لا يعني الحياد ألا تأخذ الدولة موقفاً، ولا يعني عدم الإلتزام بحقوق الإنسان . ففي مسألة استخدام المواد الكيميائية في سوريا مثلاً، كل الدول المحايدة أخذت موقفاً ضد المجازر الإنسانية ووضعت مختبراتها بتصرف الأمم المتحدة . كذلك، لا يعني الحياد التخلي عن سيادة لبنان وعدم الدفاع عن النفس. فإذا تعدّت أي دولة على لبنان يدافع عن نفسه بكل الوسائل التي يراها مناسبة . لا بل أكثر من ذلك، إنّ الأمم المتحدة في حال اعترافها بحياد لبنان تصبح ملزمة هي والدول الدائمة العضوية بضمان حياده من أي إعتداء، والدفاع عنه بما فيه استعمال البند السابع لأنّ الدول ملزمة باحترام حياد الدولة المحايدة، وبالامتناع عن استعمال أراضيها ومياهها وأجوائها مسرحاً للعمليات العسكرية وفقاً لاتفاقية لاهاي. والحياد لا يعني أيضاً الضعف وعدم بناء جيش قوي، إذ يحق للدولة المحايدة بناء قدراتها العسكرية كما تشاء كما هي حال سويسرا التي تملك جيشا قوياً.

أهمية الحياد وتأثيره على الواقع اليوم

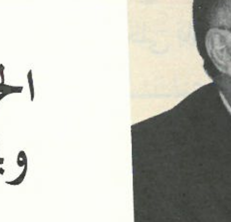
مبدئياً، الطريقة الوحيدة كي لا تأخذ أي مجموعة كل اللبنانيين إلى تحالفاتها هي عدم محاولة أحد في الأساس أخذ الآخر إلى أي مكان، وبالتالي تحييد لبنان. فلا أحد ينتصر على الآخر في الحياد، ولا يفرض على أحد تحالف الآخرين في الحياد، ولا رابح وخاسر فيه وبالتالي تكون هناك مساواة واحترام الآخر، إذ لا تتدخل المجموعات اللبنانية بالخارج ولا يتدخل الخارج في لبنان ولا يعود هناك صراع بين دول المنطقة لمحاولة استمالة لبنان.

أما عمليّاً، فقد ازداد الشرخ بين اللبنانيين بشكل مقلق مع تطوّر الأحداث وتعمّق الصراع في السنتين الماضيتين على الصعيد العربي والإقليمي، وبشكل خاص مع الثورات

العربية والصراع الدموي في سوريا وانعكاسه السلبي على أمن لبنان واقتصاده، وترجم هذا الإنقسام الداخلي بسقوط الحكومات اللبنانية واحدة تلو الأخرى.

اللبنانيون مقسومون: جزء مع النظام السوري وجزء آخر ضد النظام. البعض يراهن على سقوط النظام والبعض الآخر على بقائه لتحسين ظروفهم في الداخل اللبناني. ولبنان اليوم أمام خيارين: إما جرّ الأزمة السورية إلى لبنان والرهان على فريق من الإثنين في سوريا ومحاولة الانتصار على الآخر في لبنان وربّما الدخول في حرب أهلية، وبالتالي يكمل الدولاب دورته في لبنان ونبقى نعيش في حالة حداد، أو تحييد لبنان ووقف امتداد الأزمة العسكرية من سوريا إلى لبنان.

في الخلاصة، إذا أردنا فعلاً أن نحمي وطننا ونحافظ على تعدديته وعلى كل المجموعات الثقافية المكوّنة له، فعلينا إعلان حياده كي لا يكون هناك رابح أو خاسر ونضمن سلامة واستقرار لبنان والمواطن اللبناني.



الحياد يضعف حضور لبنان ويجعل الحلول على حسابه

الدكتور عبد الحليم فضل الله

مدير المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق (حزب الله).

ان مناقشة مسألة الحياد او التحييد في لبنان لا يمكن ان تكون من مدخل اعلان بعبدا، لأنه أتى بظروف محددة، ولمعالجة أزمات يتعرّض لها لبنان تحت طائلة المتحولات المتسارعة في المنطقة منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم. بيد أنه ينبغي معالجة هذه القضية من منظار كياني له علاقة بالتطوير واعادة النظر برؤيتنا الكيانية للبنان ودوره وموقعه داخل المنطقة وأيضًا للنظام السياسي اللبناني. لذلك يمكن القول ان اعلان بعبدا كما قال فخامة الرئيس ميشال سليمان قبل ايام، لم يتحدث عن الحياد وإنما عن تحييد، أي عن سياسة لها علاقة بمتغيرات طارئة وآنية.

صعوبة الفصل بين الصراع العربي – الاسرائيلي والنزاعات العربية

هناك علاقة جدلية ما بين النزاعات العربية – العربية وما بين النزاع العربي – الاسرائيلي. ونجد ذلك في أكثر من صعيد: "هناك من يتحدث عن محورين، محور ايران – سوريا ومحور مقابل. لكن هذا الصراع بين المحاور، ربما له علاقة بخلافات ونزاعات سياسية جيوستراتيجية، وله علاقة أيضاً بالصراع العربي – الاسرائيلي وبالرؤية الى هذا الصراع وبطريقة مواجهة التحدي الاسرائيلي.

إن انفصالنا في لبنان او تحالفنا متعلق بمحورين على قاعدة الخلاف حول طريقة التعامل مع التحدي الاسرائيلي ومع التحدي الدفاعي ومع التحالفات الضرورية لمواجهة هذا التحدي العدو.

لذلك يُطرح السؤال: "هل يمكن ان نواجه الصراع العربي – الاسرائيلي؟ هل يمكن ان تكون لدينا استراتيجية دفاعية؟ وهل يمكن ان نتحلى بالقدرة اللازمة والرادعة للعدو من دون تحالفات؟" "هل مواجهة منظمة حماس لاسرائيل في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ جاءت من دون تحالفات؟ وهل كانت هذه التحالفات داخل الاستقطابات الاقليمية او خارجها؟"

هناك علاقة جدلية ما بين الصراعات العربية – العربية وما بين التحدي الجيوستراتيجي الذي نراه في وجود هذا الكيان وفي اختلال موازين الردع والقوى على هذا الصعيد.

الحياد التباس في الهويّة و تراجع في الحضور

على صعيد آخر، هناك في التجربة اللبنانية علاقة جدلية الحياد من عام ١٩٤٣ والى عام ١٩٧٥، التباس سياساتنا الخارجية العربية وغير العربية، وبين الحياد بين الشرق والغرب وبين التباس الهوية. عندما كنا محايدين بهذه الطريقة او تلك، كانت لدينا سياسات خارجية ملتبسة وكانت لدينا هوية ملتبسة. فهل نريد العودة الى التباس الهوية من جديد لكي نتبنى نمطًا من الحياد، برأيي لا يمكن تطبيقه، ولا يمكن ان نلزم او ندخل اللبنانيين في تجربته؟

برأيي يتمحور النقاش الحقيقي حول أسئلة هل الحياد ممكن حتى لو سلّمنا جدلا بإمكان الفصل بين الصراع العربي – الاسرائيلي والصراعات العربية المختلفة؟ وهل الحياد بالنسبة الى لبنان مجدٍ؟ وهل يساهم في استقرار هذا البلد وتطوير نظامه السياسي وزيادة حضوره على صعيد المنطقة؟

لذلك، وبرأيي فان التجربة التي دخل لبنان فيها بهذه الطريقة او تلك كانت على حساب الدور وعلى حساب الحضور داخل المنطقة. فحياد لبنان الذي سبق الحرب الاهلية جاء على حساب دوره السياسي والجيوستراتيجي وعلى حساب حضوره في المنطقة. فكلما كان لبنان حياديًا اكثر كلما كان حضوره اقل. وعدم حضوره في النظام السياسي الاقليمي يعني تراجعًا في الدور والقدرة على اتخاذ القرار والغياب عن طاولة القرار الاقليمي.

قبل الحرب الاهلية، لم يكن لبنان حاضرًا على طاولة القرار الاقليمي ولذلك كانت المشكلات العربية – العربية والمشكلات المرتبطة بالصراع العربي – الاسرائيلي تُحل على حسابنا. من هنا اندلعت حرب ١٩٥٨ وجاء اتفاق القاهرة واجتياح ١٩٨٢. كل هذه الصور الصراعية التي دفع لبنان ثمنًا غاليًا لها إنما كانت نتيجة "حياد وهمي"، ادى الى اخراجه من طاولة القرار الاقليمي وانزله الى دفع اثمان الصراعات العربية – العربية الاخرى والصراع بين العرب والعدو الاسرائيلي.

فلكي لا تحل المسائل والمشكلات الاقليمية على حسابنا علينا ان نكون على طاولة القرار، وحتى نكون على طاولة القرار، علينا ان نكون منخرطين لا بصراعات المنطقة بالضرورة، وانما بسياساتها.

ان الانسحاب من سياسات المنطقة الان سيؤدي الى اخضاع لبنان الى موجة الحلول نفسها التي كانت على حسابه سابقًا خصوصًا ان هناك تداخلا ما بين القرارات المحلية والاقليمية والمشكلات المحلية والاقليمية. ففي العراق وسوريا اليوم هناك مشكلة بمعنى من معانيها محلية سياسية وبمعاني أخرى كثيرة اقليمية ودولية. وفي مصر ايضًا هناك بُعد اقليمي للصراع والانقسام الداخلي. من هنا نخشى ما اذا أُعلن الحياد في هذه اللحظة ان نكون خارج عملية اعادة البناء الجارية في المنطقة، لأن هناك صعوبات وصراعات وحروب وازمات وانما تأتي في سياق بناء النظام العربي الاقليمي الجديد. فإذا اعتمدنا الحياد سنكون خارج عملية البناء وسيكسب لبنان من جديد على المستوى التكتيكي السياسي والاقتصادي لكنه سيخسر على المستوى الاستراتيجي سياسيًا واقتصاديًا.

مقتضيات الحياد في القانون الدولي

هادي راشد: الجغرافيا تتحكم في القانون كما في السياسة

شفيق المصري: الموانع القانونية والسياسية للحياد الدائم

بيتر جرمانوس: الحياد الدائم للبنان طريق وحيد لتفادي الدمار

يعرض هذا المحور للمقتضيات القانونية لحياد لبنان، وحقوق الدولة المحايدة وواجباتها، واحتمالات الاعتراف الدولي بحياد لبنان في ظل الصراع مع اسرائيل



الجغرافيا تتحكم في القانون كما في السياسة تقديم

الاستاذ هادي راشد

محام بالاستئناف واستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف.

منذ فجر التاريخ تحكمت الجغرافيا بالسياسة فكانت العنصر الاهم في تواصل الشعوب او في عدائها، في سلامها او في حروبها، وعلى غرار ذلك ها هي الجغرافيا تتحكم بالقانون بحيث يمكن التكلم عن علم بحد ذاته يسمى الجغرافيا القانونية، يسير بالتوازي مع العلم الآخر المعروف بالجغرافيا السياسية . وفي لبنان وفي موضوعنا الحاضر بالتحديد، ستتحكم الجغرافيا بالقانون كما تحكمت بالسياسة، اذ ان ما يحيط بلبنان، بما فيه حاليا البحر وثراوته المفترضة، هو الذي سيقرر امكانية الحياد أم استمرار العداء.

اما مبادئ القانون الدولي العام فهي ما تزال، رغم كل المحاولات الجادة منذ بعيد الحربين العالمتين، عرضةً لخضات يتحكم بها عادة القوي ويتحمل وزرها الضعيف، وآخر مثل على ذلك تجلى منذ اسابيع قليلة حيث كان العالم، على شفير رؤية تغيير جذري في مفاهيم هذا القانون الدولي كما حددته منظومة الامم المتحدة المعمول بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . اذ كنا سنرى في الجوار السوري تدخلا عسكريا لدول دون أي تفويض من مجلس الأمن، وبالتوازي ودفاعا عن مبادئ هذا القانون الدولي فاننا نرى في الجوار السوري أيضا انتهاكا يوميا لابسط هذه المبادئ.

ولكن وبالتوازي مع ما سبق، يجد الباحث القانوني أيضا بعض المبادئ القانونية الدولية العابرة للزمن وللخضات ومنها تمييز القانون الدولي بين الحياد الظرفي والحياد الدائم للدول . الا ان لبنان حاول مؤخرا استنباط حالة قانونية جديدة تم تعريفها بالنأي بالنفس وذلك لعدم استعمال مفهوم الحياد وان كان ظرفيا.

فاذا كانت حالة الحياد قد تجنب لبنان نتائج انعكاس الصــراعات الاقليمية وحتى الدولية على ارضه والتي عادة ما تأخذ خصـوبَتَها من الانقســامات الداخلية التي تتغذى من الحالة الاقلوية لجميع الفئات اللبنانية، التي لا تترد من اللجوء إلى مــرجع خارجـــي للحصـــول على دعم يقوي موقعَها الداخلي. فانه يبقى للموقف الآخر غير المؤيد للحياد اسبابَه السياسية والاقليمية والقانونية:

ومن وجهتي النظر هذه، تبدأ الأسئلة:

-ما هي المقتضيات القانونية لحياد لبنان؟

-هل يمكن للبنان أن يكون محايدا في ظل انضمامه الى منظمات ذات طابع سياسي دولي ومنها منظومتي جامعة الدول العربية والامم المتحدة ؟ وما هي حقوق وموجبات لبنان اذا أضحى دولة محايدة؟

-هل يمكن للبنان الحصـــــول على اعتراف دولي بالحياد في ظل الالتزام اللبناني الكامل بالقضية الفلسطينية وبالصراع مع اسرائيل.



الموانع القانونية والسياسية للحياد الدائم

الدكتور شفيق المصري

استاذ جامعي في القانون الدولي العام.

يمكن ان يكون حياد الدول على نوعين: الحياد الدائم ويســــــــــمى عادة Neutralization والحياد المؤقت ويســـمى Neutrality. والقانون الدولي يعرّف الحياد الدائم بأنه الذي يضمن الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدولة بموجب معاهدات جماعية توقّعها الدول الكبرى أو تتوافق عليها بناء لطلب الدولة صـــاحبة العلاقة. فالذي يميــز، اذن، هذا الحياد هو العمل الجماعــي للدول الكـــبرى Collective Act والطابع التعاقدي Contractual بين الدولة المحايدة وبين هذه الدول الكـــــبرى. يعني ان الحياد بموجب قرار الدولة ذاتها لن يستقيم ولا يستديم إلا إذا كانت الدول الكبرى تضمنه.

اما الحياد المؤقت فيتمثل بموقف دولة ما انها لن تشارك في أي نزاع مسلح يقع في محيطها وتلتزم الموجبات التي يقتضيها هذا الاعلان وتنتظر الحقوق التي يرتبها.

الموجبات التي يفرضها الحياد في مستوييه الدائم والمؤقت

يفرض الحياد في مستوييه الدائم والمؤقت موجب عدم استخدام السلاح ضد أية دولة (في الحياد الدائم) أو ضـــد الدولة المتورطة في النزاع (في الحياد المؤقت)، وعدم الانضمام الى اية معاهدات او أحلاف او تنظيمات يمكن ان تستخدم السلاح وان تقوم بأي عمل عدائي كان ضد أية دولة (في الحياد الدائم) او ضـد الدولة التي تكون طرفا في النزاع الناشب بين دولتين (في الحياد المؤقت).

وتستثنى من هذا الموجب مسألة الدفاع عن النفس وفقاً للشروط التي لحظتها المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة. كما يســـتثنى الامتثال إلى الإجراءات الزاجرة التي يقررها

مجلس الأمن وفق المادتين ٤١ و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجوز هنا للدولة المحايدة التي تتعرض للهجوم ان تطلب من الدول الاخرى مساعدتها في الدفاع عن نفسها.

كذلك، يفرض الحياد عدم السماح بأي تدخل أجنبي في الدولة المحايدة، يمكن ان يؤدي الى معاداة او ضرر اي دولة (في الحياد الدائم) او ضرر الدولة او الدول المناهضة للدولة المتداخلة سياسياً او اقتصاديا او عسكريا طبعاً. ويشمل التدخل السياستين الداخلية والخارجية للدولة المحايدة. فعلى مستوى هاتين السياستين المذكورتين يجب ان لا تدخل الدولة المحايدة في أي حلف عسكري او سياسي او اية معاهدة تعاون عسكري مشترك او تقدم اية تسهيلات او خدمات ذات طابع عسكري. وعليها الا تسمح بأن يكون اقليمها (اي اليابسة والمياه الاقليمية والمجال الجوي) مجال عبور او مرور لأية مركبات عسكرية او لاي عمليات عسكرية ضد الدولة الاخرى، ولا ان تقبل بإنشاء قواعد عسكرية على إقليمها. الا ان موجب عدم التدخل هنا لا يشمل المعاهدات او الاعراف الدولية الملزمة التي تتضمن قواعد آمرة لحظر جرائم الابادة او القرصنة او خطف الطائرات المدنية او تجارة العبيد وما شابهها من ضرورة تجريم هذه الافعال. كذلك لا يشمل هذا الموجب في عدم التدخل الدفاع عن النفس حتى بإستخدام القوى العسكرية وفق الشروط الملحوظة في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة. كما لا يشمل ضرورة امتثال الدولة المحايدة لأحكام الاجراء بحق أية دولة من قبل مجلس الأمن عملاً بأحكام الفصل السابع من الميثاق بما فيها المادة ٤١ و٤٢ من ميثاق الامم المتحدة. الا ان الدولة المحايدة تملك الحق الكامل في الانضمام الى عضوية الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ولها الحق الكامل أيضاً في تطوير قواتها المسلحة من أجل توفير اهليتها اللازمة للدفاع عن نفسها عند الحاجة. اما المعاهدات التي ليس لها الطابع العسكري ولا السياسي المتحيّز لفريق ضد الآخر فأنها تبقى سارية النفاذ مع اي من الدول المتورطة بنزاع فردي او جماعي.

تلتزم الدول المحايدة، بشكل دائم أو مؤقت، بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. بما في ذلك الإسهام بصيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات السلمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية وتطوير احكام الشرعية الدولية بشتى الامكانات والوسائل المتاحة. ولهذا فان هذه الدول تدخل في عضوية كافة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

والمنظمات الاقليمية غير السياسية أيضاً. وتجدر الاشارة هنا ان الدول المحايدة، بشكل دائم او مؤقت، اصبحت اليوم اعضاء في الامم المتحدة. ولكن بعضها كسويسرا مثلا تستند الى ان مجلس الامن يمكن ان يستثنيها من وجوب المشاركة في اي اجراء بحق دولة أخرى وذلك بموجب المادة ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة. كما يمكن لهذه الدول المحايدة ان تدخل في عضوية المنظمات الدولية غير السياسية خارج الامم المتحدة مثل منظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية وكذلك الامر بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية كالصليب الاحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية.

وفي مقابل هذه الموجبات يصبح حق الدولة المحايدة في الحفاظ على استقلالها السياسي ووحدتها الاقليمية مضموناً من قبل الدول الاخرى. إلا إن الوقائع التاريخية بهذا الصدد أظهرت:

- ان الحياد الدائم للدولة يمكن ان تلتزمه الدول الأخرى الكبرى بموجب معاهدات تعاقدية وجماعية كما تقدم ولكن الحروب أو الاستثناءات الضاغطة تفقد هذا الحياد قيمته الضامنة وتصبح الدولة المعنية مضطرة الى استخدام قدرتها العسكرية لضمان سيادتها الوطنية وحيادها الدائم كما حصل مع سويسرا ابان الحرب العالمية الثانية.
- ان بعض وجوه الحياد الأخرى يمكن أن يستمر ويصمد بقدر ما تحتاج اليه بعض الدول الكبرى كحياد النمسا الذي اتفقت عليه كعازل ضروري Buffer Zone بين الكتلتين المتواجهتين.

اما مسألة الحياد المؤقت فهي متروكة، في الواقع الى قدرة الدولة في فرضه. ومع ذلك يمكن له ان يخرق كما حصل مع الولايات المتحدة في بيرل هاربور ويستدرج الدولة ذاتها الى التورط في الحرب.

السياسة الخارجية للبنان: حسن التقويم لا الحياد

ان لبنان من اكثر الدول التي تتأثر فيه حياته السياسية الداخلية بسياسته الخارجية وذلك لاسباب عديدة جغرافية وسياسية وتاريخية واحياناً دينية. ولذلك فان اية مناقشة او شرح لهذه السياسة الخارجية يستدعي رصد الحياة السياسية فيه وتوقع اية تداعيات داخلية

لأي قرار يتعلق بسياسته الخارجية . كذلك، لم يستطع هذا البلد ان يتجنب التجاذبات الاقليمية التي تستخدمه، عادةً، ساحة للاصطدام او للاحتواء او للجذب من اجل مصالحها . وكان يحكم عليه، في كثير من الاحوال، ان يتعرض للانقسام بين القوى الاقليمية المتجاذبة او نفوذها . بناء على ذلك، اضطر لبنان إلى التعامل مع هذه القوى الاقليمية المتجاذبة على ساحته . وكان الحاكم في لبنان ينجو بنفسه وببلده وشعبه اذا أحسن التقويم بين هذه القوى وأحسن التوقيت المناسب لاعلان موقفه منها . ولا تندرج سياسة التقويم السليم والتوقيت هذه في خانة الحياد او حتى "النأي بالنفس" لأن الاعلان عن الموقف اللبناني كان ضرورياً من اجل استباق الانقاذ المطلوب وتحضير عناصره فضلاً عن ضغط القوى المتجاذبة ذاتها وبعد اعلان استقلال لبنان في العام ١٩٤٣ وبدء مسيرة بناء دولة الاستقلال، قدّم لنا آباء هذا الاستقلال ثلاث قواعد ذهبية في السياسة الخارجية اللبنانية:

– ان أي موقف رسمي للبنان المستقل يجب ان يندرج ويراعي، داخلياً، تماسك العائلة اللبنانية بكل مناطقها وكل طوائفها .

– ان لبنان، من اجل ذلك، يعتمد سياسة رفض المعاهدات المحورية ورفض الأحلاف بكل اتجاهاتها باستثناء قرارات الإجماع لجامعة الدول العربية وقرارات ووثائق الامم المتحدة.

– ان لبنان مع العرب اذا اتفقوا وعلى الحياد اذا اختلفوا . ولذلك يلاحظ ان العقد الاول من الاستقلال جاء خلواً من أي ارتباط تعاقدي ولا أي تحالف سياسي مع أية دولة اخرى على الرغم من الضغوط التي كانت تفرض على لبنان من فريق قريب او بعيد وعلى الرغم من الوعود التي كانت تقدم اليه . علماً ان الخلافات العربية او الدولية في اثناء الحرب الباردة كانت تتفاعل وتتجاذب وتتصادم أحياناً من حوله . وبذلك كانت اولى معارك لبنان المستقل أي معركة الجلاء في العام ١٩٤٦ ناجحة لانها استقطبت جميع اللبنانيين من دون استثناء وأكملت هذه المسيرة طريقها حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث بدأت هذه القواعد الثلاث بالتراجع ثم الانهيار بسبب تحالفات غير واثقة وتورط غير مدروس مع هذا الفريق الاقليمي او ذاك.

أي حياد للبنان؟

لا يستطيع لبنان ان يعتمد حياداً دائماً وفق الشروط التي ورد شرحها اعلاه وذلك:

– لأن الدستور اللبناني عرف لبنان انه "عربي الانتماء والهوية" وانه يلتزم قرارات ووثائق جامعة الدول العربية ومن وثائقها تشكيل ميثاق الدفاع العربي المشترك (ضد اسرائيل) ومكتب مقاطعة اسرائيل وقرارات اخرى صدرت باجماع الدول العربية من دون استثناء (المسألة الفلسطينية في مراحلها الاولى).

– لأن الدول العربية التي أيدت استقلال لبنان واعترفت به في بروتوكول الاسكندرية في العام ١٩٤٤ واشترطت، من اجل ذلك، ان يلتزم لبنان بمضمون البيان الوزاري الاول في ٨/١٠/١٩٤٣. وهذا البيان التاريخي اكد التزام لبنان بأسرة الدول العربية ومواقفها وقراراتها بالاضافة الى رفض الممر والمقرّ للاستعمار كما ورد فيه . والواقع ان البيان الوزاري الاول هو الميثاق الوطني الاصيل المكتوب والجامع لكل اللبنانيين.

– لأن اتفاقية الهدنة للعام ١٩٤٩ لم تسقط حالة الحرب القائمة بين لبنان واسرائيل، وان القرار ١٧٠١ يؤكد على بقاء هذه الاتفاقية وصدقيتها.

– لأن لبنان الذي يستضيف اكثر من اربعماية الف فلسطيني في ربوعه مضطر ايضاً الى تأييد المسألة الفلسطينية في كل فواصلها بما في ذلك حق هؤلاء الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، أي عدم الموافقة على التوطين.

– لأن لبنان ملتزم بعدد من المعاهدات الثنائية او المتعددة الطرف . وهو لا يستطيع ان يلغي هذه المعاهدات الدولية بقرار منفرد من دون موافقة الاطراف الاخرى (ولا سيما سوريا بالنسبة لمعاهدة ١٩٩١ وما تلاها من اتفاقات وبروتوكولات) على ذلك. علماً ان بعض هذه الاتفاقيات ترتدي طابعاً سياسياً كمعاهدة الاخوة والتنسيق وهي المعاهدة الام ومعاهدة الامن والدفاع المشترك في العام ١٩٩١.

والمهم، بالنسبة لامكانية الحياد الدائم، على كل حال ان لبنان لا يملك القدرة

العسكرية المنفردة على حماية حياده، ولا القدرة السياسية على اقناع الدول الكبرى الاخرى على حماية هذا الحياد ولا حتى اقناع الشعب اللبناني بكل فئاته ومناطقه على الامر نفسه. وانطلاقاً من الواقع ذاته، هل باستطاعة لبنان ان يقنع اسرائيل نفسها وهي العدو الدائم على تحييد لبنان في أي نزاع مستقبلي ممكن او في الابتعاد عن مياهه ومصادر ثروته البرية والبحرية؟ لذلك فان الحياد الدائم في لبنان غير ممكن في مواجهة كل هذه الموانع الدستورية والقانونية والسياسية والديبلوماسية.

الحياد الوظيفي المؤقت بناء على "إعلان بعبدا"

يبقى للبنان امكانية الحياد الوظيفي المتعلق بكل حالة على حدة وليس بشكل متواصل ولا شامل. يعني، العودة الى القواعد الذهبية الثلاث لآباء الاستقلال والمتمثلة بـ: نحن مع العرب اذا اتفقوا وعلى الحياد اذا اختلفوا. ونحن بالتالي مع الاجماع العربي في معالجة قضايا العرب، ونحن مع المسألة الفلسطينية من اجل انصاف الشعب الفلسطيني واقرار حقه بالعودة الى دياره. ونحن مع اهداف الامم المتحدة ومبادئها ولكننا لا نقبل أي تحالف ولا أية معاهدة سياسية ولا عسكرية مع احد.

اما بالنسبة الى اعلان بعبدا فلا بد من الاشارة الى:

- ان هذا الاعلان صدر بمناسبة انعقاد جلسة الحوار الوطني في ١١/٦/٢٠١٢. وقد وافق عليه، في حينه، كل افرقاء هذا الحوار من دون أي تحفظ واعتراض. ولا بد، هنا، من التذكير بأن هيئة الحوار هذه لا تملك اية صلاحية دستورية تشريعية ولا تنفيذية ولا قضائية على المستوى الحكومي الرسمي. انها تجسيد لمناخ سياسي مطلوب لجمع السياسيين ومحاولة الاتفاق على بعض المبادىء والاجراءات التي يمكن ان تصل الى السلطات الدستورية المختصة من اجل تشريعها او تنفيذها. الا ان المشكلة هنا تتمثل اما في قبول غامض يحاول ان يدور المعاني او يحوّرها او في تردد او انكفاء عمّا تم الاتفاق عليه من اجل مساومات جديدة لمصلحة هذا الفريق او ذاك. ولعل هذا الواقع مسؤول عن اجهاض او تمييع ما اتفق عليه في جلسات سابقة للحوار الوطني.

- جاء اعلان بعبدا بمجمله تأكيداً مكرراً لما اورده الدستور اللبناني ذاته سواء لجهة دعائم الاستقرار والسلم الاهلي والدعوة الى تعزيز مؤسسات الدولة وحكم القانون

والتزام مقدمة الدستور وصيغة العيش المشترك. وبالتالي فان هذا الاعلان كرر التاكيد، هنا، على وجوب التزام الدستور ذاته الذي ليس بحاجة الى نقاش ولا الى اختيار في الامتثال لهذه الاحكام او رفضها الى ان يصار لتعديلها وفقاً للاصول الدستورية ذاتها. اما البند المتعلق بضرورة دعم الجيش واحترام القضاء فهو جزء اساسي من ضرورة تعزيز المؤسسات الحكومية وحكم القانون ومع ذلك فان تاكيده يبدو ضرورياً في ضوء التطور بل التفاهم الذي حصل مؤخراً وعلى كل صعيد في لبنان. وهكذا نرى ان السؤال الذي يمكن ان يثار هنا ليس في مدى قبول اعلان بعبدا او رفضه وانما في مدى التزام كلفة اللبنانيين او بعضهم دستورهم الراهن والملزم اصلاً من دون حاجة الى من يذكّر به. والمعروف، طبعاً، ان الدستور يشكل القانون او النص القانوني الاسمى في كل دول العالم مع انه، ككل الدساتير الاخرى، يتضمن امكانية تعديل وفقاً لشروطه.

- يبقى البند الذي اورده اعلان بعبدا حول سياسة لبنان الخارجية وهو حرفياً "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية وتجنبه الانعكاسات السلبية للتوترات الازمات الاقليمية وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الاهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب قرارات الشرعية الدولية والاجماع العربي والقضية الفلسطينية المحقة، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ارضهم وديارهم وعدم توطينهم". الواقع ان هذه الفقرة التي وردت في اعلان بعبدا انما تمثل تأكيداً للمسيرة التي شهدها العقد الاول من الاستقلال كما تقدم. وهي التي اكدت على سياسة الحياد الوظيفي مع اقتناعها بتعذر مبدأ الحياد الدائم. اما الاستثناءات الثلاثة التي اوردتها هذه الفقرة (اي احكام الشرعية الدولية والاجماع العربي والقضية الفلسطينية) فهي قد فرضت الزاميتها بموجب نصوص دولية (كالمواد ٢٤ و٢٥ و٣٩ و١٠٣) من ميثاق الامم المتحدة، ونصوص اقليمية (كالمادة ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية). او انها بسبب الظروف التي اوجدت مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

خطوات عمليّة لتثبيت حسن التقويم في السياسة الخارجية

لا يعود الموضوع إذاً الى اختيار سياسة خارجية قائمة على مبدأ الحياد الدائم ولا على سلوك (او بالاحرى عدم سلوك) النأي بالنفس بصرف النظر عن كل الظروف

والالتزامات المحيطة او المفروضة احياناً. الموضوع، كل اتجاهات السياسات الخارجية، يتوقف على معطيات ظروف كثيرة. كما ان سياسة الحياد المؤقت على ان تكون ظرفية وجزئية وخاصة في الحالات او في كل حالة على حدة. هذه السياسة يجب ان تقترن بقراءة واعية تخلص الى حسن التقويم وحسن التوقيت في آن.

اما من جهة ثانية فان لبنان ملتزم اصلاً بعضوية منظمات دولية واقليمية ولا يمكن ان يعزل نفسه عنها او يخرج منها تحت اي شعار او قرار. وانطلاقاً مما سبق يقتضي، من اجل التحضير لسياسة الحياد اللبناني:

– الدعوة الى القراءة السليمة للنصوص الدستورية والقانونية الملزمة لأن كثيراً من التجاذبات السياسية الداخلية تكون ناتجة عن قرارات غير موضوعية لهذه النصوص او عن تغييب مقصود لها من اجل تمرير او تبرير حالات او اوضاع ليس لها اي سند فيها. ويمكن هنا التذكير بالازمات التي وقعت في الماضي القريب حول التباين السياسي في تفسير بعض المواد الدستورية علماً ان صلاحية تفسير الدستور كانت، في اتفاق الطائف منوطة بالمجلس الدستوري وأبقيت في يد المجلس النيابي.

– العودة الى احكام الدستور وحده من دون اي اتفاق ظرفي ولا اعلان ثانوي وتأكيد كافة الالتزامات الدولية الاقليمية التي تعهدتها الدولة اللبنانية في سياق علاقاتها الدولية والاقليمية. علماً انها لا تستطيع، وان رغبت، الغاء هذه الالتزامات ولا تعديلها. وعندما نشير الى احكام الدستور والتزاماته نعني انها غير قابلة للنقاش ولا التفاوض ولا التنازل. وعندما نشير الى التزامات لبنان– الدولة نعني ان اي تفاوض او مخالفة او تجاوز لها يعرّض مركز لبنان القانوني الدولي والاقليمي الى الاحراج او المساءلة.

– العودة الى اعتبار البيان الوزاري الاول في ١٩٤٣/١٠/٨ تجسيداً صحيحاً وكاملاً للميثاق الوطني اللبناني والانطلاق منه الى الركائز السياسية والاجتماعية والاقتصادية – الانمائية للبنان من دون اي انحراف او تشويه او انتقاص. ويمكن، لذلك، القول ان هذا البيان – الميثاق الاول ١٩٤٣ والميثاق الثاني الشامل اي الطائف (الذي أيده اعلان بعبدا وطالب باستكمال اعتماد بنوده) يشكلان قاعدة ناجحة وصلبة لبناء دولة الاستقلال التي لا نزال نطمح اليها منذ استقلال الدولة ولغاية تاريخه.

– اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية التعاقدية بين لبنان وسوريا من اجل تعديل او تحديث منها. وضرورة الاتفاق على الغاء او تعليق معلن لما يجب الغاؤه او (في حال الرفض السوري) ما يجب تعليقه. ولعل الاتفاق المعروف باتفاقية الدفاع والامن بين الدولتين وكذلك اللجنة المشتركة للسياسة الخارجية وتنسيقها بين البلدين هما في طليعة النصوص التعاقدية التي يقتضي الغاؤهما والامر ذاته ينطبق على المجلس الاعلى الذي يخالف الدستور في اعرافه وفصل السلطات فيه، ولا سيما بعد انشاء التمثيل الديبلوماسي بين الدولتين. واذا كانت الظروف الراهنة فرضت تعليق نفاذ هذه الاتفاقيات التعاقدية بحكم الامر الواقع فانها، في المبدأ القانوني، تبقى قائمة بين الطرفين الى ان يصار الى تعديلها او الغائها. ولعل المطالبين بالحياد مدعوون، من باب اول، الى مقاربة ومن ثم معالجة هذا الموضوع المانع لأي حياد مرغوب.



الحياد الدائم للبنان
طريق وحيد لتفادي الدمار

القاضي بيتر جرمانوس
قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان.

يعرف الحياد على أنه التزام تقطعه الدولة بعدم التدخل في شـؤون الأسـرة الدولية مقابل ضمان الحماية الدولية من اي اعتداء عليها، تحديدا إذا كان هذا التدخل قد يفضـي إلى استخدام القوة المسـلحة. الحياد هو مفهوم في القانون الدولي العام مشـتق من قانون الحرب، ويهدف إلى الحفاظ على مركز قانوني محدد يفرده القانون الدولي للدول التي تمارس هذا الحق، وتتمتّع بذلك هذه الدول بمجموعة من الحقوق ويلقـى علـى عاتقها مجموعة من الواجبات ناشئة عن هذا الالتزام، وينتهي هذا الالتزام بانتهاء حالة الحياد.

الحياد للحفاظ على وحدة لبنان

يُعتبر لبنان منذ العام ١٨٤٠ على أقل تقدير، حتى لا نغوص بالتاريخ القديم، دولة فصـل tampon Etat، أي أنه دولة موجودة بين قوتين متصارعتين أو أكثر. ويمكن لدولة الفصـل أن تكون مسـرحا لهذه الصـراعات حتى لا تتحول الى حرب مباشرة في ما بين الدول الكبيرة المتعادية، كما أن دولة الفصـل قد تكون في منطق وجودها تهدف الى الفصل بين هذه الدول والحؤول دون احتكاكها المباشر.

في العام ١٨٤٠ تحول الوادي الذي يفصل بين قريتي بعقلين ودير القمر الهائتين الى خط تماس بين بريطانيا العظمى وفرنسا من جهة، وبين مصر محمد علي باشا والسـلطنة العثمانية من جهة أخرى، ترجم الى صراع دموي بين البشـيرين فحرب أهلية بين الموارنة والدروز أدّت بنهاية الأمر الى سقوط جبل لبنان التاريخي ككيان مسـتقل. وفي العام

١٩٧٥، تحول طريق الشام الذي يفصل بين الأشرفية ورأس النبع الهانئتين الى خط تماس بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي من جهة، وبين سوريا واسرائيل من جهة أخرى، ترجم الى صراع دموي بين بشير الجميل وياسر عرفات فحرب أهلية بين المسيحيين والمسلمين أدّت بنهاية الأمر الى سقوط الدولة اللبنانية بما يشبه الصوملة في يومنا هذا.

في يومنا هذا يخشى أن يتحول كورنيش المزرعة الهانئ الى خط تماس بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الفدرالية، وبين ايران والسعودية، لتتم ترجمته الى صراع دموي بين حزب الله والقاعدة فحرب أهلية جديدة تقضي على البقية المتبقية.

إن ميثاق ١٩٤٣ الذي وضع بموجبه الآباء المؤسسون مرتكزات الدولة الحديثة نص على لاءين، لا للغرب ولا للشرق، أي أنه كرّس بمعنى آخر وجوب الابقاء والحرص على حياد لبنان. الا ان سياسة حلف بغداد وصعود الناصرية أطاحا بهذا المبدأ الميثاقي. ويتبين لنا مما تيسر تقديمه من عرض سريع، لم يتطرق الى احداث ١٨٦٠ الدامية ولا الى حرب ١٩٥٨، التي لها نفس المرتكزات السابقة، استحالة جذب لبنان الى محور معين كونه بتكوينه الأساسي دولة فصل، وبأن اعلان الحياد هو الطريق الوحيد لحماية الدولة والشعب من الجذب الاقليمي والدولي المدمرين.

مقتضيات إعلان الحياد الدائم للبنان

إن اعلان حياد لبنان هو مؤسسة قانونية تنتمي الى القانون الدولي العام. وعلى لبنان على المستوى القانوني تعديل الدستور واضافة فقرة صريحة مفادها مثلاً ان الشعب اللبناني والدولة اللبنانية يعلنان حياد لبنان الدائم في الصراعات المسلحة وان رئيس الجمهورية يسهر على هذا الحياد واستمراريته. على لبنان بمرحلة ثانية الانسحاب من معاهدة الدفاع العربي المشترك للعام ١٩٥٠ والتي نصت مادتها الثانية على أنه تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد

الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما... وعلى لبنان التحول من دولة مؤسسة لجامعة الدول العربية الى دولة مراقبة تشارك برأيها لكنها لا تصوت على المقررات.

على لبنان بمرحلة ثالثة الانسحاب من معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق ١٩٩١ مع الجمهورية العربية السورية لاسيما المادة الخامسة منها التي نصت على لجنة شؤون الدفاع الأمن. وعلى لبنان بمرحلة أخيرة التوجه الى مجلس الأمن لأخذ العلم بموضوع اعلان حياده وفي حال تقديم أحد الأعضاء الدائمين الفيتو له الحق بالتوجه الى الهيئة العامة.

الحياد الدائم للبنان والقضايا المتعلّقة بالصراع مع اسرائيل

ان علاقة لبنان القانونية مع دولة اسرائيل تستند الى اتفاقية الهدنة والقرار ١٧٠١، وهما كافيين دون حاجة لابرام اتفاقية سلام معها لاعلان حياد لبنان. على المستوى السياسي، قد تكون دولة اسرائيل الأكثر ممانعة بالنسبة لاعلان حياد لبنان الدائم بما من شأنه أن يجعل من وطن الأرز مركز لقاء بين الديانتين المسيحية والاسلامية من جهة أولى وبين الشيعة والسنة من جهة ثانية وبين الشرق والغرب من جهة ثالثة. كما ان اعلان حياد لبنان الدائم سيحفز الاقتصاد الوطني بشكل كبير وسيجعل من لبنان، ان لم نقل سويسرا الشرق فسينغافورة المشرق. وقد لا تكون هذه الأمور من ضمن مشاريع اسرائيل للبنان وللمنطقة.

- هل وجود سلاح حزب الله يمثل عائقا قانونيا لاعلان حياد لبنان الدائم؟

للاجابة على هذه الاشكالية الدقيقة وجب بحث المسألة من ناحيتي الشكل والأساس. ففي الشكل يتعارض سلاح حزب الله ومقتضيات القرار ١٧٠١ اذ يؤكد مجلس الأمن في المادة الثالثة منه على "أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف وان تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان". وبالتالي فان القرار ١٧٠١ المذكور يشكل عائقا قانونيا لحياد لبنان في ظل وجود سلاح حزب الله. في الأساس، يحق للدولة المحايدة أن تنظم قواتها العسكرية على الشاكلة التي تريدها فالجيش السويسري هو

بما يعرف بجيش ميليشيات حيث يخضع الجميع الى موجب الخدمة العسكرية الالزامية، كما يعتبر هذا الجيش من أقوى الجيوش الأوروبية وأكثرها تجهيزا.

- هل المخيمات الفلسطينية تحول دون اعلان حياد لبنان؟

ان مسـألة بسـط الدولة اللبنانية سيادتها على كامل أراضيها هو أمر منوط بها لوحدها من ناحية القانون الدولي العام وليس من رابط قانوني بين مسـألتي اعلان حياد لبنان الدائم وكيفية معالجة أمر اللجوء الفلسطيني المؤقت الى وطن الأرز.

مقترحات عملية بالنسبة لحياد لبنان

أولاً: لا بدّ من تعديل الدستور واضافة فقرة بمتنه تنص صراحة على اعلان الشعب اللبناني حياد لبنان الدائم وسـهر رئيس الجمهورية على تطبيقه . ونحن نقترح بأن تكون السياسة الخارجية للبنان منوطة بالرئيس وحده لأسباب عديدة لا مجال لشرحها هنا.

ثانيا : لا بدّ من تحريك كل مجموعات الضـغط اللبنانية وقوى المجتمع المدني والأحزاب والاعلاميين لتفسير مبدأ الحياد وشرحه للمواطنين اللبنانيين.

ثالثا : ان المجتمع العربي والاسلامي سيتقبل فكرة حياد لبنان ليصـبح وطن الأرز أرض الحوار بين الديانتين المسـيحية والاسلامية، وبين السـنة والشـيعة، وبين الشـرق والغرب . ولا بدّ من تسـويق فكرة الحياد لدى الرباعي السـوري، السـعودي، المصـري والايراني وتأمين مصـالحهم الاقتصـادية والثقافية والسـهر عليها . كما والعمل مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي للحصول على دعمهما.

رابعا: على لبنان أن يحرك دبلوماسيته واغترابه لتسـويق فكرة الحياد لدى الأعضـاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن توصلا لأخذ العلم والموافقة على حياده الدائم.

خامسـا : ان المتضـرر المباشر الوحيد من اعلان حياد لبنان الدائم هو دولة اسرائيل التي قد لا ترغب بنشوء دولة مزدهرة اقتصاديا ومتماسكة داخليا على حدودها الشـمالية بالاضـافة الى مخزون لبنان النفطي، وقد تعمل اسـرائيل جاهدة للحؤول دون نجاح هذا المشـروع. من هنا وجوب العمل لدى الثلاثي العربي – الأميركي – الفاتيكاني للحدّ من التأثير السلبي لدولة اسرائيل.

سادسا : لا يعني حياد لبنان الدائم بتاتا ضعفه . من هنا ضرورة اعادة صياغة مفهوم القوى المسلحة اللبنانية وانشـاء جيش ميليشـيات على غرار الجيش السـويسـري واعادة العمل بالخدمة العسكرية الالزامية للجنسين بما يتناسب مع حاجات لبنان الدفاعية.

صون حياد لبنان في حال إعلانه

نقولا ناصيف: هل يصون الحياد لبنان؟

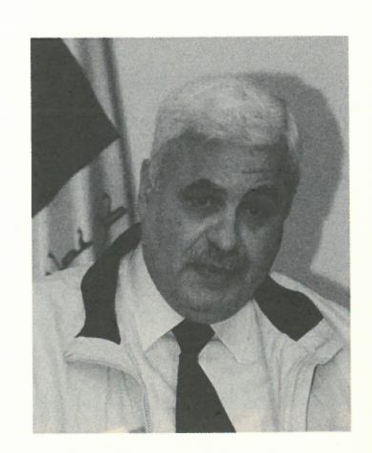
مروان حمادة: خلاص لبنان بالحياد الدائم والشامل

محمد شطح: الحياد ركن في استراتيجية حماية لبنان

آلان عون: التحييد رهن إرادة الرعاة الإقليميين

محمد عبيد: استحالة الحياد

يبحث هذا المحور الآراء المختلفة من إمكان حياد لبنان والسبل السياسية والديبلوماسية والدفاعية لصونه في حال إعلانه



هل يصون الحياد لبنان؟
تقديم

الاستاذ نقولا ناصيف

كاتب وصحافي.

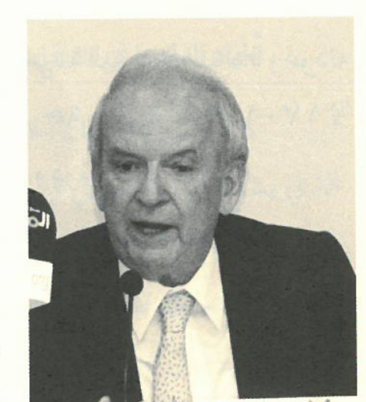
منذ الاستقلال، كمنت مشـكلة وحدة لبنان واستقراره في سياسته الخارجية التي ترجحت، تبعا للعهود، بين الابتعاد عن الصـراعات العربية والاقليمية والتورط فيها. لم ينجُ رئيس من هذا الإلتباس، ولم يسهل عليه تجاوزه. لم يسعه كذلك التيقن من أي منهما يتقدّم الآخر: الوحدة الداخلية أم السـياسة الخارجية. بسـبب الخلاف عليهما خبر لبنان أزمة وطنية كعام ١٩٥٢، ودموية كأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٥ لا تزال تستمر إلى اليوم.

في ما مضـى كانت الوحدة الوطنية توأم السـياسة الخارجية. يُحكى اليوم عن الإستقرار - في ظلّ التسـليم بانقسـام حاد - توأم السـياسة الخارجية. واقع الأمر أن أياً من الرؤسـاء المتعاقبين لم ينجح في جمع اللبنانيين حول سياسة خارجية واحدة تعبّر عن موقف وطني جامع من علاقة لبنان بجواره القريب والبعيد، ما خلا السـنوات الأولى من حقبة الاستقلال وولاية الرئيس فؤاد شـهاب. ما عداهما انفجرت الحياة الوطنية برمتها، كياناً ونظاماً ودولة وشعباً وطوائف حتى، وليس الوحدة الوطنية فحسب.

لم يُؤتَ في ذلك الحين كثيراً على الحياد، بل على الحضّ على سياسة خارجية تنحاز إلى هذا الجانب العربي أو الدولي أو ذاك. لم تكن النزاعات العـربية أقل حدة منها اليوم، ولا الوحدة الوطنية والإستقرار أحسن حالاً منها اليوم. ليست المرة الأولى تتولى الأنظمة العربية بعضـها تصـفية البعض الآخر، ولا كذلك المرة الأولى يجد الأفرقاء اللبنانيون

أنفسهم معنيين بالإنخراط في نزاعات الأنظمة، فإذا بعضهم وجهاً لوجه مع البعض الآخر. يذكر اللبنانيون أيضاً، لسنوات طويلة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٥ عندما تقاسمتهم الأنظمة كي تخوض حروبها على الأرض اللبنانية. كان تعبير الحياد مستهجناً وأقرب إلى الرذيلة والإدانة، لأنه أوحى بإخراج لبنان من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي. ما كنا نحتاج إليه بالفعل – ولا نزال اليوم– هو الخروج من دائرة الصراع العربي– العربي ليس إلا.

أكثر من أي وقت مضى يتطلب اللبنانيون الحياد كي يفصل بينهم، وهو يفصل في الوقت نفسه بين الداخل والخارج. ذاك هو تحدّي جعل الحياد يحمي لبنان ولا يقوده إلى أزمة وطنية أو دموية.



خلاص لبنان بالحياد الدائم والشامل

معالي الاستاذ مروان حمادة

نائب عن دائرة الشوف ووزير سابق.

في سلسلة المداخلات القيمة التي طرحها مركز عصام فارس تحت عنوان امكانية حياد لبنان، وضع الدكتور عبدالله ابو حبيب امامنا في الجلسة الثالثة، التحدي الاكبر حجماً والأكثر حدّة: صيانة حياد لبنان في حال إعلانه، وهو موضوع يتجاوز الأسباب الموجبة والمقتضيات المفترضة ليشمل سلسلة من التدابير تتناول صيانة وحماية واقع لبناني جديد، واقع قد يبدو صعب المنال في الظروف الحالية وهو في المقابل وان اعتمد خيار الحياد، سهل التحقيق.

لأنّ لبنان بلد فريد في العالم، لا بد من ابتكار صيغة فريدة وخاصة به تضمن وتصون قرار اعلان حياده وممارسة هذا القرار. لبنان ليس فنلندا ولا سويسرا أو السويد أو النمسا أو كوستاريكا علماً بأن هذه الدول مرت جميعها بويلات الحروب والاجتياحات.

ولكن ان سمح لنا ان نقتدي بتجربة معينة، ولو جزئياً، فإنني قد اختار التجربة السويسرية التي عبرت قروناً من الحروب المحلية والعالمية محققة "بحيادها المسلح" معجزة البقاء في منأى عن النزاعات رغم انقسام المواطنين سياسياً بين محورين وفق ولائهم الاثني، وفي حالتنا وفق الولاء المذهبي.

الحياد والقضية الفلسطينية

إن موقفنا من اسرائيل موقف موحّد لا يحتمل التجاذب. الا ان التكاذب حول تزاوج الحياد مع تحمّلنا اعباء ومسؤولية تحرير فلسطين بغير الوسائل السياسية والاقتصادية

والاعلامية سيقضـــي حتماً على الحياد . ان عودة لبنان الى مرتبة الدولة المسـاندةً وعودته ايضـــــاً عبر الامم المتحدة الى اتفاقية الهدنة التي تعتبر ترجمة متقدمة للقرار ١٧٠١ لا تنفصلان عن حماية الحياد دبلوماسياً وفرض احترامه اقليمياً ودولياً.

لا "فتح لند"ولا دويلة حـــــزب الله" ولا "ملاذ للقاعدة". هذه مداميك يجب ان يستند اليها منطق طاولة الحوار لتؤسس لقرارات انقاذية والاّ على لبنان واستقلاله وربما على كيانه السلام.

قلت: الظروف قد تكون ملائمة. سأشرح لماذا.

في احدى مقالاته الحديثة وتحت عنوان "الحروب المســــــــلوبة" يتوقع الكاتب الاسرائيلي اوري افنيري ان تختار إيران، في عهد روحاني وبدعم ورعاية من الســـيد علي خامنئي، مســـاراً أكثر سلمية تغلّب فيه المصـلحة الاقتصــادية والتنمية الاجتماعية على الأحلام الامبراطورية وهوس السلاح النووي . تطور كهذا سيقطع طبعاً الطريق على هواة الحروب العبثية في الغرب والشرق . فمع تراجع الحرب المحتملة بين اسرائيل وايران وسقوط خيار التدخل الاميركي في ســوريا ســتجد قوى الممانعة انه لم يعد هناك ســبباً او مجالاً للممانعة او للممانعة المضـــادة . بذلك قد يجد لبنان ثغرة في جدار العصـــبية التي تنادي بالحصول على كل شيء(تدمير اسرائيل مثلاً) او رفض أي شيء (حتى دولة فلسطينية قابلة للعيش والتطور عاصمتها القدس الشرقية). فرض الحل الشامل والعادل المبني على المبادرة العربية وكفّ ايران عن استغلال المأساة الفلسطينية يعبدان اذن طريق الحياد اللبناني.

إن العقلية التي ابقت مزارع شبعا "قميص عثمان" في مسرحية السلاح المخصص لتحرير ارض سوريا ولبنان وفلسطين حتى القدس، من لبنان حصراً، هذه العقلية ستتبدّد مع الحقائق الاقليمية والدولية المستجدة فتعيد لبنان الى صفة دولة المســـاندة أي مســـاندة القضية وتنزع عنه طابع المواجهة الميدانية أي مواجهة أي عدو، حقيقي كان او افتراضي، في أي وقت من الاوقات وفي اية بقعة من بقاع العالم.

الحياد اللبناني ســـيكون اذ ذاك وليد هذا الواقع فيما يفترض ان تعمّ نظرية النأي بالنفس على الدول المجاورة ايضاً لكي يصبح النأي بنفسنا، نحن، قابلاً للحياة.

الحياد الدائم وفق اتفاقيات لاهاي

كي يحمى ويصـان الحياد اللبناني لا يجوز ان يكون ظرفياً. من هنا فان اعلان بعبدا الذي يشـكل خطوة اولى في الاتجاه الصـحيح ليس كافياً . فاذا ارتضـى لبنان لنفسـه ان ينضـم الى اتفاقية لاهاي بشـأن حقوق وواجبات الدول المحايدة واراد ان يتمتع بما تنص عليه خصوصاً في موادها الاولى (لا تنتهك حرية اراضي القوى المحايدة) والعاشرة (لا يعد عملاً عدائياً كلّ عمل تقوم به الدولة المحايدة لصـد محاولات النيل من حيادها، حتى ولو كان ذلك بالقوة) والحادية عشـر (على الدول المحايدة التي تسـتقبل على اراضيها قوات تابعة لجيوش مقاتلة ان تعتقلهم في معسـكرات تبعد، قدر الامكان، مسـافة عن مسـرح العمليات) وغيرها من مواد تفصّل حقوق الدول المحايدة وواجباتها. فعلى لبنان ان يطوّر قدراته الذاتية العسكرية بشـكل منظم ومشـروع. أي انه لا بد من تقوية الجيش وتزويده بكل أنواع الاسلحة الرادعة وإعادة العمل بالتجنيد الاجباري من اجل الانصـهار الوطني الشـبابي من جهة، وحل الميليشـيات والتنظيمات المسـلحة واستيعابها من جهة اخرى لتوفير العديد اللازم لبلد يريد فرض احترام حياده.

لا مجال لبقاء صيغة الشـعب والجيش والمقاومة التي تنتفي حتماً "بصـيغة" الحياد الشرعي المسلح. شعبنا واحد جيشنا واحد، ومقاومتنا نابعة من وحدة الشعب والجيش، لا كيان مستقل لها ولا قيادة متمايزة لها ولا مرجعية خاصة بها الا السـلطة الشـرعية، أي انها كجزء من القوات المسلحة تخضـع لقرار مجلس الوزراء مجتمعاً ويكون قائدها الاعلى رئيس الجمهورية.

من هنا تتضـمن الخطوات العملية لخارطة الطريق المقترحة اتخاذ قرار في هيئة الحوار تحت بند درس الاستراتيجية الدفاعية يحسم نهائياً هذه المسـألة، يلغي الثنائية او أي تلازم آخر ويوحد مرجعية السلاح في كنف الشرعية.

يحال القرار الى المؤسسات الدستورية، حكومة ومجلساً ويعتبر مجلس الدفاع الاعلى الهيئة الاستشارية الدائمة وخلية الاعداد لكل القوانين والقرارات والتدابير المفترضة لتأمين صيانة الحياد والدفاع عنه.

خريطة طريق لاعتماد الحياد الدائم

لا بد لنا اذاً في ختام هذه الامسية من طرح خريطة طريق توصلنا الى اعتماد الحياد والاهم منه، تطبيقه وصيانته. لهذه الخريطة مستلزمات مسبقة وملازمة ومتابعة.

اولاً – الوفاق الداخلي: لا حياد يقرّ ولا حياد يفرض على الغير ولا حياد يحترم من الغير إن لم يقترن او بالأحرى يستند الى بند جديد في الميثاق الوطني يحدّد الموجبات المستحدثة في ضوء التطورات الداخلية والاشكاليات الخارجية. "اللاممر واللا مقر" يجب ان تعاد صياغته الى "لا انحياز ولا انجرار عسكري او امني وحتى سياسي او اعلامي. فلا معنى للحياد اذا دارت الحرب على الشاشات الصغرى او في عواميد الصحف لينتقل الرأي العام او قسم منه من التعاطف السياسي الى التشنج الفئوي الى العمل الميداني.

لهذه الغاية لا بد من اضافة فقرة على البند الثاني من المبادىء العامة الواردة في الفصل الاول من وثيقة الوفاق الوطني يعلن انضمام لبنان الى معاهدة لاهاي للدول المحايدة دون الحاجة الى ازالة فقرات اخرى في الوثيقة، فيبقى اتفاق الطائف كما ميثاق ١٩٤٣ وثيقتين مؤسستين لقيام لبنان وديمومته عبر حياده. كما يفترض اضافة بند على مقدمة الدستور يحدد هذا القرار وموجباته وتطلق ورشة عمل – دستورية، قانونية، نظامية، عسكرية وامنية لتطبيق المبدأ المعتمد، تؤدي الى الغاء جميع المعاهدات او الاتفاقات المناهضة للحياد بدءاً بالتعاون والتنسيق مع سوريا الى معاهدة الدفاع العربي المشترك الخ.

ثانياً – بالاعتراف العربي الصريح المعبّر عنه في تعديل على ميثاق الجامعة او اقرار الجامعة باستثناء لبناني خاص يؤكد صفة لبنان المساندة "حقوقياً و سياسياً" وعزوفه عن خيار المواجهة العسكرية او انتسابه الى أي محور اقليمي او دولي.

ثالثاً – بالاعتراف الدولي المبني على وثيقة رسمية صادرة عن الدولة اللبنانية بمؤسساتها الشرعية مع ايداع هذا الاعلان لدى الامم المتحدة وتسجيله لديها .ثم بدعوة مجلس الامن الدولي الى احياء وتأكيد الهدنة بين لبنان واسرائيل بانتظار حل سياسي شامل وعادل للنزاع العربي – الاسرائيلي. على ان يتمتع هذا القرار الاممي بقوة الفصل السابع

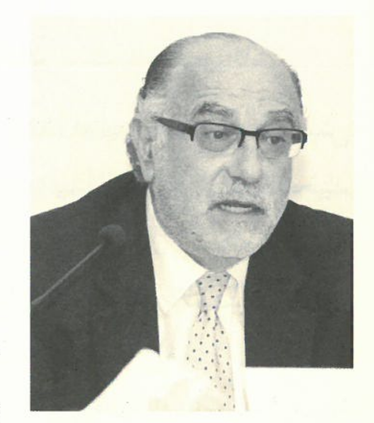
لفرض الهدنة التي ترفض اسرائيل احياءها وحماية حياد لبنان بالقوة من قبل قوات الامم المتحدة المعتمدة لهذه الغاية بموجب القرار ١٧٠١ فتؤمن بذلك استثمارنا الآمن لثرواتنا النفطية.

حماية الحياد وصونه

يفرض الحياد على لبنان امتلاك قوة ذاتية قادرة على الردع، مما يستوجب تغيير طبيعة الجيش ليصبح جيشاً متحركاً، واستيعاب المقاومة في الجيش والغاء فرديتها، واعادة التجنيد الإجباري ولكن في شكله المحقق للغاية المنشودة أي تعميمه ورفع مستواه وتحسين تقنيات التدريب.

كذلك، يفترض الحياد طرح الموضوع على الاستفتاء او اجراء انتخابات نيابية تتخذ الاكثرية النيابية، في ضوئها وبأغلبية الثلثين الحكومية المطلوبة وفق المادة ٦٥ من الدستور، قراراً بإعلان الحياد. (وربما تعود وتطرحه على الاستفتاء الشعبي).

بهذا الخيار لن تكون قوة لبنان بضعفه ابداً انما بقوته الذاتية، المقرّة في الداخل والمحترمة من الخارج. هذا هو طريق الخلاص الوحيد من محنة القتل والتدمير التي قد تنتقل الينا في أي لحظة اذا ما استمر بعض اللبنانيين في حشر أنوفهم في صراعات اقليمية اكبر منهم واكبر من ان يتحمل نتائجها السلبية الوطن الصغير.



الحياد ركن في استراتيجية حماية لبنان

معالي د. محمد شطح

وزير وسفير سابق، ومستشار للرئيس سعد الحريري.

نطلب الحياد كي يكون لبنان بلدًا واحداً متماسكاً مستقراً آمناً وناهضاً، ونؤمن بأنه يمكن أن يكون كذلك. فأنا جزء من جيل تربى على عظمة لبنان ونشأ على فكرة أنه ليس بلدًا يشكل واحدًا في المئة من مساحة الوطن العربي. فلقد كان لبنان في المقدمة فعلا لا شعراً، سواء في العالم العربي أو بين دول العالم، على صعد العلم والثقافة والحضارة والفن. فنحن قدمنا لفلسطين من خلال عاصي الرحباني وفيروز، اهم ما يُقدم لشعب من وعي لأهمية الهوية والانتماء. أنا أجزم، انه لا امكان لتحقيق نهضة لبنان وسلامته واستمراره ما لم تتم حمايته، واحد عناصر هذه الحماية في منطقةٍ تعصف فيها الريح يميناً ويسارًا، هو التحييد، فلا تكون الدولة تتمايل مع الاحداث ويدخل الافرقاء اللبنانيون في محاور واحداث، ويكون محيّدًا ايضًا من قبل الاخرين لان استعمال الساحة اللبنانية كان اكثر بكثير من اتخاذ الدولة مواقف منحازة مع محاور معينة.

وتشير تجربة الستين سنة الماضية الى أنه عندما أُخِذَ لبنان يمينًا ويسارًا فقد دوره. ففي البدء كانت المنظمات الفلسطينية التي لم تستبح الاراضي اللبنانية فحسب، بل وأسست محاور في ما بينها أيضًا، ولاحقًا أخذتنا الوصاية السورية إلى محاور يسير النظام السوري فيها، فكانت الاجندة السورية في لبنان هي الاعلى، لتصبح لدينا عداوات وصداقات وحروب. وجهدت هذه الوصاية أواخر التسعينات في منع انتهاء الحرب في الجنوب، الذي شهد حينها استباحة لاراضيه. وفيما كان المقاتلون اللبنانيون يضحون بحياتهم من اجل مناطقهم ومن أجل لبنان ومن أجل حماية عائلاتهم لاجل لبنان كله، كانت هناك من جهة أخرى، محاولة لابقاء لبنان ساحة وهذا وصفة لاستمرار مآسيه.

الحياد الوسيلة الوحيدة لوقف انتقال الأزمة السورية إلى لبنان

لا يمكن تبسيط موضوع الحياد، لأنه موضوع معقّد، له ابعاد عدّة. فنحن نعيش في منطقة لا يمكن تجاهلها واعتبار اننا نعيش في جزيرة. إنما يبدأ الامر في ارادة بالتحييد والحياد، ومن ثم نبحث في كيفية جذب الاخرين للالتزام بعدم استعمال الساحة اللبنانية أو الافرقاء اللبنانيين او خطوط التماس اللبنانية، مثل خطوط التماس بين المسيحي والمسلم، السني والشيعي، وبين المائل الى الحضارة الشرقية والاخر الى الغربية... علمًا أن ثمة خطوط تماس سياسية وأخرى غير معروفة حتى الان، فأحد لم يكن يعرف خط التماس الناصري في الاربعينات وخط السعودي الذي حارب في اليمن، وأحد في الستينات لم يكن يعرف ماذا ستفعل المنظمات الفلسطينية في السبعينات، وهكذا في السبعينات لم نكن نعرف ماذا سيحصل بين السني والشيعي، وراهنًا لا نعرف ماذا سيحصل مستقبلاً. اذًا الموضوع اوسع من فترة او ظرف او يمكن أخذه بحالته الراهنة.

أما اليوم، فيمكن القول ان الوضع سلبي جدًا، لان هناك حربًا اقليمية في سوريا، ابعادها عقائدية. كما يدخل في الحرب مكون لبناني اساسي هو حزب الله الذي يجمعه حلف عضوي معلن وواضح وعسكري واستراتيجي وعقائدي مع الحرس الثوري الايراني منذ ثلاثين سنة. ونتيجة هذا الامر، بات الوضع في لبنان في منتهى الخطورة، مما يتطلب محاولة انقاذ هذا المسار الانحداري.

الظروف الراهنة داعمة للحياد

أنا اجزم أن احدًا لا يمكنه ان يبرهن ان غالبية الشعب اللبناني لا تريد حماية لبنان وتحييده عما يجري في المنطقة، وعما قد يجري في المستقبل. كما اجزم ان ذلك ينطبق على كل الطوائف رغم كل الاختلافات الموجودة. هذا الرأي لم يكن موجودًا سابقًا في لبنان، لكن غالبية الشعب اللبناني تؤيد اليوم فكرة حماية لبنان عن طريق تحييده عن الصراعات أو الدخول فيها بطريقة مباشرة. من جهة اخرى، يتوفّر اليوم مجتمع دولي يشدد على هذا الامر في كل مناسبة. وقد قدم مجلس الامن اطروحات في تأييد تحييد لبنان وحمايته، وهذه مواقف جامعة معلنة في الامم المتحدة.

"إعلان بعبدا" خريطة طريق لحماية لبنان

قلل البعض من قيمة "إعلان بعبدا" فيما اعتبر بعض آخر انه يقتصر على بيان لا يُعالج موضوع حماية لبنان بالكامل، لكنني اختلف عنهم بالرأي. اذ ان عنوان طاولة الحوار هو "الاستراتيجية الوطنية لحماية لبنان" وهو يتضمن جانبًا عسكريًا ودعم الجيش ليكون قادرًا وممتلكاً للقدرات المادية وغير المادية ليقوم بدوره. وثمة ٥ عناصر اساسية في "اعلان بعبدا" أولّها "التحييد" وثانيها دعم الجيش وما يتطلبه، وثالثها ضبط الحدود. بالنسبة إلى حماية لبنان، لا يمكن رفض مسألة ضبط الحدود وحمايتها، فالقرار ١٧٠١، ذكر منذ ٧ سنوات موضوع ضبط الحدود، لكن قليلين يتوقفون عند تفاصيله. وهو يضع على الاقل استراتيجية دولية لحماية لبنان تتضمن العودة الى وقف اطلاق النار والهدنة، فلا خروقات لا برًا أو جوًا أو بحراً، وثمة ضمانات دولية بذلك. كما يتضمن القرار ايضًا طلب لبنان استعادته لصلاحياته السيادية على الاراضي اللبنانية كافة، اذ لا يمكن ان تكون هناك دولة سيادية من دون وجود سيادة كاملة على كل شيء مسلح على اراضيها. هذه الخريطة الدولية لحماية لبنان واردة في القرار ١٧٠١ إنما لم يطلب لبنان رسميًا من مجلس الامن حتى الان تنفيذ البند الثامن الذي يستكمل هذا القرار، حيث يُمنح أمين عام الامم المتحدة شهرًا واحدًا ليباشر الكلام مع الافرقاء بهدف البدء بالتنفيذ الكامل لبنود القرار.

اخيرًا، أورد "اعلان بعبدا" استكمال تطبيق اتفاق الطائف، وبرأيي أن احدى الاشكالات اللبنانية منذ خمس عقود حتى الآن هي الغبن والخوف الطائفي والمذهبي. وأخطر ما يأتي من الغبن الطائفي والخوف الطائفي هو استحضار ثورة على الغبن واستقواء الخائف بالخارج. لذا، يجب استكمال تطبيق اتفاق الطائف لمعالجة هذه المواضيع، وخصوصًا لجهة انشاء مجلس الشيوخ وإقرار قانون اللامركزية الادارية الموسّعة.

في الختام، يجب نشر ثقافة الحياد على مستوى الافراد وخصوصاً لدى الشباب وفي المدارس، على اساس ما يسمى "حياد لبنان لضمانة حمايته". كذلك، هناك أهمية لجهد ديبلوماسي لبناني من أجل إعادة القضية اللبنانية على جدول أعمال المفاوضات بين

الدول المؤثرة في المنطقة، لأن لبنان يتراجع منذ ستين سنة ويُستعمل إما كأرض محاور أو تُستعمل مجموعات فيه كجزء من احداث وتدخلات. ويتطلب انهاء وضع الساحة ترجمة الرأي العام الحياد اللبناني الى قضية لبنانية، عندئذ يمكن القول للمجتمع الدولي ولدول الاقليم، ان اللبنانيين يرغبون في حماية لبنان بما فيه عملية بناء الدولة.

وفي ما يتعلّق بنا كقوة سياسية تُعتبر في محور يضم السعودية واميركا، اجزم انه يمكننا استجلاب كل من يُعتبر حلفاءنا الى كل متطلبات الحياد والتحييد، على أمل ان تصل ايران الى اعادة تقييم وصياغة استراتيجيتها الدفاعية التي تعتبر لبنان جزءًا لا يتجزأ منها.



التحييد رهن إرادة الرعاة الإقليميين

سعادة الأستاذ الان عون

مهندس ونائب التيار الوطني الحر عن دائرة بعبدا.

لا بدّ في البداية من توجيه تحية إلى دولة الرئيس عصام فارس الذي كما نجح خلال وجوده في لبنان وعمله الجدّي والدؤوب في الحكومة واللجان الوزارية في إستثمار الوقت والطاقات لخدمة لبنان وتطوير مؤسساته، نجح أيضاً في غربته من خلال إنشاء هذا المركز ورعايته له من أجل إستثمار الوقت والطاقات لخدمة الحوار البنّاء والنقاش النخبوي للبحث عن طرق وآليات لإخراج لبنان من أزماته وتطويره وإصلاحه.

ولعلّ لبنان يفتقد اليوم في زمن الوقت الضائع والفرص الضائعة، رجالاً مثل عصام فارس يعرفون قيمة الوقت والفرص ويستثمرونها لخير الوطن بدلاً من أن يعيشوا تحت وطأة الحالة الإنتظارية القاتلة للهمم والإنتاجية كما هو مفروض علينا من معظم القوى السياسية اليوم، كما يحتاج إلى رجال كعصام فارس يأتون إلى الشأن العام لخدمة الوطن وللعطاء بدلاً من منطق الأخذ والإستفادة والفساد المستشري اليوم في بلدنا.

فشكراً لك دولة الرئيس وشكراً للسفير عبدالله بوحبيب وفريق عمله على واحة الفكر تلك التي تقدّمونها لنا في زمن قلّت فيه العقول وكثرت الغرائز وتعطّلت لغة الكلام.

بعد هذه التحية وبالعودة إلى موضوعنا، ورغم انه يجب الإقتناع أولاً بإمكانية الإتفاق ومن ثم إعلان الحياد في بلد كلبنان قبل التطرق إلى كيفية صيانته، إنما عملاً بعنوان هذه الجلسة، فسنحاول الإجابة عن تلك الإشكالية فيما لو صحّت تلك الفرضية.

يقول شارل مالك: "يستلزم تطبيق الحياد في لبنان موافقة اللبنانيين عليه، وموافقة الدول المجاورة له، وتأمين قدرة لبنان على حماية نفسه"[1]. ولو سلّمنا جدلاً أن تلك الشروط التي ذكرها مالك متوفّرة، يبقى أن نرى سبل صيانة هذا الحياد في بلد محاصر بالصراعات الإقليمية وإمتداداتها الدولية وفي زمن تطوّر أطر الشرعية الدولية وتراجع مقولة سيادة الدول. فلنجري مقاربة دولية وإقليمية ومحلية للإشكالات والإمكانيات التي يطرحها موضوع الحياد الذي نتناوله علّنا، نصل إلى الخلاصات الناجعة لحسم هذا النقاش القديم – المستجدّ على الساحة اللبنانية.

السيادة كشرط للحياد

الحياد ليس مجرّد عملية ذاتية داخلية بسيطة تتمّ تلقائياً عند إعلانه، وهي تبقى من دون أي مفعول أو قيمة إلا إذا توفّر على الأقلّ أن تكون ناتجة عن دولة ذات سيادة وأن تستفيد الدولة المُعلَنة "حيادية" من حماية القانون الدولي. المشكلة اليوم أن مفهوم السيادة لم يعد معترف به كمرجع أوحد لنظام القانون الدولي وليست الأمثلة الحديثة والأقدم حول التدخّلات الخارجية ذات الطابع العسكري أو غيره في بلدان "سيّدة" إلا خير دليل على هذا المفهوم المتطوّر في عالم اليوم.

على سبيل المثال، أنشأت بلجيكا كدولة حيادية بموجب معاهدة سنة ١٨٣٨ عند تفكيك الأمبراطورية الجرمانية. لكن ذلك لم يمنع المانيا إحدى الدول الموقّعة على المعاهدة من إجتياح بلجيكا في بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، مما يقودنا إلى الإستنتاج أن السيادة وحدها لا تكفي لضمان وصيانة الحياد خاصة إذا لم تقرن بإمكانية ردعية تسمح للدولة بحماية حيادها حتى بالسبل العسكرية. مثال آخر هو سويسرا التي أعلنت دولة حيادية في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ والتي أقفلت حدودها خلال الحرب العالمية الثانية أمام كل النازحين الفارّين من عمليات الإبادة الجماعية النازية وقد سمح المجتمع الدولي بذلك.

فهل يمكن على سبيل المقارنة التبسيطية مع اليوم مجرّد التخيّل أن لبنان بإمكانه إقفال حدوده أمام النازحين من سوريا بموافقة المجتمع الدولي؟ وكم من العواقب

١- شارل مالك، العمل، بيروت، ٢٩/١/١٩٦٩.

سيتعرّض لها في حال اتّخذ قراراً مماثلاً بسبب حياده، ناهيك عن الأسباب الموجبة الكثيرة الأخرى التي تستدعي هذا التدبير؟

على صعيد آخر، إشتهرت سويسرا بمبدأ "السرّية المصرفية" الذي شكّل إحدى أهمّ ميزاتها. ولكن ماذا بقي من هذا المبدأ اليوم حين يسلّم بلد سيّد وحيادي لوائح مودعيه إلى دولهم الأم (كالولايات المتحدة مثلاً) تحت لواء "الحرب الدولية ضدّ تبييض الأموال" على سبيل المثال؟

هذا التطوّر في نظام الشرعية الدولية وآلياتها ومستلزماتها على حساب السيادة المطلقة للدول ينعكس إذن تقلّصاً في هامش الحياد الذي يبقى خاضعاً لها ولأحكامها.

هذا في المبادىء الدولية، أما في التقنيات الديبلوماسية فعلى لبنان في حال إعلان حياده بذل الجهود اللازمة لدى مجلس الأمن للحصول على الموافقة بعدم تطبيق بعض القرارات التي قد تصدر عنه، خاصة تلك التي تندرج تحت الفصل السابع وفق المواد ٤٢ و٤٣[2] من ميثاق الأمم المتحدة، التي تفرض عليه تقديم المساعدات العسكرية، كإستخدام الأمم المتحدة لقوات الدول الأعضاء بغية حفظ الأمن والسلم الدولي، وتقديم هذه الدول المساعدات والتسهيلات كحق المرور. مع الإشارة إلى أن هذا الإعفاء لا يخرق ميثاق الأمم المتحدة، وفقاً للبند الأول من المادة ٤٨[3] منه التي تشير إلى إمكان إستثناء البعض من تطبيق قرارات مجلس الأمن، ويحافظ لبنان بالتالي على حياده دون أن يهدد بذلك موقعه في الأمم المتحدة.

٢ – المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة". المادة ٤٣(١) من ميثاق الأمم المتحدة: يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

٣ – المادة ٤٨ (١) من ميثاق الأمم المتحدة:الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

الإشكاليات الإقليمية للحياد الدائم

يقع لبنان في النقطة الأكثر سخونة في الشرق الأوسط على تقاطع أكبر صراعين في المنطقة لا سيّما الصراع العربي – الإسرائيلي المزمن، وصراع النفوذ العربي – الإيراني المستجدّ.

ولو سلّمنا جدلاً أن الإتفاق على إعلان الحياد واردٌ بين اللبنانيين، فهل يمكن المحافظة عليه في ظلّ صراع محاور تصاعدي في المنطقة رسم خطوط تماس مذهبية أفقية عابرة للحدود الجغرافية للدول؟ علماً أن الحياد ليس بالضرورة الضمانة الوحيدة لتجنّب الصراعات، فالحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥ لم تكن نتيجة حرب محاور في المنطقة التي لم تكن موجودة أصلاً حينها، بل جاءت كنتيجة تراكمية لإتفاق القاهرة الذي ولسخرية القدر، حظي على شبه إجماع أو تأييد كبير بين اللبنانيين في حينها ولم يكن سبب إنقسام بينهم كما هي حالنا اليوم.

على صعيد آخر، فقد نصّ الدستور اللبناني أن لبنان عضو مؤسس وعامل في الجامعة العربية وملتزم مواثيقها. مما يستدعي في حال إعلان حياده، أن ينسحب من عضوية الجامعة أو بالحدّ الأدنى من بعض المعاهدات العربية الثنائية والجماعية التي تناقض مبدأ الحياد، خاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنصّ في المادة الثانية[٤] منها على واجب المشاركة الكاملة للدول المتعاقدة في أي عمل عسكري يقع على أي دولة منها، مما يتناقض مع المبادئ الأساسية للحياد الواردة في إتفاقيات لاهاي[٥].

وللمقارنة، فإن عدّة دول أعلنت حيادها كالدانمارك والسويد والبرتغال في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، والنمسا وفنلندا بعد مؤتمر يالطا، ولكنها عادت وفقدت هذه الحيادية بإنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي وإلى منظمة الناتو، مما يدلّ على صعوبة

٤ – المادة ٢ من معاهدة الدفاع العربي المشترك: تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها او على قواتها، اعتداء عليها جميعا. ولذلك فانها عملا بحق الدفاع الشرعي – الفردي والجماعي – عن كيانها تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما.

٥– المواد ٣، ٧،٥، ٨، ٩، ١٧ من إتفاقية لاهاي الخامسة، والمواد٢ ، ٣، ٦ و٧ من الإتفاقية الثالثة عشر.

صيانة الحياد في ظلّ ديناميات دولية ومناطقية متحرّكة ومصالح مشتركة كبيرة تقود إلى مزيد من التفاعل والترابط بين الدول.

وعليه، فهل ممكن ومتاح أن ينسحب لبنان من جامعة الدول العربية أو من العديد من المعاهدات الخاصة بها من دون أن يعرّض علاقاته بمحيطه العربي ومصالحه إلى التوتر والتأزيم ليس فقط بسبب إستفحال الصراعات الإقليمية من حوله بل أيضا بسبب إرتكازه بشكل كبير على العالم العربي في إقتصاده؟

الإشكاليات المحلية للحياد الدائم

كيف السبيل إلى تحقيق الحياد والمحافظة عليه في ظلّ الصراع الشرق أوسطي الجديد العابر للحدود وعلى رأسها اللبنانية منها حيث النسيج الأقرب إلى نسيج المنطقة؟ وهل يمكن لمكوّنات أساسية ووازنة وفاعلة في لبنان نسجت خلال عقود علاقات عضوية وعميقة ذات طابع مادّي وثقافي وسياسي وأحياناً عسكري مع دول محورية أن تتخلّى عنها أو أن توفّق بين حاجتها وتبعيتها الحيوية لها ومنطق الحيادية وإستلزاماته؟

وفي ظلّ هذا الواقع المؤسف، أليس من الأدقّ التكلّم عن تحييد بدلاً من حياد، بحيث أن الحياد والمحافظة عليه ليس بمتناول مكوّنات لبنانية مقيّدة القرار إلى حدّ كبير، بل أن تحييد لبنان هو الإمكانية الوحيدة المتاحة فيما لو قرّرها الرعاة الإقليميّون للمكوّنات اللبنانية ضمن تسوية فيما بينهم؟

وبمعزل عن هذه الحقيقة الإقليمية الكافية لوحدها بنسف فرص الحياد برمّتها، هل يتشارك اللبنانيون مفهوماً واحداً للحياد؟ وما هي الخيارات الفعلية المطروحة من وراء الأطروحات النظرية والشعارات؟

قوة الدولة وتطوير النظام في موازاة التحييد

إحدى الأسس الشائعة للحياد في لبنان هي النأي بالنفس وضعف الدولة ولكن هل يخدم فعلاً الحياد أن يتحوّل منطق النأي بالنفس إلى إنكفاء عن تحمّل المسؤولية وتقصير وشلل كما حصل مثلاً إزاء الأزمة السورية؟ وألم يكن من الأفضل للبنان و"حياده المنشود" أن تتحمّل القوات المسلّحة اللبنانية مسؤولياتها على الحدود لدرء

الأخطار، حتى لو إضطرت إلى أن تخرق الحدود السـورية إذا استدعت حماية لبنان ذلك، بدلاً من التخلّف عن القيام بواجبها بحجّة النأي بالنفس وترك السـاحة فارغة أمام المبادرات الذاتية للمكوّنات اللبنانية بتدبر أمنها مما أدّى إلى إنخراط متـزايد في الأزمة في سوريا ونسف كلّي لمنطق الحياد والنأي بالنفس؟ وهل منطق الدولة الضـعيفة يخدم الحياد أم أن هكذا دولة تزيد الشـرح بين مكوّناتها التي لا تشـعر أنها معنيّة بها أو بحاجة إليها وتسعى إلى إنشاء حيثيتها وإرتكازاتها الخاصة؟

خشـيتي أن في لبنان من ينظّر للحياد من منطلق خاطىء ظنّاً منه أنها الحلّ للتناقضات والإنقسامات اللبنانية التي تمنع أي إتفاق أو قرار أساسي بين اللبنانيين. لكن الحياد لا يمكن أن يكون مجرّد شعار لتخبئة عورات اللاقرار اللبناني الناتج عن ضعف الدولة وإنقسامات مكوّناتها. بل على العكس، إن أي حياد قابل للحياة يجب أن يكون نتاج قرار قوي لدولة قوية ليس فقط بجيش رادع وهذا اساسي، بل أيضاً بمؤسساتها وقوة إقتناع وإلتزام مكوّناتها بها.

وأليس بالحري بدل النظر إلى ما يعلنه لبنان، وكأن من يسأل، أن ننظر إلى مصالح لبنان والتهديدات القائمة والمحتملة ضدّها؟

فتأمين إستقرار لبنان وإزدهاره لا ينحصر بإعلان الحياد رغم جاذبية هذا الشعار، بل قد يتأمّن من خلال مسارين أولهما داخلي يتطلّب تسوية وطنية شاملة وصريحة بين اللبنانيين تؤدّي إلى تطوير النظام السياسي ومعالجة الإشكاليات الدستورية وغيرها التي تعوق إنتظام الحياة السياسية فيه وقيام دولة قوية وتوسّع الهامش اللبناني – اللبناني وتحرّره قدر المستطاع من قبضة الخارج. وثانيهما إقليمي يتطلّب تسوية واقعية تضع إطار إتفاق وتعايش وإدارة لملفّات هؤلاء الرعاة الإقليميين الخلافية على السـاحة اللبنانية وأبرزهما مسألة السلاح وتقاسم النفوذ في لبنان. لعلّ حينها نستطيع أن نتأمل بوضع أكثر إستقراراً وغدٍ أفضل وتكون واقعية طرح "تحييد" لبنان قد أنقذت حلم "حياده" شبه المستحيل!



استحالة الحياد

سعادة الأستاذ محمد عبيد
ناشط وكاتب سياسي.

بداية، لابد من الثناء والشكر لدولة الرئيس عصام فارس على رعايته هذا المركز الذي أعتبره تجربة مضيئة في واقع لبنان السياسي لأنه تجاوز من خلال مؤتمراته وندواته كل المتاريس التي فرضها السياسيون على المجتمع وفرض لغة الحوار على منطق الفرض والإلغاء للآخر، كذلك أثني على فريق عمل هذا المركز بإدارة الأخ العزيز الدكتور عبدالله والذي منحني صفة الصديق المقرب لهذا الفريق، على أمل أن نعمل سوياً لإبقاء هذا المركز حالة متوهجة متميزة في خدمة لبنان كحالة تعايش حضاري فريدة.

في عنوان مؤتمرنا "إمكانية حياد لبنان"إمكانية أوسع للنقاش حول ضرورات هذا الحياد من عدمها وما يتصل بها من مصالح أو مضار للبنان. أما عنوان جلستنا هذه "صيانة حياد لبنان في حال إعلانه" ففيه تسليم إفتراضي مسبق بالإعلان والبحث في كيفية صيانته مما يفرض علينا أيضاً تسليماً مسبقاً بفكرة الحياد.

لذا سأعود الى مناقشة أساس فكرة الحياد نفسها إنطلاقاً من قناعات وطنية وواقعية بحتة، مع إعتقادي بعدم جدوى إجراء أية مناقشة أو إسقاط لتجارب خارجية لفكرة الحياد على الواقع اللبناني بناءً على قناعتي ايضاً بفرادة الصيغة اللبنانية وإنتماء لبنان القومي والإنساني في آن معاً.

شروط نجاح الحياد غير متوافرة في لبنان

إن للحياد المطلق شروطاً لابد من توافرها كي يكون هذا الحياد واقعياً ونافذاً ويؤمن مصالح الدولة المحايدة ويحمي شعبها، وهي:

أولا : الموقع الجغرافي، يعني أن لاتكون الدولة التي تسعى للحياد في وسط دائرة من الدول المتصارعة أو ألا تكون – على الأقل – محاذية لأحد الأطراف المتصارعة.

ثانياً : الموقع السياسي، يعني ألا تكون الدولة التي تسعى للحياد تحت تهديد مباشر ودائم من أحد أطراف الصــراع، وبالتالي ألا تكون أرضها محتلة مثلاً والأهم ألا يكون قرارها السـياسي السـيادي وموقفها من أية قضـية سياسية أو إنسـانية ما واقعاً تحت تأثير وضغط أي دولة من الدول المتصارعة حولها أو بعيداً عنها.

ثالثاً: المصالح، من الطبيعي لأية دولة تسعى للحياد ألا تكون مصالحها عرضة لتأثير الدول المتصـــــارعة وألا تكون بعض هذه الدول لديها مطامع في ثرواتها الطبيعية أو في موقعها ودورها الإقتصادي الذي يحفظ إستقرارها الإجتماعي.

رابعاً: إن الدولة التي تســـــعى الى "حيادٍ محترم" يؤمن لها موقعاً متميزاً في محيطها الجيو– سياسي والإقتصـادي وفق الشـروط الواردة أعلاه ، لابد لها من إمتلاك القوة على الصـعد كافة وأهمها الصـعيد الدفاعي خصـوصاً في عالم متقلب التوازنات بين أحادية جارفة وثنائية تسووية وفوضى مدمرة بوعودٍ بناءة.

إذا كان "لبنان الدولة" يتمتع بهذه الشـــروط أو لديه القدرة الفعلية على تحقيقها عندها يكون أصل البحث في فكرة الحياد إيجابياً كان أم سلبيا ممكنا!

الحياد مناقض لدستور الطائف

الأخطر هو ما يدور في خلفية تفكير من هم متحمســـــين تاريخياً لفكرة الحياد أو الطارئين عليها مؤخراً، هو تداولها بالتوازي مع موضـــوع اللامركزية المبهمة الأبعاد عن قصد. بمعنى آخر هو محاولة لإستلهام النموذج السويسري القائم على الحياد الإيجابي في ظل نظام فيدرالي بعدما توافقنا أن "دســتور الطائف" ومندرجاته المتعلقة بتكوين النظام الســـياسي ونوعه قد أخرجنا من البحث في هذه العناوين وثبت مركزية الدولة ووحدة أراضـــيها وشـــعبها. عندما تحدث عن الأمة اللبنانية ونهائية الكيان مع الحفاظ طبعاً على التنوع الثقافي والخصوصيات العقائدية والحريات العامة والخاصة، وخاصة أيضـاً أن هذا الدستور قد حدد نطاق اللامركزية بـ"الإدارية" حصراً . وهذا الدستور نفسه حدد نوعية

إنتماء لبنان وموقعه الســياسي الوطني والقومي في دائرة الصــراع ضد العدو الإسرائيلي كذلك نمط علاقاته العربية والدولية.

لذلك كله أرى إن أي بحث في فكرة الحياد هو دخول في متاهة تعديل الدستور من باب إبتكار توصيف جديد للبنان ككيان وكموقع جغرافي– سياسي وكنظام سـياسـي ولعلاقاته العربية والإقليمية والدولية ولدوره المفترض.

أما موضوع تحييد لبنان كما ورد في البند (١٢) مما يسـمى "إعلان بعبدا" الملتبس في آلية إقراره والظرفي في توقيته ومضـمونه لا يمكن أن يصـح كصـيغة يتم الإستناد إليها للبحث في فكرة الحياد . على أن هذا الإعلان بأكمله أسقطته ظروف مشابهة للتي جاءت به وإنما من موقع آخر.

أخيراً، كيف لي أن أبحث في صيانةِ حيادٍ لن يتم إعلانه !

المؤتمر في صوَر

الافتتاح



جانب من الحضور



بوحبيب يلقي كلمة
دولة الرئيس عصام فارس



سعادة السفير طوم فليتشر

الجلسة الأولى
الأسباب الموجبة للحياد والواقع اللبناني



من اليسار: فضل الله، الحوت، الجميّل، بوحبيب



جانب من الحضور خلال الجلسة الاولى

الجلسة الثانية
مقتضيات الحياد في القانون الدولي



من اليسار: جرمانوس، مصري، راشد



جانب من الحضور خلال الجلسة الثانية

الجلسة الثالثة
صيانة حياد لبنان في حال إعلانه



من اليسار: عبيد، شطح، عون، حمادة، ناصيف



الحضور خلال الاستراحة

الملاحق

١- **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري**

٢- **معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية**

٣- **إتفاقية الدفاع والامن بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية**

٤- **سليم جريصاتي:** ملاحظات على مقترحات المركز

٥- **أمين الجميل:** الحياد الإيجابي وسياسة لبنان الخارجية

٦- **سمير حبيقة:** الديموقراطية التوافقية وحياد لبنان

٧- **عبدالله بوحبيب وشارل سابا :** تحييد لبنان

٨- **الورقة الخلفية:** حياد لبنان: إشكاليات وموجبات

ملحق رقم ١

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

البند الأول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

أ - إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

ب - تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.

ج - تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

هـ - تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

و - إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

ز - بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لاحكام هذهالمعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث اي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها ان تستعين بالأخصائيين في اي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية ما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال.

البند الرابع

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة وللجنة مع ذلك ان تعقد اجتماعاتها في اي مكان آخر تعينه وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس ان يكون على الأصل من الضباط القادة من الضباط العظام.

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لاحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات اكثر إعدادا وعدة من كل من قوات الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة.

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية: عونى عبد الهادي.

عن الجمهورية السورية: ناظم القدسي.

عن المملكة العراقية: نوري السعيد.

عن المملكة العربية السعودية: يوسف ياسين.

عن الجمهورية اللبنانية: رياض الصلح.

عن المملكة المصرية: مصطفى النحاس. محمد صلاح الدين.

عن المملكة اليمنية: السيد علي المؤيد.

بروتوكول اضافي ١ لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الاول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لاقرارها قبل رفعها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها الى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها واقرارها ما يقتضي الحال اقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والاثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ احكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

امضاءات

المملكة الاردنية الهاشمية: عوني عبدالهادي.

الجمهورية السورية: ناظم القدسي.

المملكة العراقية: نوري السعيد.

المملكة العربية السعودية: الفيصل.

الجمهورية اللبنانية: رياض الصلح.

المملكة المصرية: مصطفى النحاس. محمد صلاح الدين.

المملكة المتوكلية اليمنية: السيد علي المؤيد.

ملحق رقم ٢

معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية



معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق

بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية

إن الجمهورية العربية السورية،

والجمهورية اللبنانية،

انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما، والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة.

وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما، ويوفر السبل لضمان تطورها وتقدمها وحماية أمنها القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنها من مواجهة جميع التطورات الإقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩.

اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى:

تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضمانا لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية:

تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة:

إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية، وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المادة الرابعة:

بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني، وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا – المديرج – عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية – سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد

Syrian Lebanese Higher Council — المجلس الأعلى السوري اللبناني

حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

المادة الخامسة:

تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادئ التالية:

١. لبنان وسورية بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك، وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة، ملتزمان بميثاقها، وعضوان في حركة عدم الانحياز.

٢. المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

٣. يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.

وعليه فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياستهما العربية والدولية، وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية و الدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

المادة السادسة:

تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه

١. المجلس الأعلى:

أ- يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من:

– رئيس مجلس الشعب، ورئيس مجلس الوزراء، ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

– رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.

ب- يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة، وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج- يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة شؤون الدفاع والأمن، وأية لجنة تنشأ فيما بعد.

د- قرارات المجلس الأعلى إلزامية، ونافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين.

ه- يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، وفقاً للنظم الدستورية في كل من البلدين، أو في مالا يتعارض مع هذه النظم والأصول.

٢. هيئة المتابعة والتنسيق:

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين، وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما، تتولى المهام التالية:

أ- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب- تنسيق توصيات اللجان المتخصصة ومقراتها ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

ج- عقد اجتماعات كلما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د- تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر، وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

٣. لجنة الشؤون الخارجية:

أ- تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب- تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين، وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب.

ج- تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمد على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من أجل ذلك الخطط لإقرارها من قبل المجلس الأعلى.

٤. لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

أ- تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب- تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب مرة كل شهرين، وعند الاقتضاء.

ج- يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د- تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٥. لجنة شؤون الدفاع والأمن:

أ- تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب- تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين، واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج- تعرض جميع الخطط والتوصيات التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لإقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٦. الأمانة العامة:

أ- تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ب- يرأس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

ج- يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

أحكام ختامية:

أ- تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة. كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها وفقاً للأصول الدستورية في كل من البلدين، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

ب- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد مصادقة السلطات المختصة عليها، وفقاً للقواعد الدستورية النافذة في البلدين المتعاقدين.

ج- تلغي الدولتان جميع القوانين والأنظمة التي لا تتفق وهذه المعاهدة، وفقاً للقواعد الدستورية في البلدين.

دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١م.

عن الجمهورية العربية السورية
حافظ الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

عن الجمهوريةاللبنانية
الياس الهراوي
رئيس الجمهورية اللبنانية

ملحق رقم ٣

إتفاقية الدفاع والامن
بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

اتفاقية الدفاع والأمن

بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

استناداً الى معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية الموقعة في دمشق بتاريخ ٢٢/٥/١٩٩١ م بموادها الثالثة والخامسة والسادسة وخاصة الفقرة ٥ من المادة السادسة، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

1. البنية التنظيمية:

تؤلف لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزراء الدفاع والداخلية، في كل من الدولتين وتجتمع دورياً كل ثلاثة أشهر في كل من العاصمتين بيروت ودمشق أو في أي مكان آخر يتفق عليه، كما تجتمع كلما دعت الحاجة الى ذلك وبامكان اللجنة ان تستعين بمن تشاء من رؤساء الاجهزة الأمنية في كل من الدولتين والأجهزة الاخرى التابعة لكل من الوزارتين.

وعلى قيادات الجيش والأجهزة الامنية والادارات الاخرى المعنية الاجتماع دورياً مرّة كل شهر وكلما دعت الحاجة في المكان الذي يتفق عليه، لتنفيذ ومراقبة تنفيذ البرامج التي تضعها لجنة الدفاع والأمن.

2. المهام:

تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح الخطط المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان او تهديد لأمنهما القومي ومجابهة اي اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

وتحقيقاً لما ورد في المادة الثالثة من معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق يقتضي العمل لتنفيذ الامور التالية:

- بغية تأكيد تعهد كل من الدولتين في عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا أو سوريا لأمن لبنان في أي حال من الاحوال، على الاجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلي:

211. منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم، في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاعلامية من شأنه الحاق الأذى أو الاساءة للبلد الآخر.

212. أن يلتزم كل من الجانبين بعدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور او توفير حماية للاشخاص والمنظمات الذين يعملون ضد أمن الدولة الاخرى، وفي حال لجوئهم اليها، يلتزم البلد الآخر بالقبض عليهم وتسليمهم الى الجانب الثاني بناء على طلبه.

المجلس الأعلى السوري اللبناني — Syrian Lebanese Higher Council

213. ولكي تتمكن الاجهزة العسكرية والامنية في كلا البلدين من القيام بمهامها للسهر على تنفيذ ما جاء في الفقرتين 211و 212 أعلاه، تنسـق اجتماعاتها الدورية في كل من البلدين، لإجراء تبادل للمعلومات يشمل، كل قضايا الامن القومي والداخلي بما في ذلك قضايا المخدرات والارهاب والتجسس وينسق العمل على متابعتها ومعالجتها في كلا البلدين او في الخارج ايضاً مع المؤسسات الدولية عند الاقتضاء وتتخذ كل التدابير القانونية والاجرائية لتسهيل العمل المشترك لأجهزة البلدين في نطاق التنسيق المتفق عليه لتسهيل اعمال الملاحقة والمعالجة المنوه عنها.

214. على صـعيد الدفاع – تقوم وزارتا الدفاع في البلدين، والاجهزة المعنية في كل منهما بعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة اشـهر، وكلما دعت الحاجة، لتبادل المعلومات حول كل ما يهم أمن البلدين، وكل النشـاطات المعادية بغية الوصول الى رؤية مشـتركة للأخطار المحتملة ابعادها وبالتالي لتنسـيق وضع الخطط الكاملة على مختلف المستويات لمجابهتها.

ويمكن في هذا السـياق انشـاء اجهزة مشـتركة من وزارتي الدفاع في البلدين لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذا التنسيق بينهما.

215. تعمل وزارتا الدفاع والداخلية في كل من البلدين على تعزيز تبادل الافراد والضـباط ضمن دورات تدريبية في مختلف المجالات بما في ذلك تبادل الاساتذة العسـكريين في الكليات العسـكرية، بغية الوصول الى درجة عالية من التأقلم والتنسيق العسكريين في مواجهة الاخطار المشتركة.

216. تضع اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والامن، الخطط اللازمة لتوسيع عملية التبادل والتطوير على صعيد الدفاع المدني في البلدين.

3. أحكام ختامية:

تقوم لجنة الدفاع والأمن بالاضافة الى مهامها بما يلي:

– متابعة تنفيذ هذا الاتفاق ببنوده كاملة، واعطاء التوجيهات اللازمة لحسن سير العمل.

– اقتراح القواعد والمبادىء والنظم التي من شأنها ان تؤدي الى تنفيذ الاتفاق بصـورة كاملة وفاعلة الى المجلس الأعلى.

نظمت هذه الاتفاقية على نسـختين اصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية وتصـبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ المذكرات الدبلوماسية المشعرة بالتصديق عليها وفق النظم الدستورية في كلا البلدين المتعاقدين.

شتورا في ١/ ٩/ ١٩٩١.

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع
العماد مصطفى طلاس

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع
ميشيل المر

وزير الداخلية
الدكتور محمد حربة

وزير الداخلية
سامي الخطيب

ملحق رقم ٤

ملاحظات على المقترحات

معالي د. سليم جرصاتي
وزير سابق.

ردّاً على طلب المركز من معالي الدكتور سليم جريصـاتي إبداء ملاحظاته على المقترحات كانت هذه الرسالة، فارتأى المركز نشرها بحرفيتها لمضمونها القيّم:

سعادة السفير الصديق عبدالله بو حبيب المحترم،

حضرة الاستاذ شارل سابا المحترم،

وصلتني مقترحات المركز في كتاب "تحييد لبنان عن الصـراعات العربية والاسلامية"، وقد قرأتها بتمعن، ذلك ان تحييد لبنان، او حتى حياده، يصبحان موضوع السـاعة عندما يعاني لبنان من ازمات كيانية او وجودية، كما حصـل في حرب الآخرين على ارضنا، والتي كنا وقودها على مدى خمسة عشر عاما. استوقفني ما يلي اقتضـاباً في المقترحات المذكورة:

١ – صحيح ان الصراعات المستعرة بين الانظمة العربية منذ الحرب العالمية الاولى، كما الصراعات الاسلامية المستجدة والحرب السورية انما تنعكس سلبا على لبنان. الا انه يبقى ان نشـير، من باب الامانة العلمية والتاريخية، ان عوامل الجذب اللبناني لهذه الصراعات كانت احيانا حاضرة لجعل لبنان ساحة من ساحاتها، كما حصـل مثلا عندما دخل لبنان، بصورة او بأخرى، في حلف بغداد.

٢ – ان عوامل الجذب اللبناني بلغت مبلغا كبيرا ايام الوصاية السـورية، حيث بدأت رعاية لاتفاق الطائف وأضحت وصاية بكل المفاهيم السـلطوية، وذلك بفعل تحكيم أولي الشـأن سوريا والاستكانة الى قراراتها في كل شأن تقريباً، فتحققت الغلبة السـلطوية لفريق على فريق، مع ما استتبع ذلك من مكتسـبات مالية واقتصـادية مرادفة للتعسف في استعمال السلطة وانحرافها عن مسارها الديموقراطي السليم.

٣– صحيح ان التحييد غير الحياد، الا انه يبقى أن التحييد كالحياد لا يمكن ان يكون قرارا نابعا فقط عن الدولة التي تصبو اليه كي يصبح قابلا للتنفيذ، بل يفترض ان يرضى به المحيط، كما حصل مع سويسرا مثلاً في حيادها الدائم الذي ارتضاه محيطها من الدول العريقة في الديموقراطية، وذلك في زمن لم تستعد فيه هذه الدولة المتعددة الاثنيات أياً من دول جوارها . كلنا يعرف ان النازية عانت من هذا الحياد وسعت الى الاطاحة به ولم ترض به يوما الا على مضض وبشروط طيلة توليها السلطة المطلقة في المانيا.

٤– من هذا المنطلق وسواه من المنطلقات، حبذا لو يمكن تحييد لبنان في ظل الصراع العربي –الاسرائيلي، ولا اقصد تحييده عن هذا الصراع، ذلك ان العدو الاسرائيلي ذاته دأب على توسل الساحة اللبنانية لمآربه السلطوية الداخلية وحاجات صراعه مع الفلسطينيين (يهودية الدولة وتقسيم لبنان طائفياً). ان الجغرافيا تتحكم بالتاريخ والحاضر والمستقبل.

٥– اما لجهة مقتضيات التحييد الدستورية، فانها تنطلق من رئاسة الجمهورية، مرورا بمجلس الوزراء وانتهاء بمجلس النواب، كي يصبح التحييد قاعدة للسياسة الخارجية في لبنان. ان رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن والساهر على سلامة الشعب والارض والحالف يمين الإخلاص لدستور الامة وقوانينها، انما هو المعني الاول بالمبادرة الى طرح مسألة تحييد لبنان، ليس فقط من منطلق المادة ٥٢ من الدستور التي تعنى بالمعاهدات الدولية، بل من منطلق موقعه ووظيفته ورمزيته وقسمه، ويفترض فيه ان يكون رئيسا تثق به مكونات الوطن الطوائفية، بدءا من مكونه الذي خرج منه الى رحاب الوطن. ان المكون السنّي معني بالانعتاق عن عالمه العربي المباشر، كما ان المكون الشيعي معني بأن يستكين الى مصيره في ظل حرب التماس والعقيدة مع العدو الاسرائيلي، علما بأن اسرائيل لا تفرق بين اللبنانيين في عدوانها الا في حساباتها الاستراتيجية والتوطينية والتقسيمية.

٦– بناء عليه، ان تجديد النظام وتطويره، عبر قانون ميثاقي للانتخابات النيابية وقانون اللامركزية الادارية الموسعة واعادة توزيع الاختصاصات بين السلطات الدستورية، هما الممر الالزامي لكل تحييد، ذلك انهما يؤلفان ارضية مناسبة لولوج هذه

المسألة الحساسة وتكثيف حظوظ التوافق عليها، ولو بعد حين . الا انه يبقى ان هذا النظام بالذات، بعد تجديده وتطويره، لن يكون قابلا يوما لاعتماد التحييد دستوريا ودوليا، في ظل استمرار العوامل الضاغطة على لبنان والمشار اليها آنفا، لا سيما الصراع العربي– الاسرائيلي، الذي يعبّر عنه، منذ بداياته، بأزمة الشرق الاوسط . ان وزير الخارجية الفرنسية الاسبق Michel Jobert قد قال يوما: La solution au Moyen–Orient viendra du réalisme, de la lassitude ou du hazard." ما يعني حتما الى ان التحييد لن يكون بمتناول لبنان ما لم تتوافر عناصر الواقعية او الانهاك او الصدفة لإنهاء أزمة الشرق الاوسط.

٧– غابت عن المقترحات كليا "المسألة الشرقية"، اي ما ترجمته بالفرنسية "La Question d'Orient"، وهي من عمر هذا الشرق، وتعني مسألة الاقليات الاثنية والطوائفية فيه، ذلك ان السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه بنفسه كيف يمكن اعتماد التحييد انموذجا لبنانيا رائدا تفيد منه الاقليات في جميع الدول العربية؟ ان التحييد ملازم حكما لحماية الاقليات اينما وجدوا، الا انه يبقى ان ترتضيه الاكثرية العارمة في هذا الشرق، لاي من دولها، في ظل مفهوم "الامّة الاسلامية" العابرة للحدود.

٨– ان المقاربات اعلاه تستدعي اصنافا من الحلول والمقترحات تتجاوز واقع الحرب التي تخاض في سوريا حاليا وارتداداتها على لبنان، كما تتخطى مقتضيات التحييد كما هي موصوفة في المقترحات، على احقية معظمها، لتصل الى لبّ المشكلة : **كيف يمكن للامّة الاسلامية الاعتراف بتحييد لبنان عن الصراعات والمحاور العربية والاسلامية؟** لا اقصد بالطبع الآلية، اي استصدار قرار عن "جامعة الدولة العربية" و"منظمة المؤتمر الاسلامي"، كما لا اقر بأي دور مرجو ايضا من "مؤتمر عدم الانحياز" لاكثر من اعتبار معروف عما اسماه يوما احد اعلام العلم السياسي "عدم الانحياز الفلكي"، كما لا اقصد بالتأكيد الابقاء على معاهدة او تعديل اخرى او تقوية الجيش اللبناني المطلوبة دوما، بل اقصد ان وفاقا لبنانيا شاملا، **ينطلق من دينامية قرار تاريخي منبثق عن قائد تاريخي، هو الضامن لاعتماد التحييد في السياسة الخارجية، بشرط التواتر والتراكم في اعتماد التحييد عمليا وواقعا، كي يصبح تقليدا وعرفا ي العلاقات العربية، قابلا للدسترة والقوننة والتعريب والتدويل.** لا تتعارض

هذه الخلاصة العملية مع ما سبق واشرت اليه في معرض هذه المقاربة من عوائق وموانع تحول دون التحييد، ذلك ان ما اقترح هو اعتماد الواقع الراسخ في الممارسة المستمرة، ان كان ذلك متاحا في زمن ملائم يمسك فيه قائد منقذ مقاليد البلد والشعب، وذلك للالتفاف على الاستحالات التي تبدو عصية على التطبيع تمهيدا للتحييد. اذكر بقول Jobert اعلاه، مع التشديد على ان التوقيت بأهمية المضمون.

٩ – انبه راهناً من انشاء اي منظومة عسكرية تحت اسم "حرس وطني"، اذ ان هذه المنظومة سوف يشرذمها الواقع الطائفي والمذهبي المتفاقم فتمسي ميليشيات بكل المفاهيم.

هذه هي بعض الافكار التي اوحت بها مقترحاتكم، علها تفيد في اعادة صوغها او تصويبها.

مع شكري على ثقتكم وتقديري

سليم جريصاتي

ملحق رقم ٥

الحياد الإيجابي وسياسة لبنان الخارجيّة(*)

فخامة الرئيس أمين الجميل
رئيس حزب الكتائب اللبنانية

طرح حزب الكتائب منذ العام ٢٠٠٨ أربعة أسس للاستقرار والتطور هي اللامركزية، الدولة المدنية، الحياد الايجابي ولبنان مساحة حوار. والحياد الايجابي هو من المفاتيح الاساسية التي تُمكننا من تحقيق اماني الشعب اللبناني وتمكّن لبنان من ان يتبوأ المكانة التي يستحقها في المحافل الاقليمية والدولية.

وتشكّل المحطات التاريخيّة في الحياة السياسية اللبنانية المعاصرة والواقع الإقليمي الراهن الصعب دوافع واضحة لاعتماد هذا المبدأ، وخصوصاً في ظل وجود أسس دستورية ودولية مساعدة على تحقيق الهدف.

موجبات الحياد الإيجابي

ان استعراض الأزمات التي مر بها لبنان منذ الاربعينات والخمسينات يجعلنا ندرك ان البعد الخارجي هو السبب الاساس للازمات التي مررنا بها، بالرغم من أن الازمات تحصل على ارضنا وبين شعبنا.

ففي العام ١٩٥٨، كان البعد الخارجي في الثورة التي كادت تدمّر وحدة لبنان، واضحاً. وكان عبد الحميد السراج يحرك خيوط الأزمة من سوريا التي شكّلت الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. واستفاد السرّاج من تعاطف جزء من اللبنانيين مع تلك المرحلة الرومانسية التي تمثّلت بمحاولة الرئيس جمال عبد الناصر تحقيق طموح عدد كبير من العرب عبر إنجاز الوحدة العربية. من جهتّنا، كنّا نعتبر في ذاك الوقت أن الوحدة العربية لا تتحقق قسراً أو بالقمع والترهيب. ودليل آخر على البعد الخارجي لهذه الثورة،

* القيت المحاضرة في مركز عصام فارس في ندوة "الحياد الإيجابي في سياسة لبنان الخارجية" في ٧ أيار ٢٠١٢، ونشرت في كتاب المركز: "شؤون لبنانية: منبر الحوار ٢٠١٢".

أنها انتهت بالتدخّل الاميركي في لبنان والأردن، عقب سقوط النظام في العراق واهتزاز العرش الأردني.

كذلك، كانت أحداث العام ١٩٧٥ مدفوعة بإرادة خارجية هادفة إلى جعل لبنان الوطن البديل، فقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الدول العربية تدعم منظمة التحرير الفلسطينية، منها من كان على قناعة بشعار «العروبة» والقضية بمعناها الواسع والبعض الاخر انطلاقاً من مبدأ «الله يبعدهم ويسعدهم»، أي الله يبعدهم الى لبنان ويسعدهم في لبنان، وعلى حساب لبنان الذي دُمّر. وانتهت تلك الأحداث بالاجتياح الاسرائيلي المشؤوم للبنان عام ١٩٨٢ الذي اخرج منظمة التحرير من بيروت، قبل ان تخرجها سوريا من طرابلس.

وبالفعل، كاد الاجتياح الاسرائيلي أن يزعزع الوحدة الوطنية على حساب السيادة ومصالح لبنان العليا، لولا مقاومة الشعب اللبناني الذي رفض الطموحات الاسرائيلية، ولعبت مقاومة حزب الله لاحقاً دورا اساسيا بفرض الانسحاب على اسرائيل. كذلك، مررنا بمرحلة الهيمنة السورية – والبعض يسميها احتلالاً أو وصاية – التي فككت النظام اللبناني وأدت الى خراب البصرة رغم صمود الشعب اللبناني ومقاومته. وانتهت هذه المرحلة بصدور القرار ١٥٥٩.

وفي أثناء الإحتلال الإسرائيلي والهيمنة السورية وبعدهما، شهدنا صعود التدخّل الايراني الذي تفاعل معه الوسط الشيعي. فقد كانت انطلاقة «حزب الله» بدعم مباشر من ايران، وهذا ليس سرا طالما ان السيد حسن نصرالله يعترف بالدعم الايراني المباشر بالمال والسلاح. وفي هذا الإطار، آمل الا تكون النهاية كالنهايات الاخرى بل ان تكون بالحوار والتفاهم اللبناني – اللبناني. فبعد كل التجارب التي مررنا بها، تبين ان الشعب اللبناني هو الكفيل بحفظ كيانه وحضوره ووحدته ودوره في المنطقة.

في خلاصة هذا السرد التاريخي، مرّ لبنان بمرحلة صعبة لكن الثقافة الديموقراطية بقيت راسخة في فكر الشعب اللبناني الذي صمد بعيدا عن التفكك الذي رُسم له. والتحدّي اليوم هو التعلّم من التجارب الماضية لعدم إدخال لبنان مجدّداً في المحظور من باب الإنقسام اللبناني حول الأدوار الخارجية.

إلى ذلك، اذا نظرنا من حولنا، نجد الانظمة في المنطقة تعيد النظر في تكوينها، والكيانات على المحك، مع ما يحمله كل ذلك من مخاطر على لبنان. فالسودان بعد انشاء جمهورية الجنوب والمشاكل في دارفور، لا نعرف الى أين هو ذاهب، والعراق بعد أن تكوّن الكيان الكردي في شماله ليس أفضل حالاً. كذلك الامر في اليمن، بين عدن وصنعاء ومناطق نفوذ الحوثيين. ونحن نأمل أن تستعيد هذه الكيانات وحدتها، إلا أن المنحى خطير ويجب ألا نمارس سياسة النعامة.

لقد آن الاوان لنستخلص العبر مما يجري، فنفكّر بالاطر التي تحمي لبنان وديموقراطيته وتجنبه النزاعات التي تعصف بالعالم العربي. ومن هنا، يأتي طرح الحياد الايجابي حماية للبنان ولاستقلاله ووحدة شعبه الذي لا يريد الا ان يعيش بكرامته على الـ١٠٤٥٢ كلم مربع.

سوابق الحياد الإيجابي في سياسة لبنان الخارجيّة

اذا عدنا الى الميثاق الوطني نجده يفرش الارض امام الحياد الايجابي، بدعوته إلى عدم التبعية للشرق او للغرب، والتركيز على مصلحتنا الوطنية كأساس لسياستنا الخارجيّة، ومذاك الوقت طرح عمليّاً شعار لبنان اولا، وكان مبدأ الحياد مرادفا للوحدة الوطنية. إذ أنه في العام ١٩٤٣، كان قسم من اللبنانيين قد ارتضى بالعيش تحت سلطة الانتداب، فيما كان هناك تحدٍّ من الرئيس بشارة الخوري والكتائب بمواجهة ذاك التيار، معتبرين ان ما يحمينا هو وحدتنا اللبنانيّة، وخصوصاً أن الرئيس رياض الصلح كان مقتنعاً أنه من دون وحدة وطنية وحياد، سيبقى لبنان تحت الوصاية على اختلاف أنواعها.

وفي الستينات والسبعينات، لم يُقحم لبنان نفسه في حرب الـ٦٧، وذلك نتيجة قرار من الرئيس جمال عبد الناصر بالتعاون مع الرؤساء العرب بان يبقى لبنان بعيدا عن الحرب، لانه سيتورط ويسورّط معه العرب من دون نتيجة. وعندما فرض على لبنان بقوة السلاح الخروج عن مبدأ الحياد والتوقيع على اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ حصل ما حصل. وبذلك، دفع لبنان والفلسطينيون والعرب أثماناً باهظة. وفي سياق الحديث عن جبهة الجنوب، لا بدّ من السؤال بعد العام ٢٠٠٠ وخروج الإسرائيليين بفضل الشعب وحزب الله، عن جدوى بقاء المقاومة وخصوصاً أن القرار ١٧٠١ جعل الجنوب منطقة امن واستقرار.

أما اليوم، فهناك اعتراف بالحياد من البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي ورئيس الجمهورية ميشال سليمان الذي يدعو الى عدم اقحام لبنان في صراعات أكبر منه، ورئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يدعو الى تجنيب لبنان الصراعات، وكذلك رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وحزب الكتائب الذي يرى فيه خلاصاً للبنان.

الأسس الدستورية والدولية المساعدة على تحقيق الحياد الإيجابي

يترجم الحياد عملياً بمبادرة داخلية قوامها اعتراف اللبنانيين بالحياد الإيجابي للبنان عبر إعلان وطني، وبتلقّف خارجي لهذه المبادرة غايته اعتراف الدول بحياد لبنان، اما عبر الامم المتحدة او عبر اتفاقات ثنائية.

وفي هذا الإطار، لا يتعارض مبدأ الحياد الإيجابي مع عضوية لبنان في جامعة الدول العربية، كما لا يمكن تفسير الحياد بانه خروج عن التضامن العربي، على الاقل في موضوع النزاع العربي – الاسرائيلي، لان على لبنان أساساً الالتزام بالهدنة والقرارات والاتفاقيات الدولية.

كذلك، لا يتعارض الحياد الإيجابي مع التزام لبنان ميثاق الامم المتحدة والإتفاقيات والمواثيق الدولية. وعلى سبيل المثال، حازت النمسا على صفة الحياد المعترف به دوليا عام ١٩٤٣، وعادت وأصبحت عضواً منذ العام ١٩٥٥ في الامم المتحدة، كما هي عضو في المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي، والمجلس الاوروبي، والجمعية الاوروبية للتعاون الحر. فلا مانع إذاً، من ان يكون لبنان عضو في المؤسسات الدولية مع التزامه بالحياد، باستثناء معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تتناقض مع الحياد الايجابي الذي نطالب به، والتي أصبحت لاغية عملياً.

ولمزيد من الدقّة في هذا المجال، يمكن مراجعة شرعة الامم المتحدة، وتحديداً المواد ٢٥، ٣٩، ٤١، ٤٢ التي تتحدث عن التضامن الدولي لمواجهة بعض الازمات الدولية وتضع الاطار لعمل مشترك ضمن الامم المتحدة في سبيل مواجهة الازمات.

وتشير المادة ٤٨ من شرعة الأمم المتحدّة الى ان القرارات ضمن المواد المذكورة أعلاه لها طابع استنسابي، اي يحق لمجلس الامن والهيئة العامة ان يستنسبان ويمكن اخراج

بعض الدول من بعض الالتزامات. لذا، يمكن للأمم المتحدة أن تستثني لبنان من بعض الالتزامات الدولية عندما تدعو الحاجة، وخصوصاً اذا كانت هناك التزامات دوليّة تتناقض مع مصلحته الوطنية.

ومثالاً على عدم التعارض بين علاقات لبنان الدولية والحياد عمليّاً، يحتاج تنفيذ قرارات عدة للأمم المتحدة إلى اتفاقات ثنائية مع الدولة المعنيّة، كما جرى في خصوص المحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان، أو كقضية مرور الجيوش أو السلاح عبر دولة ما. ويمكن للدولة في هذه المسائل الإعتراض وعدم التوقيع بطبيعة الحال.

الحياد الإيجابي والأحداث في سوريا والمنطقة

توجد بين لبنان وسوريا مخاوف متبادلة، فلبنان يخاف من تدخل سوريا في شؤونه وهي تخاف بدورها من ان يشكل لبنان مركز تآمر عليها، نظرا للحرية الموجودة فيه. لطمأنة هذه المخاوف المتبادلة وفي ظل الثورة الموجودة في سوريا، يجب أن يبلّغ لبنان الفريقين المتنازعين هناك لمرّة أخيرة، التزامه الحياد الايجابي وعدم التدخل بشؤون سوريا الداخلية، كي يكون ذلك مدخلاً في المستقبل للطلب من سوريا بألا تتدخل بدورها في شؤوننا. وبقدر ما نتعاطف طبيعياً مع المطالبين بالديموقراطية والحرية، بقدر ما نريد ايصال رسالة واضحة ان لا شأن للبنان بالشؤون السوريّة الداخليّة. وتتقاطع مطالبتنا هذه بالحياد الذي يحفظ وحدة الشعب اللبناني المنقسم حول الاوضاع في سوريا ويمنعه من الاقتتال في شوارع طرابلس أو بيروت أو صيدا، مع المواقف الاخيرة التي سمعناها من الرئيس فؤاد السنيورة الذي اعلن ان تيار المستقبل لم يرسل سلاحاً ولا أعتدة الى سوريا.

إن الحياد، كي يكون إيجابيّاً، يستلزم ألا يكون لبنان على هامش الاحداث، بل في صلبها وان يكون فعالا بكل ما للكلمة من معنى. فالثورات العربية كلها تطالب بالحرية والديمقراطية، إلا ان الشعوب العربيّة ليست لديها تجربة الحكم الديموقراطي. بناء عليه، يرتكز دور لبنان في المرحلة المقبلة على مساعدة الدول العربيّة الاخرى، عبر الاستفادة من إيجابيات التجربة اللبنانية الحية والفريدة والمميزة.

وفي هذا الإطار، طرح حزب الكتائب مجموعة افكار على معظم دول الغرب والشرق تجسد هذه الايجابية في الحياد. وتضم هذه الأفكار «شرعة الاطار» التي قدّمت في

مؤتمر الأحزاب الديموقراطية الوسطية، وهي تشــــكّل مجموعة مبادئ ترعى الانظمة الجديدة في العالم العربي وتعطيها «طريقة اســتعمال» لممارســة الديموقراطية والحرية. كذلك، تتضــــمّن الأفكار اقتراح الكتائب للدول الأوروبية والولايات المتحدة بوضع برنامج مســــاعدات للدول العربية التي شهدت ثورات وأحداث، لبناء ما تهدم وللمســاعدة على اعادة انتشار مبادئ الحرية والديموقراطية، وذلك على غرار مشروع «مارشال» الاميركي لإعادة بناء دول أوروبا الغربيّة عقب الحرب العالمية الثانية.

ويجب أن يتضمّن هذا البرنامج اربعة نشاطات رئيسيّة: هي المساعدة على الحكم الســليم الديموقراطي والمحاسبة، وبرامج تربية في المدارس لتوضيح مفهوم الديموقراطية والحرية، وبرنامج اقتصــادي اجتماعي يكافح الفقر المولّد للتطرف، إضافة إلى العمل مع الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشــر مفاهيم الديموقراطية ومســاعدة المجتمعات لتسير في ركب الحداثة.

في الخلاصة، يشكّل الحياد الوسيلة الوحيدة للحفاظ على وحدة لبنان واستقراره في محيط مشتعل، كما يشكّل نشر التجربة اللبنانية بإيجابياتها دون سلبيّاتها، المساعدة الامثل التي يمكن أن يقدّمها لبنان للشعوب العربيّة المحيطة بنا. عندها وبتلك الوسيلة فقط، نحفظ بلدنا ونربط انفســنا بالمجتمع العربي الاوسع، فنحقق بالتالي الرسالة اللبنانية المرتكزة على حماية لبنان وانقاذ الانسان العربي الذي يبحث عن الطريق الصحيح.

ملحق رقم ٦

الديموقراطية التوافقية وحياد لبنان![*]

السفير سمير حيقة

عضو المجلس الإداري لـ"منتدى سفراء لبنان"

تقوم الديموقراطية التوافقيّة، وفقاً لما جاء في دراسة الدكتور رغيد الصــــلح عن العلاّمة ليبهارت، على ركائز أربعة هي: النســـبية والفيتو المتبادل والإئتلاف الحاكم والإدارة الذاتية، وقد أضاف بعضـــهم على هذه الركائز الأربعة ركيزة خاصة هي الحياد. وهو الموضــــوع الذي ســـوف يدور حديثنا عليه، في تطوّره التاريخي أولاً، ثم في ماهيته، وشروطه ثانياً، ثم في مدى انطباقه على الحالة اللبنانية وإمكانية تطبيقه في لبنان.

التطوّر التاريخي لأنظمة الحياد

دول كثيرة في العالم اختارت مبدأ الحياد نبراساً لها في سياسـتها الخارجية، سـوف نكتفي منها بثلاث: سويسرا، النمسا، فنلندا. ولكل واحدة من هذه الدول حيادها، ولكلّ منها طابعها المميّز وتطورها التاريخي الفريد. فإذا ما أخذنا سويسـرا أولاً وهي الأشد شبهاً بلبنان نظراً لتعدديّة مجتمعها وتعقيداته، نرى أن السـويسـريين يرجعون حيادهم إلى العام ١٥١٥، يوم وقعت معركة مارنيان وتكبد السويسـريون فيها أكثر من خمسـة عشـر ألف قتيل حاربوا يومها مع الفرنسيين، وحاربوا في الوقت نفسه مع أخصامهم الإيطاليين فكانوا في الوقت عينه في هذا الجانب وذاك، وأدّى بهم انقسـامهم هذا إلى تلك الخســارة الفادحة التي لم يشـــــهد تاريخهم الطويل لها مثيلاً. وقرروا يومها وتعاهدوا على ألاّ ينخرطوا في حروب الآخرين، لا على أرضهم، ولا على أرض الآخرين، وأرّخوا لتلك المعركة الشهيرة بنصب كتبوا عليه: إنّا جعلنا من الهزيمة انتصاراً. وهو كان انتصاراً بالفعل لهذا الحياد الذي أعلنوَه والذي حماهم من الكثير من المآسي وردّ عنهم الكثير من عاديات الزمان.

* ألقيت المحاضرة في مؤتمر "الديموقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق" في ٢٣ أيلول ٢٠٠٨، ونشـــــرت في كتاب المركز: "التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية". وقد صدر للسفير حيقة مؤخراً كتاب بعنوان "الديموقراطية التوافقية وحياد لبنان" عن دار "النهار".

هي العوامل الداخلية إذاً، والانقسامات الذاتية مشوبة بالتدخلات الخارجية ما جعل سويسرا تنحو هذا المنحى في سياستها الخارجية.

أما النمسا، فلعلّ الإحتلال الرباعي الذي عانت منه من قبل الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية، وتقسيم عاصمتها فيينا إلى قطاعات محتلة أربعة ما بين فرنسا وانكلترا وأميركا وروسيا، دفع بها إلى اعتماد الحياد سبيلاً وحيداً للتحرر ولو أنها على لسان حكامها آنذاك حاولت أن تحاكي الحياد السويسري وأن تتشبه به.

ولقد اختارت النمسا ألاّ تكون للاتحاد السوفياتي حليفةً ولا للغرب تابعة بل بذلت جهدها في إقناع الفريقين بأن من مصلحتهما. القبول بما تطرحه عليهما من حلّ سياسي ألا وهو حيادها ما بين الشرق والغرب ووجودهما في الوسط حاجزاً يفصل ما بينهما ويبعد الأخطار المتبادلة عن كليهما. وهذا ما قاله الرئيس النمساوي كارل راينر الذي صرّح في مطلع العام ١٩٤٧، وجيوش الحلفاء وروسيا ما زالت رابضة على أرضه: إن الحياد الذي اعتمدته سويسرا نهجاً لها قد يصلح مثالاً للدولة النمساوية، فكما أن سويسرا مطوّقة بالدول الكبرى الثلاث في قلب أوروبا الغربية، كذلك النمسا هي واسطة العقد بين دول خمس من أوروبا الوسطى، بل هي الممرّ الإجباري وصلة الوصل ما بينها. وإن لتلك الدول مصلحة أكيدة في أن يبقى هذا الممر سالكاً وآمناً. فلا يُستخدم لأغراض عسكرية، ما يبعد عن النمسا خطر الحرب ويحيي الأمل لدى الشعب النمساوي في العيش في طمأنينة وسلام.

وتخوفاً منها، إن هي أعلنت حيادها من دون ضمانات خارجية أن تقع فريسة باردة في أحضان الإتحاد السوفياتي الرابض عند حدودها الشرقية، أصرّت الحكومة النمساوية على الحلفاء المنتصرين في الحرب أن يدرجوا في جدول أعمالهم خلال اجتماع وزراء خارجيتهم في قصر البلفيدير بفيينا بتاريخ ٢٥/١/١٩٥٤ بنداً ينص على إعلان النمسا دولة حيادية لقاء تعهدها بعدم الإنضمام إلى حلف عسكري وبعدم السماح بأن تقام على أرضها قواعد عسكرية أجنبية. على أن الحياد النمساوي لم يكن ليولد لو لم يبادر الإتحاد السوفياتي إلى الإعتراف به وتأييده لعميق اقتناعه بأنه خيرٌ له أن تكون النمسا دولة حيادية على حدوده من أن تكون دولة يحتلّها الحلفاء ويقيمون قواعدهم العسكرية على أرضها.

أما الحياد الفنلندي فجاء نتيجة تداخل عوامل داخلية وأخرى خارجية بحيث يمكننا القول إنه حياد ما بين حيادين، الحياد السويسري والحياد النمساوي. ذلك أن فنلندا هي الأخرى شهدت حروباً أهلية على أرضها، أذكتها الدول المتصارعة عند حدودها: المانيا من جهة وروسيا من جهة أخرى. وبما أن روسيا هي الجار الأقرب، والجار الأكبر، والجار الأعزّ الذي تمتد حدوده مع فنلندا على أكثر من ألف وخمسماية كيلومتر، كان لا بدّ لهذه الأخيرة من أن تعلن حيادها ساعية إلى التوفيق ما بين مبدأين اثنين: أولهما سيادة الإبتعاد عن المحاور الدولية والبقاء خارج الصراعات والأحلاف فلا انتساب إلى حلف فرصوفيا، بالرغم من التصاقها بالإتحاد السوفياتي، ولا ارتماء في أحضان الحلف الأطلسي بالرغم من هواها الغربي ومشاعرها الأوروبية. وثانيهما الحفاظ على مصالح الإتحاد السوفياتي الأمنية بحيث لا تشكل فنلندا بضعفها خطراً داهماً عليه، بل على العكس من ذلك تعهدت في معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في عام ١٩٤٨ أن تتصدى بقواها الذاتية لأي اعتداء عليها من طرف ثالث باعتبارها دولة تمارس كامل سيادتها على أرضها، من دون أن تكون ملزمة من ناحية أخرى بأي أعمال عسكرية خارج حدودها. هكذا استقرت تلك الدول على الحياد حفاظاً على استقلالها وسيادتها. وهو حياد تكوّنت مع الزمن شروطه، وتحددت مع الوقت مكوّناته، وهي في الحالات الثلاث تقوم على الأسس التالية:

ماهية الحياد وشروطه

أولاً: نبادر فوراً إلى القول إن الحياد الذي نتحدث عنه، والذي ندعو إليه، إنما هو الحياد الإيجابي الذي لا يشكل انعزالاً عن المحيط، ولا استقالة من الواجبات القومية، ولا يقوم على غض النظر عن معاناة الأشقاء، بل هو حياد أخلاقي ومناقبي، يدافع عن المظلوم في وجه الظالم، ويقف في وجه المعتدي بجانب المعتدى عليه. فكما أن الحياد لم يمنع سويسرا من فتح أبواب اللجوء إليها أمام المضطهدين ما وراء الستارين الحديدي والنازي، وكما أن الحياد لم يحل دون قيام النمسا باستقبال الهاربين إليها من ربيع براغ ودون أن تمد السويد فنلندا بالمساعدات اللوجستية عندما هددها الإتحاد السوفياتي بالاجتياح عام ١٩٣٩، كذلك فإن حياد لبنان ما بين المحاور العربية أو الإقليمية، لا يحول دون أن يتضامن مع أشقائه العرب في وجه إسرائيل، محامياً عن القضية الفلسطينية العادلة، مناصراً إياهم في قضاياهم المحقة.

ثانياً: تعلمنا التجربة السويسرية كما النمساوية كما الفنلندية أن الحياد يبدأ أولاً في الداخل ثم ينعكس لاحقاً على السياسة الخارجية، شرطه إذاً أن تكون السلطة التنفيذية محايدة، بحيث تقف على مسافة واحدة من شرائح المجتمع ومكوناته، وتشارك في صنع قرارها جميع الطوائف والفئات والأحزاب، بحيث لا تطغى فئة على فئة ولا طائفة على طائفة ويكون القرار غير منحاز لأي فريق من الفرقاء وبالتالي لأي جهة خارجية تدعم هذا الفريق أو ذاك.

ثالثاً: شرط الحياد الثالث أن يكون حياداً لا تحييداً، أي أن ينبع من الإرادة الوطنية الجامعة لا أن يُفرض فرضاً من الخارج حين يبطل أن يكون حياداً ويصبح تبعية. فكما أن الشعب السويسري كما النمساوي كما الفنلندي توافقت أحزابه وشرائحه ومكوناته جميعها على أن خير ما يحفظ الإستقلال أو يحمي السيادة إنما هي سياسة الحياد، كذلك كان لا بدّ للطوائف اللبنانية أن تقتنع بأن خير ما يحفظ الكيان اللبناني الذي ارتضته موئلاً لممارسة حريّاتها والتمتع بشعائرها وإدارة أحوالها الشخصية، إنما هو الحياد ما بين شرق وغرب، ما بين السعودية وسوريا، ما بين أميركا وإيران.

رابعاً: والحياد الإيجابي هو حياد مسلح بمعنى أن تكون الدولة المحايدة قادرة على الدفاع عن حيادها بنفسها فلا توكل أمر الدفاع عن هذا الحياد إلى سواها وإلا أضحت رهينة لهذا القوى وانتفى الحياد. هكذا فعلت سويسرا يوم ابتنت لها واحدة من أقدر جيوش العالم، متحصنةً في جبالها جاعلة منها قلعةً صامدة في وجه كل اعتداء، ويوم حوّلت شعبها كله شعباً مقاوماً في صيغة دفاعية فذة جمعت ما بين الجيش النظامي وصيغة الميليشيا. وكذلك فعلت النمسا يوم زوّدها الحلفاء عند انسحابهم من أراضيها بما يكفيها من العتاد الحربي للذود عن حدودها. كذلك السويد وفنلندا اللتان خصصتا بند الدفاع الوطني بالنسبة الكبرى من موازنتيهما.

خامساً: أخيراً يمكن القول إن لا حياد من دون ضمانات دولية واعتراف متزامن من قبل دول الجوار. وفي هذا المجال وحدها المصالح الاستراتيجية لكل دولة ما يفضي بها إلى تحديد طبيعة علاقاتها بجيرانها. فكما أن فرنسا وألمانيا وروسيا والحلف

الأطلسي وجدت جميعها في الحياد الذي أعلنته سويسرا والنمسا وفنلندا نهجاً سياسياً يؤمن مصالحها الحيوية، كذلك كان لا بدّ لسوريا كما لإيران كما للسعودية كما لأميركا وأوروبا أن تجد مصلحة أكيدة لها جميعاً في أن يعلن لبنان حياده الإيجابي، فيؤمن التواصل في ما بينها بدل التصادم، والتفاهم بدل الاختلاف والانفتاح بدل الانغلاق ولا يكون بؤرة لتصدير النزاعات المذهبية والحرب الأهلية والإرهاب.

الحياد ولبنان

أما في لبنان، فالحياد الإيجابي لم يكن في يوم من الأيام وهماً، بل إنه كان يوماً حقيقة واقعة، أسفرت عن نشوء وطن سويّ، وُلد ونما وشبّ وترعرع في ظل ميثاق وطني غير مكتوب، ضمّ في أحضانه أبناءه المتباعدين، وجمع تحت جناحيه طوائفه المتفرقة. واستمر وعاش أكثر من ثلاثين عاماً، حتى إذا ما تألبّت عليه القوى الخارجية، واستغلّت تناقضاته الداخلية، رجحت كفة في الميزان على كفة أخرى، فاختلّ التوازن، وسقط الصرح، وكان سقوطه عظيماً. هكذا كان الوضع في العام ١٩٥٨، يوم شرعت تهب على لبنان رياح الأحلاف الدولية، وتعصف به سموم الأطماع الإقليمية، ساعة بدأت كفة الميزان بالرَجَحان لمصلحة حلف بغداد، وبالمَيلان نحو مبدأ أيزنهاور، فقابلتها الكفة الأخرى بالتحزّب للموجة الناصرية، والتعصّب للعروبة السياسية، ولم يصطلح الوضع ولم تعد المياه إلى مجراها الأمين، إلا وقد نصب الأمير الشهابي خيمته على الحدود السورية، ووضع اثنين من أعمدتها في لبنان، وثبت العمودين الآخرين في سوريا، في عملية بهلوانية عرف كيف يتقنها هذا الأمير العتيق، سليل الأسرة الشهابية المتمرّسة، وأي تمرّس، بتاريخ التوازنات في لبنان.

ويوم اغتصبت الفصائل الفلسطينية الوطن الصغير، وتداعت خيمة التوازن تحت الضربات الأخويّة، وتألبت عليه قوى الشر من كل حدب وصوب وعاث الرعاع في جنباته فساداً، لم يجد لبنان مخرجاً لمأساته، ونجاةً من الخطر المحدق به، إلا في ابتداع صيغة جديدة، حاولت أن تؤلف ما بين الأضداد مجدداً، وان توازن ما بين التناقضات مرة أخرى، فكان اتفاق الطائف الذي أدى الخطأ في تطبيقه، لا بل تطبيقه تطبيقاً إنتقائياً إلى الإخلال بالتوازنات.

وها إن اتفاق الدوحة يعود مجدداً إلى إرساء هذه التوازنات وليس شرطاً لازماً أن يكون قد نصّ صراحة في بند من بنوده على الحياد الإيجابي سياسة خارجية للبنان، كي يؤول إلى ما هو متوقّع أن يؤول حتماً إليه من اعتماد لهذه السياسة في الواقع، وانتهاج لنهج الحياد في التطبيق.

ولم يعد خفياً على أحد، ان اتفاق الدوحة لم يكن ليعقد ويوقّع، لو لم يجمع المعسكران المتنازعان على رفع اليد عن لبنان، ومنحه صيغة سياسية جديدة، تؤمن التوازن الدقيق بين فئاته، وتجعله يقف على مسافة واحدة من كليهما، وتنأى به ولو إلى حين عن سياسة المحاور. وإنّ الصورة لتكتمل وتتوضح إذا ما استعرضنا ما نصّ عليه هذا الإتفاق من انتخاب رئيس توافقي، وإقرار قانون الإنتخاب، ومباشرة الحوار حول السياسة الدفاعية والسلاح. ولكي تزداد صورة الحياد اكتمالاً، قضى اتفاق الدوحة بتأليف حكومة الوحدة الوطنية، حيث لا تطغى طائفة على طائفة، ولا مذهب على آخر، جامعاً في صيغة فذّة ما بين المعارضة والموالاة، ما يؤدي عملياً إلى إسكات الفريقين كليهما. فهل في استطاعة المعارضة بعد اليوم وهي المتربعة سعيدة بأكثرية الثلث الضامن في المقاعد الحكومية، هل في استطاعتها أن تتهم الحكومة، بالسير بلبنان في ركاب المعسكر الغربي والخضوع لأميركا؟ أو يكون في وسع الموالاة، وهي صاحبة الأكثرية المطلقة في مجلس الوزراء أن تتهم الحكومة نفسها بمحاولة استرجاع الهيمنة السورية، أو الجنوح بلبنان نحو المشروع الفارسي، تحقيقاً لمخططات طهران؟ أو ليس لنا في الزيارة التي يقوم بها الرئيس اللبناني إلى أميركا، ومقابلته هناك بالتوازي كلاً من الرئيس محمود أحمدي نجاد والرئيس جورج بوش، خير دليل على سياسة التوازن والحياد الذي أخذ يطبقها لبنان بعد اتفاق الدوحة؟ فهذا الإتفاق إذ نصّ أولاً على انتخاب رئيس توافقي، إنما أراد أن يضع على رأس الدولة رئيساً يجسّد في شخصه وفي طبعه، وفي ماضيه، روح الإعتدال، وحاسّة التوازن، ومفهوم الوسطية، يكون على مسافة واحدة من الجميع. يعمل جاهداً على حفظ التوازنات ما بين مكونات المجتمع اللبناني، وعلى التوفيق ما بين المصالح الخارجية المتضاربة، وعلى الوزن بميزان الصيدلاني في الحدّ من تنافس الطوائف على الإمساك بمقدّرات الوطن.

ها هم اللبنانيون إذاً، من حيث أرادوا أم لم يريدوا، سائرون في طريق الحياد الإيجابي سبيلاً وحيداً لخلاصهم. وها هو اتفاق الدوحة عن قصد أو غير قصد يُجسّد سياسة الحياد من دون أن يسمّيها ويسير في طريق عدم الإنحياز دون أن يلمّح إليه. لكن البصمات ظاهرة والبوادر بارزة بروز الشمس في وضح النهار.

ملحق رقم ٧

تحييد لبنان!(*)

عبدالله بوحبيب وشارل سابا
مدير عام وباحث رئيسي في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

اعتمدت إحدى عشرة دولة تاريخياً سياسة الحياد هروباً من النزاعات الخارجية ولعدم التورط في صراعات الجوار. واعتمدته دول أخرى للحفاظ على وحدة شعبها والاستقرار في محيط مضطرب، وذلك لمنع انعكاس الحروب الإقليمية حرباً أهلية جراء تعددية مجتمعها. وبهذا المعنى، لم يكن الحياد سلبياً أو انعزالاً وتقوقعاً، بقدر ما كان دائماً إيجابياً هادفاً إلى إحقاق السلام في الداخل ومحاولة التوسط في الجوار لإحقاق السلام الإقليمي.

ويميّز القانون الدولي بين الحياد المؤقت أو الظرفي والحياد الدائم. الأول محصور بنزاع مسلح محدود المكان والزمان، والثاني يحكمه إطار قانوني يتمثل باتفاقيات لاهاي حول «قوانين الحرب وجرائمها» (١٨٩٩ و١٩٠٧). والحياد الدائم تعاقدي تلتزم عبره دولة ما تجاه باقي الدول بألا تدخل في أي نزاع مسلح، من دون أن يمس ذلك حقها في الدفاع المشروع عن النفس. كذلك، يمنع الحياد الدائم الدول في زمن السلم من الدخول في أحلاف عسكرية ومن إقامة قواعد عسكرية لقوات أجنبية أو استخدام أراضيها لغايات غير سلمية، ومقابل ذلك يترتب على الدول الأخرى التعهد بالحفاظ على أمن هذه الدولة وعدم التعرض لها بعمليات عسكرية في حال وقوع نزاع مسلح.

في لبنان، كانت هناك تجربة من الحياد المؤقت في الصراعات العربية أرساها البيان الوزاري لحكومة الرئيس رياض الصلح في ٢٥ أيلول ١٩٤٣ الذي هدف إلى طمأنة العرب، خصوصاً سوريا، فنصّ على «أن لا يكون لبنان للاستعمار مستقراً أو ممراً». ثم عاد النهج الشهابي وسار بالسياسة ذاتها عملاً بشعار «مع العرب إذا اتفقوا وعلى الحياد

* ورد هذا المقال في صحيفة "السفير" بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٣.

إذا اختلفوا». وأخيراً، اعتمدت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عند اندلاع الأزمة السورية شعار «النأي بالنفس» الذي انعكس حياداً واضحاً في «إعلان بعبدا» في جلسة حوار وطني ترأسها الرئيس سليمان. وبينما قبلت المحاور العربية الحياد الظرفي للبنان في المرحلتين الأوليين، رفضته في الأزمة السورية، واستعمل الطرفان لبنان ساحة لإمداد الصراع في سوريا بالمال والسلاح والمقاتلين.

في خضمّ هذا الواقع، نظّم مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية منذ أسبوعين مؤتمره العاشر حول «إمكانية حياد لبنان»، مستضيفاً كوكبة من أهل السياسة والاختصاص القانوني لسبر غور هذه الفكرة واستخلاص ما يفيد منها واقع لبنان. وانقسمت الآراء في المؤتمر إلى ثلاثة: الأول أيّد مطلب الحياد الدائم، معتبراً ان إعلان بعبدا ليس كافياً لدرء مخاطر اللااستقرار جراء صراعات المنطقة على الأمد المتوسط والطويل. ودعا هذا الرأي الذي مثّلته غالبية المشاركين في المؤتمر، إلى جهد ديبلوماسي لبناني لنيل الاعتراف العربي والدولي بهذا الحياد، بالارتكاز إلى الترحيب الدولي بـ«إعلان بعبدا»، وإلى اعتبار ان الصراع مع إسرائيل الذي تحكمه اتفاقية الهدنة وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ ليس عائقاً أمام اعتراف المجتمع الدولي بالحياد اللبناني.

في المقابل، اعتبرت فئة أخرى أن مكان لبنان الطبيعي هو في مواجهة إسرائيل، مما يوجب التحالف مع المحور الإقليمي الذي يدعمه للدفاع عن نفسه وأرضه في هذه المواجهة. ووضعت هذه الفئة انقسام المحاور العربية والإسلامية في إطار اختلاف نظرتها إلى إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي.

وكانت هناك أيضاً نظرة ثالثة دعت الدول الإقليمية صاحبة النفوذ في لبنان إلى تحييد حلفائها اللبنانيين عن الصراع في المنطقة، وذلك عبر الضغط باتجاه تسوية إقليمية تضمن الحد الأدنى من الاتفاق لإدارة الملفات الخلافية على الساحة اللبنانية، بموازاة تحقيق تفاهمات داخلية لتطوير النظام في اتجاه توسيع هامش الحلول اللبنانية لمشاكل البلاد.

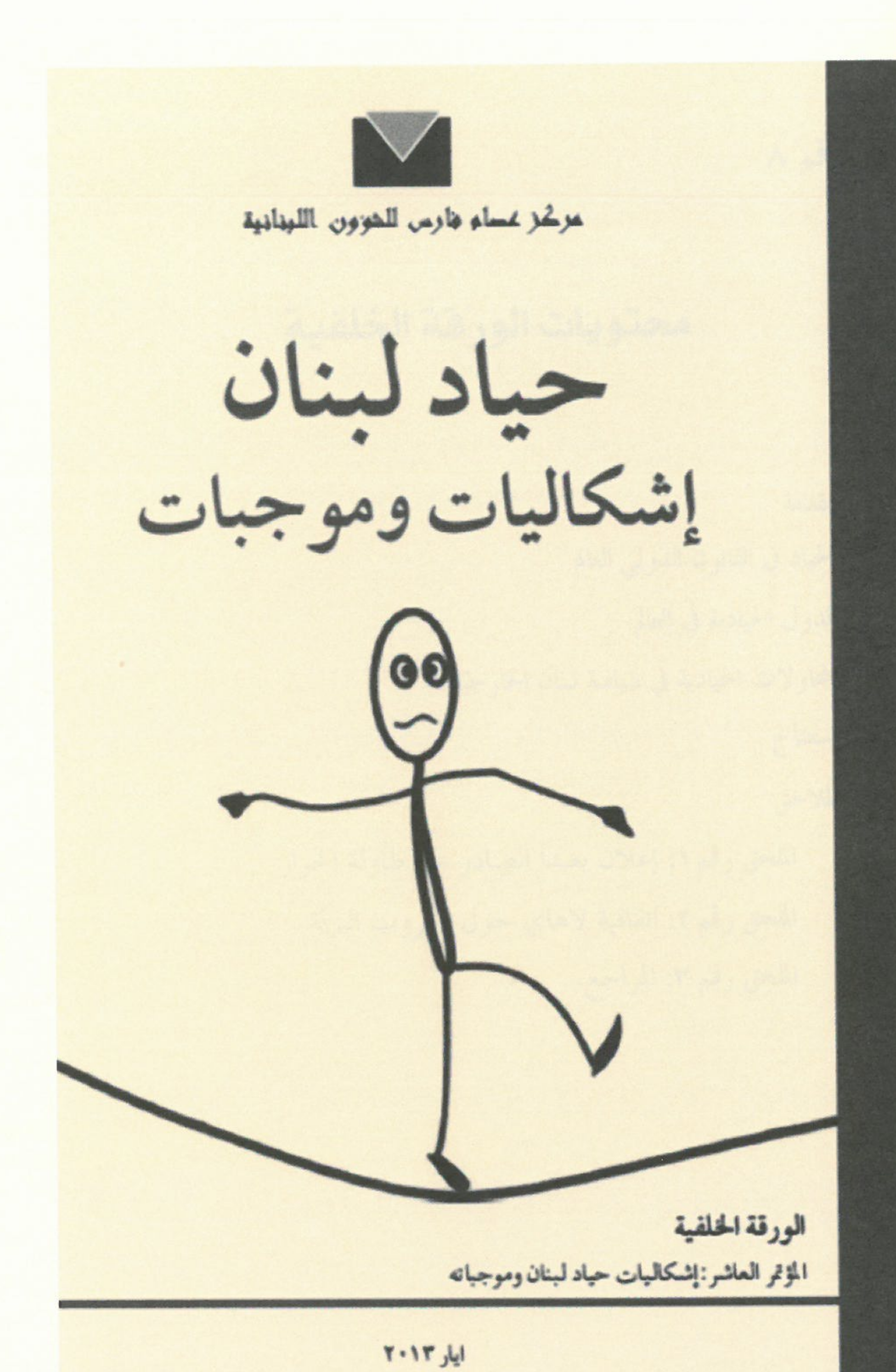
بنتيجة الأمر، تكمّل النظرتان الأولى والثالثة بعضهما بعضاً في الجوهر والمبتغى، خصوصاً أن التحييد هو ممر إلزامي وواقعي للوصول إلى إمكان حياد دائم للبنان في

الصـراعات العربية والإسلامية. غير أن التحييد يسـتلزم أولاً إقناع اللبنانيين بأهمية تحييد أنفســهم عن هذه الصــراعات وبأنه لن يتمكن فريق منهم حكم البلاد وحده وبفرض خياراته الداخلية والخارجية على الفريق الآخر، ومن ثم حثّ الدول العربية والإســلامية الحليفة للفريقين على تحييد لبنان عن صراعها في المنطقة قبل الشـروع بتثبيته وقوننته ونيل الاعتراف الدولي به.

ومن شـأن خطوة التحييد، إن تمّت، أن تؤمن اسـتقراراً أمنياً وسـياسـياً للبنان، مما يسـاعد في إعادة إطلاق العجلة الاقتصـادية فيه وتأمين مناخ مؤات لجذب الاستثمارات والاسـتفادة من ثروات لبنان الطبيعية، لا سـيما أن حالة اللااسـتقرار دفعت النمو الاقتصادي إلى التباطؤ منذ نهاية العقد المنصرم.

وفي طبيعة الحال، سيكون لبنان المحيّد عن الصـراعات العربية أقوى لدعم القضـية الفلسـطينية، وهو الذي دفع الثمن الأعلى بين الدول العربية للدفاع عن هذه القضـية وشهد حرباً أهلية جراء تشـريع جنوبه للعمل الفدائي من أجل تحرير فلسطين. إلا أنه بعد اتفاق أوسلو (١٩٩٣) أصبح صلب هذه القضـية مسؤولية فلسـطينية بحتة وذلك بقرار فلسـطيني، وما على الدول العربية، وفي طليعتها لبنان، إلا تقديم الدعم لا التقرير وإدارة الصراع عنهم.

إن الوضع السـياسي اللبناني الحالي الذي يتميّز منذ ربيع هذه السـنة بغياب كامل لمجلس نواب ممدد له، وتعطيل للمجلس الدستوري، وحكومة تصريف أعمال لا تبدو لها نهاية، واحتمال فراغ رئاسي، بات بحاجة ماسة إلى هدنة من الصـــــــراعات العربية والإسلامية حتى يتسـنى للشـعب اللبناني إعادة تنشـيط مؤسسـاته ولو بالحد الأدنى. ويتحقق ذلك بإحياء إعلان بعبدا الذي وافقت عليه كل الفئات اللبنانية في لحظة تـــروٍ وحكمة بعيدة عن تأثير القوى الخارجية النافذة في صناعة القرار اللبناني



ملحق رقم ٨

محتويات الورقة الخلفية

مقدمة

اتفق الزعماء اللبنانيون في «إعلان بعبدا» الصادر عن هيئة الحوار الوطني في حزيران ٢٠١٢ على «تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة». ورغم هذا الإعلان الذي أودعت نسختان منه الامم المتحدة والجامعة العربية، وسياسة النأي بالنفس التي اعتمدتها حكومة الرئيس ميقاتي، بقيت أطراف سياسية موقّعة على «إعلان بعبدا» منخرطة بالعمق في الصراعات الإقليميّة وخصوصاً الأحداث في سوريا. في المقابل، رأى آخرون في «إعلان بعبدا» مرتكزاً توافقياً يمكن البناء عليه لإعلان حياد لبنان، تمهيداً للحصول على الإعتراف الدولي به.

ويضيء مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية على هذا الموضوع لتوضيح فكرة الحياد والغموض والالتباس اللذين يشوبان المفهوم، وتعميق البحث بين المسؤولين والرأي العام حوله.

وفي هذا الإطار، تحاول الورقة الخلفيّة الإجابة عن سؤالين محوريين: هل يتناسب «إعلان بعبدا» مع التجارب الحيادية حول العالم والقانون الدولي وسوابق السياسة الخارجية اللبنانية؟ وهل يمكن الإنطلاق من هذا الإعلان لاعتماد حياد دائم وشامل، تعترف به الامم المتحدة؟

وللإجابة عن هذين السؤالين، تستعرض الورقة الخلفيّة تعريف الحياد وموجباته

من وجهة نظر القانون الدولي العام الذي يميّز بين الحياد الظرفي والحياد الدائم[٤]، إضـافة إلى حقوق الدول المحايدة وواجباتها في أزمنة الحرب والسـلم والتي أرستها اتفاقيات لاهاي حول «قوانين الحرب وجرائمها» في القانون الدولي عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧.

وتغطّي الورقة تجارب دول اعتمدت الحياد مرتكزاً لسياساتها الخارجيّة والدفاعية للتخلّص من تداعيات الصـراعات الإقليمية والدولية، أو لأسباب تتعلّق بتوازناتها الداخليّة، أو بوضعها الجيوبوليتيكي أو بالظروف الدولية.

كذلك، تقدّم هذه الورقة الخلفيّة لمحة موجزة عن السـياسة الخارجية للبنان بعد الإستقلال وحتى اليوم، بما فيها من مواقف حيادية ظرفيّة، وخصـوصاً في الصـراعات العربيّة.

ويقتضـي التنويه بجهود الباحثة في المركز الأستاذة سيرين صغيرة التي أعدّت الكتيّب للنشر.

عبدالله بوحبيب

٤ – أنظر ص ١٤١ .

الحياد في القانون الدولي العام[٥]

يُعرّف[٦] الحياد «الدائم»[٧] في الصـراعات الدوليّة على أنه التزام تقطعه الدول على نفسها بعدم التدخل في شؤون الأسرة الدولية، إذا كان هذا التدخل يفضي أو قد يفضي إلى استخدام القوة المسـلحة . ويحتّم هذا الحياد الذي له قواعد قانونية أرستها اتفاقيات لاهاي حول «قوانين الحرب وجرائمها» في القانون الدولي عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧[٨]، على الدولة التي تتبعه أن تلتزم تجاه باقي الدول بألا تدخل في أي نزاع مسلح داخلي كان أم إقليمي أم دولي حاضراً كان أم مسـتقبلاً، بحيث تقيد جزءاً من سيادتها في مجال علاقاتها الخارجية، على ألا يمس ذلك حقها في الدفاع المشروع عن النفس. ويمنع الحياد «الدائم» الدول في زمن السلم من الدخول في أحلاف عسكرية ومن إقامة قواعد حربية لقوات أجنبية أو استخدام أراضيها لغايات غير سلمية، على أن يترتب مقابل ذلك تعهد من الدول الأخرى بالحفاظ على أمن هذه الدولة وعدم التعرض لها بعمليات عسكرية في حال وقوع نزاع مسلح.

٥– هذا الفصل مستمدّ من دراسة لأمل يازجي في الموسوعة العربية
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8336&m=1

٦–تعريف الموسوعة العربيّة.

٧ –تستعمل عبارة «الحياد الدائم» لتمييزه عن «الحياد الظرفي» الذي لا يدفع الدولة إلى توقيع معاهدة دولية ويكون محصوراً بنزاع مسلّح محدّد المكان والزمان، وينتهي عادة مع انتهاء هذا النزاع . وما سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة اللبنانية في الأحداث السورية إلا إحدى التسميات لهذا الحياد الظرفي.

٨ – اتفاقيات لاهاي هي عبارة عن معاهدتين دوليتين نوقشتا خلال مؤتمرين منفصلين للسلام عُقدا في لاهاي بهولندا بمبادرة من الأمبراطور الروسـي نيقولاي الثاني (مؤتمر لاهاي الأول عام ١٨٩٩ ومؤتمر لاهاي الثاني عام ١٩٠٧). وتعتبر هاتان الاتفاقيتان بالإضـافة إلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ (حول حقوق الإنسان أثناء الحروب) النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب وجرائمها في القانون الدولي.

وتبيّن الدول عادة إرادتها في الحياد بإعلان أحادي يتم تبنيه لاحقاً في معاهدة دولية (حياد سويسرا)، أو أن يعلن هذا الحياد في سياق معاهدة دولية[٩] ليتم تضمين دستور الدولة المعنية مبادئ هذا الحياد وقواعده في ما بعد (حياد النمسا).

وتختلف دول الحياد العسكري الدائم في مدى حيادها وخصوصاً لجهة كيفية التعاطي مع المنظمات الإقليمية والدولية العسكرية الطابع، مما يدفع إلى التمييز بين نوعين من الحياد الدائم: الأوّل الحياد العسكري الكامل الذي يحتّم على الدولة[١٠] التي تعتمده عدم الإنتماء إلى أي منظمة إقليمية أو دولية قد تتوسّل العنف المسلّح لتحقيق غايتها السياسية. وتدخل منظمة الأمم المتحدة في هذا المضمار بسبب الفصل السابع الذي يسمح لها باستخدام القوّة العسكريّة.

أمّا النوع الثاني من الحياد العسكري الدائم فهو ما اعتمده معظم الدول المحايدة (كالنمسا والسويد مثلاً)، ويتميّز ببقاء الدولة المحايدة في الأمم المتحدة كطرف كامل العضوية، انطلاقاً من قناعتها بأن ما تتخذه الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، والداعي لاستخدام القوة المسلحة، لا يكون إلا من نظرية الأمن الجماعي أو نظرية الدفاع عن النفس وبالتالي فهي لا تشترك في حروب عدوانية. ويعتمد هذا النوع من الحياد على ما جاء في المادة ٤٨ من الفقرة «أ» من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعطي مجلس الأمن صلاحية استنسابية في اختيار الدول التي يجب أن تنفذ قراراته ذات الطابع العسكري، مما يدفع للاجتهاد بأن الميثاق ميز بين الدول التي تقدم مساعدات عسكرية مباشرة وتلك التي تقدم مساعدات مالية وانسانية.

حقوق الدول المحايدة وواجباتها

تعتبر اتفاقيات لاهاي حقوق دولة محايدة بمثابة واجبات واقعة على عاتق الدول المتحاربة، كما تمثّل واجبات الدول المحايدة حقوقاً للأطراف المتنازعة. ويمكن ملاحظة واجبين أساسيين للدول المحايدة هما: الإمتناع عن تقديم المساعدة لأي من أطراف النزاع وعدم الانحياز لأي منهم. وتترتب على هذه الواجبات مجموعة من الحقوق التي تتمتع بها دولة الحياد وهي:

٩- ينتهي الحياد بإعلان الدولة المحايدة رغبتها بالتخلي عنه، ودون أن تحتاج إلى موافقة أي من الدول الأخرى.
١٠ - سويسرا قبل العام ٢٠٠٢.

١. حقوق الدول المحايدة في زمن الحروب البرية والبحريّة:

تضمن اتفاقيات لاهاي للدول المحايدة حماية أراضيها من أي اعتداء، وتحظّر استخدام هذه الأراضي لغايات حربية، فيما تعطي لهذه الدول حق إقامة علاقات تجارية مع الأطراف المتحاربة، ولا تلزمها بمنع تصدير أو نقل أسلحة ومواد حربية لصالح أحد الأطراف المتحاربة. ويُعتبر الحق الأكثر أهمية للدول المحايدة في الدفاع المشروع عن النفس، أي استخدام القوّة للردّ على خرق حيادها، براً أو جواً أو بحراً، من قبل إحدى الدول المتنازعة.

كذلك، يحظر على الدول المتحاربة القيام بأعمال عدائية في المياه الإقليمية لدولة محايدة، كما يحظر ضبط الغنائم في هذه المياه. غير أن اتفاقيات لاهاي لم تعتبر مجرد مرور سفينة حربية تابعة لدولة محاربة في المياه الإقليمية لدولة محايدة خرقاً لهذا الحياد، وإن كان يحق لهذه الأخيرة منع مثل هذا المرور.

وأخيراً يحظر استخدام موانئ الدول المحايدة كملجأ للسفن المحاربة، إلا إذا رغبت بذلك دولة الحياد وسمحت به، على أن الملجأ هنا يصبح حقاً لكل الأطراف المتحاربة على أساس مبدأ المساواة في المعاملة.

وأعطت اتفاقيات لاهاي الحق للدول المحايدة بتزويد السفن المتحاربة بالوقود الذي يكفيها للوصول إلى أقرب ميناء موال لها، على ألا يتجدد هذا التموين إلا بعد انقضاء مدة ثلاثة أشهر على التموين الأول.

٢. واجبات الدول المحايدة في زمن الحروب البرية والبحريّة:

حظرت اتفاقيات لاهاي حول «قوانين الحرب وجرائمها» على الدولة المحايدة تجنيد المقاتلين لإرسالهم إلى دولة محاربة أو إلى الأطراف المتنازعة، أو فتح مكاتب للتطوع، لكن الدولة المحايدة لا تعتبر مسؤولة عن أعمال مواطنيها الذين يختارون طوعاً وبأنفسهم أن ينخرطوا في صفوف جيش دولة محاربة أو أن يعملوا في خدمة أحد الأطراف المتنازعة طالما أن ذلك يحدث خارج حدودها. كما يحظر على الدولة المحايدة تقديم القروض

لدول متحاربة إذا كان الغرض منها شراء معدات عسكرية، ولا يسري حظر تقديم القروض على الأعمال المدنية الخاصة وأعمال الإغاثة كبناء مستشفيات أو مدارس، إلا إذا ارتأت دولة الحياد خلاف ذلك.

كذلك، يقع على عاتق الدول المحايدة منع تزويد الدول المتحاربة بالسفن البحرية بما في ذلك الغواصات، وعدم تقديم مساعدات غير مباشرة كنقل الجنود والمواد التي يمكن أن يكون لها إستخدامات عسكرية عبر السفن التي تحمل علم الدولة المحايدة. وفي هذا الإطار، كان إعلان باريس[١١] حول الحرب البحرية الذي وقع عام ١٨٥٦ قد أرسى في هذا المضمار قاعدتين هما: يُمنع التعرّض لسفينة تحمل علم دولة محايدة ولو كانت تنقل بضائع لصالح دولة محاربة (باستثناء المواد الحربية)، كما يمنع التعرّض لبضائع الدولة المحايدة ولو كانت موجودة على سفينة تحمل علم دولة محاربة.

٣. حقوق الدول المحايدة وواجباتها في زمن الحروب الجوية:

لم تتوصل الدول إلى اتفاقية ترسي قواعد ناظمة للنزاعات المسلحة الجوية، غير أن الكثير من الدول تعمل وفق القواعد الواردة في المشروع الذي وضعته لجنة حقوقية[١٢] في لاهاي عام ١٩٢٣ ولم يبصر النور على شكل اتفاقية. وكان هذا المشروع قد أشار إلى حرمة أجواء الدول المحايدة وحقها في إجبار الطائرات التي تخرق مجالها الجوي بالهبوط واحتجاز ملاحيها سواء كانت هذه الطائرات مدنية أو عسكرية. وغالباً ما أثبت التعامل الدولي ضرورة احترام هذه القاعدة، إذ قامت بعض الدول المتحاربة بدفع تعويضات عن الأضرار التي ألحقها طيرانها عند خرقه المجال الجوي لدولة محايدة.

وألقى المشروع على عاتق الدولة المحايدة منع استخدام أراضيها لانطلاق طائرات الدول المتحاربة ونقل تجهيزات أو للإمداد بالوقود وذلك في إطار نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر.

١١– وقع الإعلان كل من فرنسا، بريطانيا، السلطنة العثمانية، روسيا، بروسيا، النمسا – المجر، سردينيا وإيرلندا.

١٢– شكّلت هذه المجموعة بناء على توصيات مؤتمر عقد في واشنطن للحد من التسلّح عام ١٩٢٢ وشاركت فيه كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا واليابان.

الدول الحيادية في العالم

يعترف المجتمع الدولي، بناء على المعاهدات الدوليّة أو الأعراف أو قرارات الامم المتحدة، بعشر دول[١٣] تعتمد الحياد «الدائم» مرتكزاً لسياساتها الخارجيّة والدفاعية وفق موجبات اتفاقيات لاهاي حول قانون الحرب، وإن كان بعض هذه الدول (فنلندا والسويد) قد تخلّى عملياً عن هذه السياسة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وتوسّع الإتحاد الأوروبي. ونستعرض أدناه سبعاً من هذه الدول، بتركيز على الأسباب التي دعت كلاً منها لاعتماد الحياد، وقصّة نجاحه أو فشله. كذلك، نتوسّع في المحطات التاريخية للنموذج السويسري، نظراً إلى تشابه التركيبة الإجتماعية السويسرية التعددية مع التنوّع اللبناني، إضافة إلى كونه النموذج الأقدم والذي ولد الحياد فيه نتيجة قناعة الشعب السويسري المتنوّع بعد قرون من التجارب الدمويّة والدمار.

سويسرا

ولدت الكونفيدرالية السويسريّة عام ١٢٩١ من تحالف أودية جبال الألب الثلاثة: أوري، أنتروالدن وشويتز. وكان يهدف هذا التحالف في بادئ الأمر إلى الأمن المشترك وضمان سلامة التجارة بين هذه الأودية. وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، انضمّت مدن ووديان اخرى إلى الكونفيدراليّة إلى أن اكتسبت سويسرا بحلول العام ١٥١٦ خريطة شبيهة بخريطتها الحاليّة[١٤]. وبفعل هذا التحالف، ضمّت البلاد فسيفساء قومياً من الفلاحين الألمان والفرنسيين والإيطاليين والرومانشيين[١٥]، تعاهدوا بمؤازرة بعضهم البعض في وجه طموحات آل هابسبورغ أباطرة الأمبراطورية الرومانية المقدّسة، والأرستقراطيين الفرنسيين والإيطاليين. وقد تميّز السويسريّون بقدراتهم القتاليّة العاليّة، وتمتّع كل كانتون سويسري بتشكيل ميليشيوي خاص به، فيما ألزم اتفاق عام ١٢٩١ كل الكانتونات بمؤازرة أي

---

١٣ – الدول المحايدة المعترف بها من الأمم المتحدة حالياً هي السويد، سويسرا، النمسا، ليشتنشتاين، فنلندا، كوستاريكا، تركمانستان، باناما، مالطا، سان مارينو، والفاتيكان.

١٤– كورت سيلمان «إشكاليات الحياد المسلّح بعد التغيرات الأوروبية والدوليّة» – كتاب «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان؟» – منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية.

١٥– إثنية تتكلّم لغة مشتقة من اللاتينية القديمة، ويشكّلون نحو ١٥ في المئة من سكّان كانتون غراوبندن و نحو ١ في المئة من الشعب السويسري.

كانتون يطلب النجدة. وأدّى تجمّع الفلاحين السويسريين وقوّتهم القتاليّة إلى توسّع الكونفيدرالية جغرافياً، وممارستها السلطة على مدينة ميلانو الكبيرة وأراضيها التي تقع على بعد مئات الأميال من الحدود المرسومة لما عرف حينها بسويسرا.

إلا أنه رغم هذه العصبة العسكريّة المرنة بين الكانتونات في وجه الغزو الخارجي، استمرّ ملوك فرنسيون وإسبان ودوقات إيطاليون باستئجار مقاتلين سويسريين كمرتزقة للقتال إلى جانبهم في حروبهم الكثيرة، حتى احتكر السويسريون في نهاية القرن الخامس عشر «خدمة» الإرتزاق العسكري في اوروبا. غير أنه في العام ١٥١٥ وفي معركة مارينيانو، هزم الملك الفرنسي فرانسوا الأوّل المرتزقة السويسريين الذين كانوا يقاتلون إلى جانب دوق إيطالي، مما أفقدهم السيطرة على مدينة ميلانو. وبنتيجتها، أكره الفرنسيّون الكانتونات السويسرية على انتهاج سياسة الحياد، رغم أن عشرات الآلاف من الجنود السويسريين المرتزقة استمروا يقدمون خدماتهم العسكرية للدول والملوك والامراء الأجانب. وتبعاً لذلك، تعتبر معركة مارينيانو الحدث المؤسس للحياد السويسري عملياً، والتنفيذ الأوّل لنصيحة القديس الشعبي في سويسرا نيكولاس فلو (١٤١٧ – ١٤٨٧) الذي دعا السويسريين إلى «عدم التورّط في شؤون الآخرين».

لكن مع بدء الصراعات الاوروبية بين الكاثوليك والبروتستانت عام ١٥٢٢ (عقب إطلاق مارتن لوثر حملته التبشيريّة بعد خمسة أعوام من بدء صراعه مع البابوية والأمبراطورية الرومانية المقدّسة بسبب نشره عام ١٥١٧ أطروحته المنتقدة لبعض ممارسات الكنيسة)، أضيف إلى الانقسامات الإثنيّة السويسرية، الانقسام المذهبي الذي أنهى الأحلام التوسّعية للسويسريين، وسرّع دخول البلاد في دوّامة من الحروب الأهليّة. وانتهت هذه الحروب عام ١٥٣١ بهزيمة جيش كانتون زوريخ البروتستانتي على يد الجيش الكاثوليكي ورضوخ البروتستانتيين للأمر الواقع الذي يمنعهم من تمدّد أفكارهم إلى الكانتونات التي بقيت على ولائها للكنيسة الكاثوليكية. ورغم الإتفاق على إنهاء الحرب، استمرّ الطرفان على قناعتهما بامتلاك حقيقة الله المطلقة وبوجوب الكفاح من أجلها، فبات من المستحيل تطوير الكونفيدرالية كي تتبنّى قاعدة ثابتة مشتركة للعلاقة مع الخارج.

وفي أوروبا، بدأت الحرب المذهبية بين الكاثوليك والبروتستانت عام ١٦١٨ وامتدت حتى معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨[١٦] وأدّت إلى دماء كثيرة ودمار كبير لا سيّما في ألمانيا. غير أن اتعاظ السويسريين من حروبهم الداخلية في القرن السادس عشر واتفاقهم على عدم الاحتراب دفعهم إلى الإبتعاد عن الصراعات الأوروبية، فتطوّر بذلك مفهوم الحياد السويسري من عدم القدرة على بناء سياسة خارجية مشتركة إلى مبدأ استراتيجي يهدف إلى حماية وحدة البلاد واستقرارها الداخلي. وقد خلص أعضاء الكونفيدرالية السويسرية من الكاثوليك والبروتستانت إلى أن النأي بالنفس عن الصراع المذهبي في أوروبا وعدم مساعدة إخوانهم في الدين هو الطريقة الفضلى لعدم تفكّك بلدهم واستيراد الاحتراب من الجوار إلى ما بين المجموعات السويسريّة. وبنتيجة هذه القناعة، أقرّت جمعية مندوبي الكانتونات في العام ١٦٣٨ الحياد كأولوية في السياسة الخارجية السويسريّة. وفي معاهدة وستفاليا المذكورة توافقت القوى الأوروبية على الإعتراف بالحياد السويسري الذي دام ١٥٠ عاماً حتى غزو نابوليون سويسرا عام ١٧٨٩. في حينها، لم يلاق الإجتياح مقاومة فعليّة في الكانتونات الغربيّة التي يقطنها الناطقون بالفرنسيّة، سيّما أن الخلافات المذهبية والطبقيّة والمناطقيّة كانت أدّت إلى تراجع إرادة العمل المشترك عشية ذاك الإجتياح. بنتيجته، وضع نابوليون دستوراً جديداً للبلاد وألغى سيادة الكانتونات، وأجبر الشباب السويسري على الخدمة العسكريّة في حروبه ضد روسيا والنمسا، فيما انتشرت مبادئ الثورة الفرنسية في القسم الغربي (الفرنسي) من سويسرا وبات استقلالها وحيادها معلّقين عملياً حتى سقوط نابوليون عام ١٨١٥.

أنتج الإجتياح النابوليوني قناعة لدى السويسريين بأن الإتفاق الداخلي على الحياد والإعتراف الاوروبي به ليسا كافيين إن لم يقترنا باستراتيجية للدفاع عنه في حال الغزو المسلّح. وهكذا، بعدما تمت إعادة تثبيت الحياد السويسري في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥،

١٦– انتهت الحرب المذهبيّة الاوروبية بمعاهدة سلام وستفاليا التي عقدت في مدن وستفاليا واوزنابروك ومونستر المجاورة (في ألمانيا اليوم) وشارك فيها أمبراطور الأمبراطورية الرومانية المقدّسة وأمراءها ومدنها التي تتمتّع باستقلال ذاتي، وملوك اسبانيا وفرنسا والسويد إضافة إلى هولندا. وأرست المعاهدة مفاهيم «الدولة – الأمة»، وسيادة الملوك على ممالكهم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة وأعطت الأمراء الألمان السيادة على مناطق نفوذهم ضمن الأمبراطورية الرومانية المقدّسة وعاصمتها فيينا، ووسّعت نطاق التسامح الديني ليشمل البروتستانت الكالفينيين إضافة إلى البروتستانت اللوثريين (كان الإمبراطور شارل الخامس قد سمح بالمذهب البروتستانتي اللوثري عام ١٥٥٥ في ما عرف بـ«سلم أوبسبورغ» الذي وقّعه مع الأمراء الألمان، إذ أعطاهم الحق بالخيار بين الكاثوليكية والبروتستانتية اللوثريّة كمذهب لهم، وجبر السكّان أن يكونوا على دين أمرائهم أو يرحلون إلى إمارة أخرى).

والذي رعاه وزير خارجية أمبراطورية النمسا – مجر كلمنس مترنيخ، وأعاد رسم حدود الممالك الأوروبية عقب الحروب النابوليونية، بدأ السويسريون بإعداد الميليشيات المناطقيّة في استراتيجية واحدة للدفاع عن حياد البلاد في حال تعرّضها للتهديد.

في العام ١٨٣٠، تأثّر مرّة أخرى قسم من السويسريين بالثورة الفرنسية الثانية التي أطاحت بالملكية المطلقة وأرست ملكية دستورية على رأسها الملك لويس فيليب من سلالة «اورليان»، فبدأت تنشأ في الكانتونات السويسريّة مجالس شعبيّة تطالب بدساتير جديدة في مختلف الكانتونات وبديموقراطية أكبر في الحكم السياسي وبالحريات العامة والمساواة الإجتماعية. واستطاعت هذه المجالس من تعديل دساتير الكانتونات ذات الغالبية البروتستانتية تباعاً، حيث ألغيت الامتيازات الأرستقراطية وامتيازات الكنيسة الكاثوليكية. كذلك، بقي هذا التيار الليبرالي يتصاعد حتى استطاع في بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر من السيطرة على الأكثرية في المجلس الفيديرالي (Tagsatzung) الذي تكوّن من ممثلين عن الكانتونات كافة وشكّل السلطة العليا في الكونفيديرالية السويسريّة حينذاك. وفي عام ١٨٤٣، تفرّد الليبراليّون بتعديل الدستور لتقوية السلطة المركزية على حساب الكانتونات، مما دفع سبعة كانتونات كاثوليكية محافظة عام ١٨٤٥ إلى تشكيل تحالف انفصاليّ عرف بتحالف «ساندربند» في وجه السلطة الفيديراليّة، بما أدّى إلى تجدد الحرب الأهليّة عام ١٨٤٧. غير أن الجنرال غيوم – هنري دفور (Dufour Henry-Guillaume) الذي قاد الجيش الفيديرالي الليبرالي وهزم الحالة الإنفصاليّة بأقلّ من شهر وبخسائر بشريّة لم تفق الـ ١٠٠ قتيل، حال دون أن تكون تلك الحرب بالقدر ذاته من الدموية أو الدمار كالحروب التي سبقتها. إذ أن دفور أمر الجيش الليبرالي أثناء الحرب بمعاملة شركائهم بالوطن معاملة جيدة من أجل حفظ الوحدة السويسرية. كذلك، أبدى المنتصرون رغبة كبيرة بالتسوية، وعمدوا إلى جمع كل الفئات السويسريّة للتوافق على دستور جديد، فكان دستور عام ١٨٤٨ الذي أنتج الكونفيديراليّة السويسريّة بتركيبتها الإتحاديّة وسياستها الخارجية والدفاعية الحاليّة.

إذاً، بعد صراعات امتدّت قرابة ستة قرون، استطاع السويسريّون ابتداء من العام ١٨٤٨ الوصول إلى ثلاثة مبادئ سياسيّة ودستوريّة أثبتت فيما بعد أنها قادرة على حماية وحدة بلدهم واستقراره. فقد أنتجوا من التجربة نظاماً اتحادياً نجح في منع الإقتتال على

السلطة بين المناطق والقوميات المختلفة، وكرّسوا أسس الحياد في سياستهم الخارجيّة، كما صاغوا من واقعهم الإجتماعي والمناطقي والإقتصادي استراتيجية دفاعية قادرة على ردع التهديدات الخارجية لدولتهم وحيادها.

وبالفعل، استطاع السويسريون مواجهة محاولات بسمارك تقسيم سويسرا بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا عام ١٨٦٦، كما نجحوا بـ«حيادهم المسلّح» البقاء في منأى عن الحرب الألمانية – الفرنسيّة عام ١٨٧٠ وعن الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٤ رغم انقسام السويسريين سياسيّاً بين المحورين وفق ولائهم الإثني. كذلك، طوّر السويسريّون جيشاً شعبيّاً عالي التدريب زُوِّد بأحدث الوسائل الدفاعية في حينها، مما جعل كل من الألمان والفرنسيين يتجنّبون الكلفة العسكريّة العالية لأي خرق من جانبهم للحياد السويسري.

وتنبّهت الدولة السويسرية منذ وصول هتلر إلى الحكم في المانيا عام ١٩٣٣ لمخاطر النازية على وحدة البلاد، فعمدت إلى توعية الناطقين بالالمانية من مغبة الإنجراف وراء أحلام ألمانيا الكبرى، فناهضوا الرايخ الثالث والعقيدة القومية الإشتراكية الألمانية، مما وحّد آراء السويسريين من مختلف الإثنيات ضد النازية، بخلاف الحروب السابقة في أعوام ١٨٦٦ و١٨٧٠ و١٩١٤، حيث انقسمت آراء السويسريين بين معسكرين، رغم أنهم أبقوا على حياد سويسرا وحالوا دون اقتتالهم الداخلي. لكن بعد استسلام فرنسا عام ١٩٤١، أحاطت دول المحور بسويسرا، فبدا وكأنه بات من الصعب على سويسرا أن تحافظ على حيادها واستقلالها. لكنّ تصميم السويسريين على حماية أرضهم عسكريّاً، دفع هتلر إلى أن يعدل عن اجتياح سويسرا نظراً لكلفته العسكرية والبشريّة العالية.

وبعد الحرب، اتضح للرأي العام السويسري أن الحياد المسلّح كان المنفذ الوحيد لاستمرار الإستقلال والوحدة والسيادة، فبقي يحظى بتأييد شعبي وصلت نسبته إلى ٩٢ في المئة في استطلاع للرأي العام أجري عام ٢٠٠٨، بالرغم من أن البيئة السياسية في أوروبا تغيّرت كثيراً.

حملت التغيّرات الدوليّة وخصوصاً اتساع مجالات التعاون الدولي والإقليمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، سويسرا إلى الإنخراط أكثر فأكثر في المجتمع الدولي. وعلى هذا الصعيد، كان السويسريون يعتبرون أن المشاركة في الأمم المتحدة تهدد حيادهم، لكن

بعد تجربة المشاركة في اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، قرروا بعد إستفتاء أن ينضموا إلى المنظمة الدوليّة كعضو مراقب. في موازاة ذلك، رفضت سويسرا الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، لكنها حافظت على دورها في منظمة التعاون والتنمية، والمجلس الأوروبي، وبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الاطلسي، رغم رفضهم المشاركة بالحلف العسكري.

على الصعيد الإقتصادي، ساعد الإستقرار الذي ولّده الحياد، والخطوات التي اتخذت على صعيد السرّية المصرفيّة، على تطوّر القطاعين السياحي والمالي في سويسرا، وجذب الرساميل الخارجية إليها. كذلك، استفاد القطاع الصناعي، وخصوصاً الحرفي، من مناخ الإستقرار ووفرة الإستثمارات، حتى بات الإقتصاد السويسري يحتل المرتبة الأولى على لائحة الاقتصادات الأكثر تنافسية، والمرتبة السابعة والعشرين لناحية الدخل القومي بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية وقلّة عدد السكّان. وقد بلغ معدّل دخل الفرد في سويسرا في العام ٢٠١١ نحو ٨٣ ألف دولار أميركي وفق أرقام صندوق النقد الدولي، لتحل بذلك سويسرا في المرتبة الرابعة عالميّاً. كما بلغت نسبة البطالة في العام نفسه ٣.٢ في المئة. ويعيد العديد من الخبراء نجاح الاقتصاد السويسري إلى الامان والإستقرار الناتجين عن الحياد والقوّة الدفاعية. فقد منع الحياد الحروب الأوروبية طوال قرنين من عبور الحدود السويسريّة فيما شكّل الإنفاق الكبير على تدريب الجيش السويسري استثماراً ناجحاً بالأمن الذي يشكّل الركيزة الأولى لازدهار أي اقتصاد.

باختصار، تبلور الحياد السويسري وترسّخ على مرّ التجارب الدموية المتكرّرة، كما مرّت قرون قبل أن يقتنع السويسريّون بأن انخراط فئاتهم في صراعات حلفائهم الخارجيين يجلب الويل عليهم جميعاً ويهدّد وحدتهم الداخليّة. فالكونفيدرالية السويسرية ولدت أساساً عام ١٢٩١ لحماية المصالح المشتركة التي اهتزت مراراً وتكراراً بسبب الإنقسام القومي والديني والصراع الداخليّ على السلطة والحروب الاوروبية. وقد ظهر من هذه التجارب التاريخية أن اعتماد الحياد مبدأً دستورياً وانتزاع الإعتراف الأوروبي والدولي به ليسا كافيين لوحدهما لصيانة المصالح السويسرية المشتركة والوحدة والإستقلال، بل احتاجا أيضاً إلى نظام اتحادي يساوي كل الفئات والأفراد

بالحقوق والواجبات ويعزز الرقابة والمحاسبة بما يحدّ من الفساد الإداري، واستراتيجية دفاعية قادرة على ردع الخارج من خرق الحياد السويسري.

النمسا

ولد حياد النمسا من تلاقي إرادة النمساويين بالاستقلال والظرف الدولي بعد الحرب العالميّة الثانية والحرب الباردة التي تبعتها، ولم يُلد من تاريخها أو من واقع شعبها كما هي الحال مثلاً في سويسرا. فالشعب النمساوي لا يعاني الإنقسامات وهو بأكثريته الساحقة متجانس قوميّاً (جرماني) ودينياً (كاثوليكي).

وصدر قانون الحياد الدائم للنمسا عن برلمانها بتاريخ ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٥٥ وهو يوم العيد الوطني. وفي ذلك التاريخ، تم تضمين الدستور النمساوي مبادئ الإتفاق الذي أنهى إحتلال الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، في الخامس عشر من أيار عام ١٩٥٥.

لم يكن ارتباط حياد النمسا باستقلالها وليدة مصادفة كما لم يكن اتفاق أيار عام ١٩٥٥ سهلاً، بل كان نتيجة مفاوضات شاقة واجتماعات عديدة قادتها النمسا مع دول الإحتلال ابتداءً من العام ١٩٤٧، واشترط فيها الإتحاد السوفياتي عدم دخول البلاد حلف شمال الأطلسي ليسحب قواته. وكانت أولوية الحكومات النمساوية المتعاقبة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إنهاء الإحتلال الرباعي للبلاد وتجنّب تقسيمها بين القوى المحتلّة كما حدث في ألمانيا، غير أن انشغال الدول الأربعة بالوضع الألماني أجّل بدء المفاوضات حول النمسا إلى كانون الثاني من العام ١٩٤٧.

عندها، كانت الحسابات الاستراتيجية للحرب الباردة قد بدأت تخيّم على سير المفاوضات، مما جعل الجهود الديبلوماسية لإنجاز استقلال النمسا تتأرجح بين مد وجزر وفق المعطى الدولي السائد. فعام ١٩٤٨، بدا أن السوفيات باتوا أكثر ليناً بعد ان تراجعوا عن دعمهم للمطالب اليوغوسلافية بضم جزء من أرض النمسا في ظل امتناع يوغوسلافيا عن الإلتحاق بالمعسكر السوفياتي. إلا أن التطورات التي تلت هذا الأمر، من أزمة برلين وإنشاء حلف شمال الأطلسي وتقسيم ألمانيا إلى دولتين (١٩٤٩) واندلاع الحرب الكوريّة (١٩٥٠)، أعادت الأمور إلى نقطة الصفر.

بعد وفاة الزعيم السوفياتي جوزف ستالين عام ١٩٥٣، حاولت الحكومة النمساوية التي رئسها المستشار يوليوس راب، كسر الجليد عبر التعهد بعدم الإنضمام إلى أي من المحورين، فيما ذهب السفير الهندي في موسكو، والذي لعب دور الوسيط بين النمسا والإتحاد السوفياتي، أبعد من ذلك عبر اقتراح حياد النمسا الدائم كأساس لمعاهدة بين النمسا والإتحاد السوفياتي والدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا). إلا أن هذا الإقتراح سقط بفعل رفض الغربيين وإصرار السوفيات على أولوية الإتفاق في ألمانيا.

في شباط ١٩٥٥، بادر الإتحاد السوفياتي إلى إعلان نيته حل القضية النمساوية، فتوجّه وفد نمساوي برئاسة راب إلى موسكو حيث توصلوا بعد أربعة أيام من المفاوضات مع وزير الخارجية السوفياتي فياتشسلاف مولوتوف إلى مسودة معاهدة، وافقت عليها الدول الغربية الثلاث بعدما دفعت إلى حذف البند المتعلّق بإعطاء الدول الأربع حق حماية حياد النمسا عسكريّاً، وذلك خوفاً من أن يتحوّل هذا البند غطاء لدخول عسكري سوفياتي متجدّد. وفي الخامس عشر من أيار، وقّعت الأطراف الأربعة والنمسا المعاهدة التي تعطي البلاد استقلالها، وتلزمها في المقابل الحياد العسكري بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي، وتمنعها من إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أرضها، وتحرّم عليها الوحدة مع المانيا أو إعادة الحكم الملكي لآل هابسبرغ، فيما تعطي المعاهدة الضمانات اللازمة للأقليتين الكرواتية والسلوفينية في النمسا.

وخلافاً لسويسرا، انضمّت النمسا في العام نفسه لنيلها الإستقلال، إلى الأمم المتحدة وساهمت في قوات حفظ السلام الدولية طوال الحرب الباردة، في حين تشبّهت بالدولة السويسرية في قيام قسم من الجيش على الميليشيات غير المحترفة وقسم آخر على وحدات مركزية للتدخّل السريع. وكما سويسرا، اعتمدت النمسا سياسة خارجية تقوم على المساهمة الديبلوماسية في جهود الوساطة بين الدول ونشر مفهوم حقوق الإنسان.

فقد حياد النمسا معناه الإستراتيجي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي واضمحلال حلف وارسو، وكاد ينتهي لولا رفض اليمين النمساوي الإنضمام الكلي إلى الغرب. غير أن النمسا كانت تعاني نسبة بطالة مرتفعة دفعتها عام ١٩٩٥ إلى الإنضمام إلى الإتحاد

الأوروبي أملاً بتنشيط اقتصادها. وبهذا الإنضمام، دخلت البلاد في مسار قضى عمليّاً على نواحي كثيرة من حيادها، رغم أن الإتحاد الأوروبي استثنى النمسا من أية واجبات دفاعية الطابع احتراماً لحيادها العسكري.

وتباعاً، راحت الحكومات النمساوية المتعاقبة تنخرط اكثر فأكثر في منظومة الإتحاد الأوروبي ومؤسساته وسياساته، مع أن اكثرية الشعب النمساوي بقيت مؤيّدة للحياد، حتى أقرّ البرلمان النمساوي استراتيجية الامن والدفاع عام ٢٠٠١ التي اعتبرت أن الأخطار التي تهدّد أي بلد أوروبي باتت مواجهتها تتطلبّ تضامناً وتعاوناً بين الدول الأوروبية، فيما أبقت على عقيدة القوات المسلّحة محصورة بالدفاع عن البلاد من الإعتداءات الخارجية والحفاظ على الدستور والأمن في الداخل.

ورغم تلك التطوّرات، وانضمام النمسا إلى السياسة الاوروبية الموحّدة للدفاع والامن وشراكتها مع حلف شمال الاطلسي منذ العام ١٩٩٥، بقي الإختلاف السياسي الداخلي النمساوي قائماً بين طرف يريد الإستمرار في سياسة الحياد التقليدية وآخر يريد الإنضمام الكامل إلى المجموعة الاوروبية، مما أوصل البلاد إلى تسوية هشّة قائمة على السماح لجنود حلف شمال الأطلسي باستعمال الأراضي النمساوية للتدريب ولكن دون استعمال السلاح، فيما تشارك القوات المسلّحة النمساوية خارج بلادها بمهام حفظ السلام حصراً.

السويد

ولد الحياد السويدي من سياسة ولي العهد جان باتيست برنادوت بتجنّب الصراعات المسلّحة عقب الحروب النابوليونية في أوائل القرن التاسع عشر وخروج البلاد منها مرهقة عسكريّاً واقتصاديّاً.

أحدث برنادوت عام ١٨١٢ انقلاباً في السياسة الخارجية للسويد بعد تاريخ حافل من الحروب مع روسيا، إذ عقد في ذلك العام حلفاً مع القيصر ألكسندر الأوّل لمواجهة حملة نابوليون على روسيا. وفي العام ١٨١٥، كرّس مؤتمر فيينا نتائج فوز التحالف الروسي – السويدي على نابوليون، فضُمّت فنلندا إلى روسيا والنروج للسويد، لكن

الكلفة العالية لتلك الحروب والإرهاق العسكري والإقتصادي التي خلّفته على السويد، ولّدت قناعة لدى ولي العهد بضـــرورة عدم الاندفاع في سياسة خارجية مغامرة. ومنذ العام ١٨١٥، بات عدم الإنحياز في زمن السلم والحياد العسكري في زمن الحرب تقليداً قومياً دام طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لا سيّما في الحرب العالمية الأولى.

حافظت السويد على هذا الحياد إلى حدّ ما في الحرب العالمية الثانية رغم الضغوطات الألمانية عندما اضطرت إلى توريد الخشـــب والفولاذ إلى ألمانيا، بعد أن رأت الحكومة السويدية أنها ليست في وضع يسمح لها بمبارزة هتلر. ومع ذلك، استمرت تؤيد المقاومة النروجية، كما ســـاعدت في العام ١٩٤٣ على إنقاذ اليهود الدنماركيين بالترحيل من معسكرات الاعتقال. اما في الحرب الباردة، وتحديداً في أوائل ١٩٦٠، وافقت السـويد على نشر غواصات نووية أميركية قبالة الساحل الغربي السويدي. وفي نفس السنة وقّعت إتفاقاً دفاعياً مع الولايات المتحدة، بقي سرّياً حتى العام ١٩٩٤.

ورغم حيادها، احتفظت السـويد بجيش محترف قوي أساس عقيدته الردع والدفاع عن البلاد وامنها، إضافة إلى اعتمادها التجنيد الإلزامي لجميع الذكور، تسـتمر مدته بين ٧ و١٧ شهراً. وإضافة إلى القوة العســكريّة، ساهم البعد الجغرافي النسبي للســويد عن وســط أوروبا فى حفظ حيادها عبر تفادي الغزو أو التورط فى حرب. إلى ذلك، اتفق الرأي العام الســـويدي إلى حد كبير على سياسة الحياد، وانعكس ذلك على الأحزاب الســويدية التي وإن اختلفت أحيانا فى تفسيره، سرعان ما توحّدت في المســائل الكبرى للســياسة الخارجية. وساعد الحياد في عدم إقفال أي سوق خارجية أمام الصــادرات السويدية التي تشكّل نحو عشـرين في المئة من الناتج القومي، مما جعل السـياسة الخارجية جزءاً لا يتجزّأ من السياسة الإقتصادية للبلاد.

في موازاة الحياد، بدأت السـويد الإنخراط تدريجياً منذ أواسط السـتينات، في جهود الســـلام الدولية وتقديم الدعم لدول العالم الثالث، ولا سيما من خلال الأمم المتحدة، انســـجاماً مع توجه الدول الاسكاندينافية الأربع[١٧] بتعزيز المشـــاركة في قوات حفظ الســلام. فقد قررت برلمانات تلك الدول عام ١٩٦٤ إنشـاء قوات طوارئ مسـتعدة

١٧- فنلندا، السويد، النروج، والدانمارك.

لعمليات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة، شرط عملها بموجب الفصـل السـادس – التسوية السـلمية للنزاعات – وليس بموجب الإجراءات الواردة فى الفصـل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بعد سقوط الإتحاد السـوفياتي، تخلّت السـويد رسمياً عن الحياد، رغم بقائها خارج الأحلاف العســكريّة. وفي عام ١٩٩٥، انضـمّت إلى الإتحاد الأوروبي وبدأت خفض عديد قواتها المسـلّحة، مركّزة مسـاهماتها الخارجية على تقديم المسـاعدات الدوليّة، ومنخرطة في كل المنظمات المنبثقة عن الإتحاد الأوروبي

كوستاريكا

وجد حياد كوســــتاريكا بذوره الاولى في قرار حل الجيش الذي أخذه المجلس الثوري[١٨] برئاسة خوسـي فيغيريس فيرير الواصـل إلى الحكم عام ١٩٤٨ عقب الحرب الأهلية التي وقف الجيش فيها طرفاً ضـد الثورة. إذ عمد المجلس الثوري حينذاك إلى سـن دستور جديد للبلاد قبل أن يسـلّم السـلطة إلى حكومة منتخبة وفق هذا الدستور. وقد حوّل المجلس الموازنة التي كانت مخصّصة للجيش لدعم التعليم، بانياً بذلك المدماك الاوّل لهويّة البلاد على أساس سلمي ولا عنفي.

وانتظرت البلاد حتى عام ١٩٨٣ ليعلن الـرئيس لويس ألـبرتو مونج حيادها الدائم والفاعل وغير المسـلّح، حفاظاً على أمن البلاد وسلامة مواطنيها في ظل الحروب الأهلية التي كانت تجتاح عدداً من دول أميركا الوسـطى. ففي ذلك العقد، انتهجت الولايات المتحدة سياسة خارجية تعتمد على مواجهة امتداد نفوذ الإتحاد السـوفياتي (وكوبا) في أميركا الوسـطى. وأدّى هذا النزاع إلى تأجيج الحروب الاهلية في عدة دول بين الموالين للولايات المتحدة والميليشيات اليسارية المتحالفة مع كوبا والإتحاد السوفياتي. وقد نجّى إعلان كوستاريكا الحياد من الصـــراع ومكّنها في ما بعد من لعب دور الوسيط النزيه واستضافة المفاوضات لإخماد الحروب الاهلية في الدول المجاورة.

١٨- تكوّن المجلس الثوري من أركان الحزب الديموقراطي الإجتماعي الذي انتصر في ثورة الـ٤٤ يوماً عام ١٩٤٨ واستطاع قلب حكم الرئيس السابق كاليدرون.

وحددت كوستاريكا أهداف حيادها بما يلي: الحؤول دون دخول البلاد في حرب أهليّة، منع انتشار قوات غريبة على أراضيها، عدم السماح بتشكيل ميليشيات محلّيّة، دعم الجهود الدوليّة لحلّ الخلافات سلمياً، الدفاع عن كوستاريكا في إطار القانون الدولي دون الحاجة إلى إعادة بناء قوات مسلّحة لتحقيق هذا الغرض.

وتلازماً مع هذه المبادئ، أدّت كوستاريكا دوراً رائداً في الأمم المتحدة لإنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان، إضافة إلى عضويتها في العديد من المنظمات الدوليّة والإقليمية. ورغم عدم وجود جيش منذ العام ١٩٤٨، احتفظت البلاد بقوى أمنية للسهر على الأمن الداخلي ومكافحة المخدرات وحراسة المعابر الحدودية، وبجهاز مخابرات فعّال يتبع مباشرة للرئيس وتقع تحت امرته قوّة خاصة للتدخل السريع.

اقتصاديّاً، ساعد الحياد كوستاريكا على تأمين مناخ مؤات وثابت لجلب السيّاح إلى البلاد من الاميركيتين حتى باتت البلد الأكثر جذباً للسيّاح في أميركا الوسطى، وسجّلت وفق أرقام العام ٢٠٠٧ قدوم مليون و ٩٠٠ ألف سائح (يبلغ عدد سكان كوستاريكا ٤.٥ مليون نسمة)، متقدّمة على معدّلات (عدد السيّاح نسبة إلى عدد السكّان) السياحة في أميركا الوسطى والجنوبيّة. إلى ذلك، استطاعت كوستاريكا من تطوير علاقاتها التجارية بالولايات المتحدة والانظمة الموالية لها كما الأنظمة اليسارية على حدّ سواء، مما ساعدها على الخروج سريعاً من الأزمات الإقتصادية التي تعصف بأميركا الوسطى بين الحين والآخر.

ليشتنشتاين

تقع ليشتنشتاين في جبال الألب بين النمسا وسويسرا، ولا تتعدّى مساحتها الـ ١٦٠ كيلومتراً مربعاً، ويقطنها قرابة الـ٣٦ ألف نسمة، أكثريتهم الساحقة من الالمان. استقلّت عائلتها المالكة عن الإمبراطورية الرومانية المقدّسة عام ١٧١٩، وباتت دولة ذات سيادة في كونفيدرالية الراين التي أسسها نابوليون بونابارت عام ١٨٠٦. اعتمدت ليشتنشتاين الحياد الدولي عام ١٨٦٨ من أجل اتقاء الدمار في ظل الحرب بين بروسية والنمسا على قيادة الكونفيدرالية الجرمانية، وحلّت قوتها العسكرية المؤلّفة من ثمانين

مقاتلاً، فقبلت الدول المجاورة هذا الحياد واحترمته. وهكذا ساعد الحياد ليشتنشتاين، إضافة إلى موقعها المنعزل وغير الاستراتيجي، على البقاء في منأى عن الحربين العالميتين. ورغم حيادها المعترف فيه من قبل المجتمع الدولي دون أية معاهدات، انتسبت الإمارة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٥، والأمم المتحدة عام ١٩٩٠، ومنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥.

فنلندا

استقلّت فنلندا عن روسيا عام ١٩١٧ وتشترك معها بـ ١٣٤٠ كلم من الحدود البرية، في حين أن البلاد كانت لغاية ١٨٠٩ جزءاً من السويد التي تحدها اليوم من الغرب. انطلاقاً من هذه الوقائع الجغرافية والتاريخية، أعلنت فنلندا حيادها فور استقلالها في خضم الحرب العالمية الأولى، ولم تنضم إلى عصبة الأمم بعد الحرب، التزاماً بهذا الحياد. ورغم اعتراف القوى الكبرى به، غير أنه كان أكثر كلامياً ولم يعبّر عن واقع الحال في الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة، إذ انحازت فنلندا إلى جانب ألمانيا وخاضت معركتين ضد الإتحاد السوفياتي في بدايات الحرب العالمية الثانية، لتعود وتقف مع الإتحاد السوفياتي بعد العام ١٩٤١، وتراعي سياساته عقب الحرب. فرضخت لإرادة موسكو بنشر قواعد عسكرية على الأراضي الفنلندية ووقعت معها اتفاق «الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» عام ١٩٤٨، الذي خالف ببنوده القواعد القانونية للحياد. وعام ١٩٥٥، انضمّت فنلندا إلى الأمم المتحدة، ونشطت بعد أزمة كوبا عام ١٩٦٢، خط الوساطة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي للحد من التسلّح. ومع انهيار الإتحاد السوفياتي، انضمّت فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤، وتخلّت عن أدبياتها في السياسة الخارجية المؤكّدة على الحياد.

تركمانستان

ولد الحياد التركماني من سياسة الرئيس سبارمورات نيازوف الذي رأى فيه مدخلاً أساسياً لتحقيق برنامج التنمية الإقتصادية بالإعتماد على الموارد المالية للغاز التركماني[١٩]، ووسيلة لطمأنة روسيا، وفي الوقت ذاته، تفادي محاولاتها لإبقاء سيطرتها

١٩- ثاني منتج للغاز بعد روسيا في الجمهوريات المستقلّة عن الإتحاد السوفياتي.

علـى أنابيب نقل إنتاج البلاد من الغاز. وقد تـرجمت المحاولات التركمانية بالتحرّر من القبضـة الروسية لاحقاً في تخطيط مشـروع أنبوب «تاب» الذي ينطلق من تركمانستان[٢٠]، ويصل إلى شواطئ باكستان على المحيط الهندي عبر أفغانستان، وتم التوقيع عليه رسمياً في آذار عام ١٩٩٥، غير أن الحرب في أفغانستان حالت دون إنشائه.

وفي هذا المناخ، أعلنت تركمانسـتان في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في هلسنكي عام ١٩٩٢ انتهاج الحياد الدولي في سياستها الخارجيّة، وعمدت في السـنوات الثلاث اللاحقة إلى التزام قرارات الامم المتحدة، بالتوازي مع شن حملة ديبلوماسية لدى الدول الدائمة العضـوية في مجلس الأمن للاعتراف بهذا الحياد. بعدها، تقدّمت تركمانسـتان بطلب الاعتراف بحيادها إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٩٥، وصدر قرار عن هذه الجمعية بإجماع ١٨٥ عضواً بالاعتراف به. وبعد أيام، عدّلت تركمانستان دستورها ليتضمّن مادة صريحة عن الحياد الذي رفعته إلى مصاف الإستقلال وخصصّت له عيداً وطنيّاً ونصباً في وسط عاصمتها.

فشـل نيازوف في تفادي النفوذ الروسي رغم مقاطعته المنظمات الإقليمية التي بادرت موسكو إلى إنشائها، وبقيت شركة غازبروم تسيطر على نقل ٧٠ في المئة من الغاز التركماني، مما جعل موسكو تتحكّم بالأسعار، وتقوّض الأهداف الإقتصادية[٢١] المرجوّة من الحياد.

عقب رحيل نيازوف عام ٢٠٠٧، أعاد الرئيس بـردي محمدوف النظر بالتعريف «الإنعزالي» للحياد الذي كان منتهجاً سـابقاً، فكثّف زياراته إلى موسـكو والعواصـم الغربية على حدّ سـواء، منتهجاً حياداً أكثر إيجابية في العلاقات الخارجية، دون أن ينجح في كسر الإحتكار الروسي لأنابيب نقل الغاز. وبنتيجة الأمور، بقيت تركمانستان دولة محايدة مبدئياً، إلا أن ارتباطها الإقتصـادي بروسيا عبر أنابيب الغاز، قلّل من مفاعيل هذا الحياد وأبقى تركمانستان مضطرّة إلى مراعاة روسيا.

٢٠- تقع تركمانستان في آسيا الوسطى ويحدها بحر قزوين، كازاخستان، أوزبكستان، أفغانستان وإيران، واستقلّت عن الإتحاد السوفياتي عام ١٩٩١.

٢١- لم يتخطّ معدّل دخل الفرد عام ٢٠١١ الـ٧٥٠٠ دولار في السنة.

في خلاصة هذا الفصـل، يلاحظ أن سويسـرا اعتمدت الحياد بعدما اقتنع شعبها المتعدّد إثنياً وطائفيّاً وجغرافياً والمرتبط بشـعوب الدول المجاورة، عقب قرون من الإنقسـامات والحروب الأهلية، أن الحياد هو السبيل لدرء انعكاس حروب الجوار على الداخل السويسري. في المقابل، اعتمدت النمسا الحياد جرّاء اتفاق دولي بين الدول التي احتلتها عقب الحرب العالمية الثانية وهي: الولايات المتحدة، الاتحاد السـوفياتي، بريطانيا وفرنسا. أما الحياد في السويد وكوستاريكا وتركمانستان، فأتى بمبادرة رأس الدولة في هذه البلدان، من أجل الحفاظ على الإسـتقلال عن نفوذ الدول المجاورة والحفاظ على الإستقرار. ويبقى من النماذج فنلندا وليشـتنشـتاين، اللتان أتى حيادهما كتعبير عن إرادة دولة ضعيفة بالحفاظ على النفس في صراع جبابرة محيطة بها. ومما يخلص به هذا الفصـل أيضاً، أن اكثرية النماذج الحيادية وخصوصاً سويسرا والسويد، لم تكتفِ باعتراف الامم المتحدة بحيادها لضـمان الإستقلال والإستقرار، بل عمدت إلى بناء جيش رادع للدفاع عن هذا الحياد، بينما اختارت كوستاريكا وليشتنشتاين حل جيشهما والاكتفاء بالقوى الامنية.

المحاولات الحيادية في سياسة لبنان الخارجيّة

اختلفت السـياسة الخارجية للبنان بين زمن وآخر باختلاف الظرف الدولي والإقليمي واللعبة السـياسية الداخليّة. غير أن تمحور الأطراف اللبنانيين في خندقين إقليميين أو دوليين إضافة إلى دعوات البعض إلى الحياد بقيت السـمة المشـتركة بين هذه الأزمنة. وبالتالي، تبدّلت الطبيعة الظرفية لهذا الحياد المختلَف حوله بتبدّل الأزمنة، إذ انتقل المفهوم من حياد بين القوى الاوروبية المنتدبة والعالم العـربـي، إلى حياد بين المحاور العـربية المتناحرة، مروراً بعدم الإنحياز في الحرب الباردة، إضافة إلى اعتبار لبنان ساحة مسـاندة لا مواجهة في الصراع العربي – الإسرائيلي، ما فسّره البعض حياداً في هذا الصراع.

ولدت دولة لبنان الكبير من رحم التلاقي بين الموارنة والإنتداب الفرنسـي عام ١٩٢٠، لا من توافق لبناني جامع. إذ أشارت لجنة كينغ – كراين(٢٢) إلى انقسام الطوائف القاطنة علـى أرض لبنان بين خيارات الوحدة الكاملة مع المحيط، والحكم الذاتـي، والإلتحاق بالدولة المنتدبة. وأخذ هذا التباين بعده الأوضح عام ١٩٣٦ في أثناء مناقشـة المعاهدة اللبنانية – الفرنسـية، إذ سعت النخبة المسـيحية إلى ضمان استقلال لبنان وإنما

٢٢ – هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ للوقوف على آراء أبناء لبنان وسورية وفلسطين في مستقبل بلادهم.

بحماية فرنسيّة، فيما طالب المسلمون المجتمعون في مؤتمر الساحل بضم بيروت وطرابلس وصيدا والأقضية الأربعة إلى سوريا(٢٣).

وبقي هذا الإنقسام يهدّد وحدة البلاد حتّى انبثق الميثاق الوطني مع الإستقلال عام ١٩٤٣ – وعندها ولد لبنان المسـتقلّ فعليّاً من إرادة أبنائه. وثبّت الميثاق الوطني أسس علاقة لبنان بالخارج إضافة إلى أبعاده الداخليّة التي أرست أسس الشـراكة في الحكم. وبالفعل، تخلّى زعماء المسـلمين عن فكرة الإنضـمام إلى سوريا في مقابل تخلّي زعماء المسـيحيين عن الحماية الفرنسـيّة، وشكّل مبدأ «لا شرق ولا غرب» الذي جسّد فكرة الجسـر بين الغرب (اوروبا) والشـرق (العرب)، نوعاً من أنواع الحياد، ولو لم يكن ينمّ حقيقة عن تفكير مسبق بالحياد لدى رجال الإستقلال.

وترجم مبدأ «لا شرق ولا غرب» في البيان الوزاري لحكومة الرئيس رياض الصلح في ٢٥ أيلول ١٩٤٣، الذي شدّد على أن «لبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضـارة الغرب»، و«ان اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقَرًّا وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممرًّا».

وفي هذا الإطار، انتهج عهد الرئيس الأوّل للإستقلال بشـارة الخوري سياسة تعاون مع الحكّام العـرب في تلك الفترة وكان يحاذر الدخول في الخلافات بين العائلات المالكة لا سـيّما الخلافات بين آل سـعود والهاشميين. وسـار الرئيس كميل شمعون على النهج ذاته، متحالفاً مع النظام العربي القائم. لكنّ إمسـاك جمال عبد الناصر بزمام الحكم في مصر عام١٩٥٤(٢٤)، وميله تدريجياً باتجاه المعسـكر الشـرقي أدّيا إلى خلاف جوهري وعقائدي في الأنظمة العربيّة بين قطب إشتراكي حليف للإتحاد السـوفياتي وقطب تقليدي حليف للغرب، وبرز ذلك بوضوح خلال حرب السـويس في تشـرين الثاني

٢٣ – عارض السيّدان كاظم الصلح وشفيق لطفي من الحزب القومي العربي وعادل عسيران هذا الموقف. وشرح الصلح في مقال له نشره في صحيفة النهار في ١١ آذار ١٩٣٦ بعنوان «مشكلة الإنفصال والإتصال»، أن الأولوية هي لاستقلال لبنان، وأن توحيد لبنان مع أي دولة عربية يجب أن يتم بالطرق الديموقراطية، وأن على المسلمين إقناع الموارنة بالتضامن معهم في النضال من أجل استقلال لبنان وعروبته. (لبنان والعروبة: الهويّة الوطنيّة وتكوين الدولة – رغيد الصلح).

٢٤ – أطاح "الضباط الأحرار" في مصر بالملك فاروق عام ١٩٥٢ لكن جمال عبد الناصر تسلّم القيادة عام ١٩٥٤.

١٩٥٦. فنتج من استمرار الحكم اللبناني بتحالفاته مع الأطراف العربيّة التقليديّة انحياز لبنان إلى محور عربي دون الآخر. وما لبث أن انقسم اللبنانيون حول سياسة بلادهم الخارجيّة، وخصوصاً بعد انضمام لبنان لمشروع أيزنهاور (١٩٥٧) الذي اعتبره معارضوه مكمّلاً لحلف بغداد، وقيام الجمهورية العربيّة المتحدة (وحدة مصر وسوريا) عام ١٩٥٨. وبنتيجة تداخل هذا الكباش العربي مع الصراع الشديد على السلطة بين الرئيس كميل شمعون ومعارضيه وتوجّه طرفي الداخل للاستعانة بالخارج، انفجر صراع داخليّ بين اللبنانيين في أيّار ١٩٥٨ وتهدّدت وحدة البلاد. وانتهت هذه الاحداث بعد إنزال مشاة البحريّة الأميركيّة في السابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ عقب انقلاب العراق في الرابع عشر منه، وبانتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بعد حوالي شهر.

وأخذاً بالتغيرات في النظام العربي، اعتمد الرئيس شهاب سياسة خارجية مرتكزة على مبدأ «مع العرب إذا اتفقوا وعلى الحياد إذا اختلفوا»، موازناً بين الأنظمة العربيّة المختلفة مع حرص على علاقات خاصة مع مصر، مما أدّى إلى فترة من الإستقرار والامان والإزدهار قلّما شهد مثلها لبنان بعد الإستقلال. كما اتخذ الرئيس شهاب سلسلة إصلاحات داخليّة كرّست الشراكة في الحكم بين المسيحيين والمسلمين والكفاءة في الإدارة والتوازن في التنمية. واستمرّت هذه السياسة طوال النصف الأوّل من ولاية الرئيس شارل حلو، وتحديداً حتى نكسة ١٩٦٧ في الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد أضافت النكسة معطى جديداً إلى النظام الإقليمي العربي، تمثّل في دخول الثورة الفلسطينية كلاعب «غير دولتي» في هذا النظام، ودعم كل من «عرب الثروة» و«عرب الثورة» منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والأردن بشكل لا محدود. وبعد اصطدامات متقطّعة ومتعدّدة بين الجيش اللبناني والقوى الفلسطينية المختلفة الولاءات للأنظمة العربيّة وطرد الكفاح المسلّح الفلسطيني من الأردن في أيلول ١٩٧٠ ودخول عشرات آلاف المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان، انقسم اللبنانيّون بين مؤيّد لسلطة عسكريّة واحدة على الأراضي اللبنانية ومؤيّد لحرية عمل المنظّمات الفدائية الفلسطينية في لبنان، فقبلت الدولة اللبنانية في اجتماع القاهرة الذي رعاه الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٩، التخلّي عن جزء من سيادة لبنان في جنوبه الشرقي لصالح الثورة الفلسطينيّة. ومن ثمّ، ادخل

الكفاح الفلسطيني المسلّح معه إلى لبنان من الباب العريض، الصراعات العربيّة والحرب الباردة بين الأميركيين والسوفيات. وكان الإنفجار الكبير عام ١٩٧٥ الذي جعل من لبنان ساحة لتصفية الحسابات المحلّيّة والإقليمية والدوليّة.

وأثناء الحرب، مالت السياسة الخارجية اللبنانية إلى نظيرتها السوريّة لتتماهى معها بعد انتهاء الحرب عام ١٩٩٠، قبل أن يعود اللبنانيون إلى الإختلاف حول المحاور الإقليمية بعد الإنسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥. ففي حينها، اشتدّ الخلاف السعودي – السوري الذي كانت ملامحه قد بدأت بالتكوّن مع الدخول الأميركي إلى العراق عام ٢٠٠٣ والحالة المستجدّة فيه، ومن ثمّ مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ الذي نص على ضرورة خروج الجيش السوري من لبنان وإجراء انتخابات رئاسية نزيهة ونزع سلاح الميليشيات. ومع اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، تعمّق الصراع الإقليمي بالتوازي مع الإنقسام المحلّي، واختارت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي شُكّلت في صيف ٢٠٠٥ الوقوف في المحور المناوئ لسوريا وإيران، فانعكس هذا الإستقطاب الإقليمي انقساماً محليّاً أدّى إلى خروج وزراء الطائفة الشيعية من الحكومة. إلا أن سياسة لبنان الخارجية عادت أقرب إلى الحياد في الصراع الإقليمي بمباركة طرفي الصراع، بعد اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ الذي عُقد عقب مواجهات السابع من ايّار من العام ذاته بين حزب الله وحركة امل من جهة وتيار المستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة اخرى.

وانطلاقاً من التوازنات التي انتجتها تلك الأحداث، ظهر جليّاً عدم قدرة أحد الطرفين المتنازعين على فرض رؤيته على الآخر، فترجم هذا التوازن في حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلها الرئيس سعد الحريري في تشرين الثاني ٢٠٠٩، وخصوصاً في توجّهاتها الخارجية، واستمرّت حتى استقالة الحكومة جرّاء الخلاف على تمويل المحكمة الدوليّة. واستمرّت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في مراعاة هذا التوازن في السياسة الخارجية رغم اعتماد تركيبتها بشكل أساس على تحالف الثامن من آذار، منتهجة سياسة «النأي بالنفس» عن الاحداث السورية التي تشبه في الواقع الحياد الظرفي، كما اتبعت هذه السياسة إلى حد بعيد في الاجتماعات العربية والدوليّة المخصصة لسوريا، آخذة بعين

الإعتبار أن سوريا لا تزال ممثلة بنظامها القائم. كذلك، وافقت الأطراف المختلفة في هيئة الحوار الوطني في الحادي عشـــر من حزيران ٢٠١٢ على «إعلان بعبدا»[٢٥] الذي جدّد تأكيد الثوابت الوطنيّة، ونصّ حرفيّاً في المادة الثانية عشـــرة على «تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصـراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السـلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصـلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسـطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلســـــــــطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم»[٢٦]. وتجدر الإشارة في هذا الســـــياق إلى أن هذا البند من إعلان بعبدا يجدّد الإجماع اللبناني حول استحالة وقوف لبنان على الحياد في الصـــراع العربي – الإسرائيلي نظراً لعدالة القضـية الفلسـطينية انسـانيّاً وضرورات التضـامن العربي، ووجود لاجئين فلسطينيين على أرض لبنان.

لكن الاحداث السياسية الراهنة ومواقف قوى رئيسيّة أساسيّة أظهرت وكأن هذا الإعلان كان حبراً على ورق، إذ يبقى دون آليات تنفيذية ولا يتم احترامه من قبل معظم الموقعين عليه، كما ينتظر كل فريق تطوّرات الخارج وخصوصاً الأزمة السـوريّة، لفرض مشيئته على الآخر.

* * * *

في الخلاصـــــة، يثبت تاريخ لبنان الحديث أنه كلما انحاز الموقف الرسمي للدولة اللبنانية إلى طرف ما في الصراعات الإقليّمية، تمرّد الفريق اللبناني المُبعَد وتدخّلت القوى الخارجية المتضـرّرة من هذا الإنحياز، مع ما يرافق هذه العملية من مســاس باستقرار لبنان ووحدته الداخليّة. ويشـير هذا التاريخ أيضـاً إلى مواقف حيادية عدّة سجّلت في سياسة لبنان الخارجية، غير أنها كانت أقرب إلى الحياد الظرفي، بعضها نجح والآخر فشل بسبب مضي القوى السياسية اللبنانية في تحالفاتها الخارجيّة.

٢٥– نصّ هذا الإعلان في مقدّمته على التزام جميع الأطراف به وعلى تبليغ الجامعة العربية والأمم المتحدة نسخة منه.
٢٦– انظر النص الكامل للإعلان في الملحق.

استنتاج

يظهر عرض بعض النماذج الحيادية في العالم أن أســـــباب اعتماد الحياد، وإن اختلفت بين دولة وأخرى، إلا أنه يمكن اختصـارها في خانات اربع: اتفاق دولي بتحييد دولة ما (النمســـــا)، مبادرة رأس الدولة للحفاظ على الإستقلال عن جار كبير دون استعدائه، والحفاظ على الإستقرار في محيط مضـــــطرب (الســـويد، كوستاريكا، تركمانســـتان)، إرادة دولة صغيرة بعدم زج نفسـهـا في صراع جبابرة حولها (فنلندا، ليشـــــتنشـــــتاين)، منع انعكاس الحروب الإقليمية حرباً أهليّة داخليّة جرّاء التعددية الإجتماعية (سويسرا).

في لـبـنان، لا الإرادة الأحادية من رأس الدولة يمكـنها أن تكون وحدها مـنطلقاً للحياد، ولا يوجد توجّه دولـي للمبادرة بتحييد لبنان، كما لا توجد حـروب بين قوى كبرى محيطة به تسـتدعي الحياد، وخصـوصاً أنه في حالة حرب مع إسرائيل وإلى جانب الشعب الفلسـطيني ضدها. جلّ ما في الأمر أن التعددية اللبنانية أقنعت لبنانيين بضـرورة حياد بلدهم في الصــراعات العربيّة، لكنّ الكثير من اللبنانيين غير قادرين على الكف عن الإنحياز إلى جانب الأطراف الإقليمية، ما عدا اسـرائيل. ودليلاً على هذه القناعة، يظهر تاريخ السياسة الخارجية اللبنانية أن لبنان الرسمي حاول مراراً النأي بنفسـه (حياد ظرفي) عن الصــراعات الإقليمية باستثناء الصـراع العربي – الإسرائيلي. ونجح لبنان نسـبيّاً في الاربعينات والسـتينات بتطبيق هذا الحياد. وبعد العام ٢٠٠٥، وخصـوصاً بعد اندلاع

الأزمة السوريّة في العام ٢٠١١، عادت قناعة اللبنانيين بالحياد لتتبلور، حتى تم التعبير عنها بصراحة في سياسة الدولة بالنأي بالنفس، ثم بـ«إعلان بعبدا» الذين أظهرا وجود نية لبنانية جامعة بتحويل الحياد الظرفي إلى حياد دائم في الصراعات العربيّة. لكنّ اللبنانيين فشلوا في تطبيق هذا الإعلان وأبقوا على انخراطهم العملي في صراعات المنطقة، لا سيّما حاليّاً في الأزمة السوريّة.

وتبيّن أن ما ينقص إعلان النوايا بالحياد هو أولاً خريطة طريق لتنفيذه داخليّاً. ورغم أن إمكانية تطبيق الدولة له في ظل انخراط القوى السياسية في تلك الصراعات أنتجت سوابق غير مشجّعة، إلا أن التجربة السويسرية التي امتدت قروناً من المحاولات الفاشلة تدعو إلى عدم اليأس وإعادة الكرّة، نظراً إلى أن الإستقرار والازدهار يبقيان ضرورة وليس ترفاً. ويشار كذلك، إلى أن الحياد في سويسرا رافقه اتفاق على شراكة حقيقية في السلطة، تُرجمت بالديموقراطية التوافقية التي تتطلّب إجماعاً في كل القضايا المطروحة للبحث.

وبعد قبول كل الأطراف اللبنانية بالحياد الدائم في الصراعات العربيّة، يقتضي عندها البحث في خريطة طريق ثانية لإقناع الدول العربية بالإعتراف بهذا الحياد واحترامه، والإلتزام بالموجبات القانونية التي تحتّمها اتفاقيات لاهاي حول قانون الحرب على الدول المحايدة، في الصراعات العربيّة، تمهيداً للحصول على اعتراف إقليمي ودولي بهذا الحياد في ما بعد.

ملاحق الورقة الخلفية

- **الملحق رقم ١:** إعلان بعبدا الصادر عن طاولة الحوار
- **الملحق رقم ٢:** اتفاقية لاهاي حول الحروب البريّة
- **الملحق رقم ٣:** المراجع

ملحق رقم ١

«اعلان بعبدا» الصادر عن هيئة الحوار الوطني

(حزيران ٢٠١٢)

تلبية للدعوة التي وجهها فخامة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة العماد ميشال سليمان، انعقدت هيئة الحوار الوطني يوم الاثنين بتاريخ ١١/٦/٢٠١٢ في مقرّ رئاسة الجمهوريّة في بعبدا برئاسة رئيس الجمهوريّة ومشاركة أفرقاء الحوار، وقد تغيّب منهم دولة الرئيس سعد الحريري والدكتور سمير جعجع، كما تغيب الوزير محمد الصفدي بداعي المرض.

بعد الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح الراحل الكبير الأستاذ غسان تويني العضو السابق في هيئة الحوار، افتتح فخامة الرئيس الجلسة بإبراز الحاجة الملحّة التي دفعته للمبادرة للدعوة الى استئناف أعمال هيئة الحوار، والتي جاءت لتؤكدها الأحداث المؤسفة الأخيرة وخصوصاً في الشمال وتداعياتها السلبيّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في وقت يتحضّر فيه لبنان لموسم الاصطياف ولزيارة قداسة البابا الرسميّة لأراضيه منتصف شهر أيلول المقبل، وهو البلد الذي يتوجّب على اللبنانيين المحافظة عليه كرسالة حريّة وعيش مشترك وحوار.

وبعدما استعرض ما حققته الهيئة من إيجابيّات في جلساتها السابقة ولاسيّما منها مواكبة استحقاقات السنوات الاربع المنصرمة في أجواء ديموقراطية وهادئة، تطرّق فخامة الرئيس إلى الاعتبارات التي أدّت إلى توقّف أعمالها؛ مؤكداً ضرورة تذليل العقبات التي تقف في وجه نجاحها في تنفيذ قراراتها السابقة، وفي المضيّ بأعمالها بانتظام وثبات لغاية تحقيق كامل الأهداف الوطنيّة التي أنشئت من أجلها.

ولفت في هذا المجال إلى ما حصل من وقائع وأحداث وتطوّرات داخليّة وإقليميّة ودولية جديدة منذ توقّف أعمال هيئة الحوار.

تمت مناقشة عامة لبنود جدول الأعمال كما طرحها فخامة الرئيس، كذلك تمّ الاستماع إلى آراء ومواقف أفرقاء هيئة الحوار بمواضيع مختلفة وطارئة تستلزم اهتماماً ومعالجات فوريّة.

وبنتيجة التداول تمّ التوافق على النقاط والمقرّرات الآتية:

١- إلتزام نهج الحوار والتهدئة الأمنيّة والسياسيّة والإعلاميّة والسعي للتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة.

٢- إلتزام العمل على تثبيت دعائم الاستقرار وصون السلم الأهلي والحؤول دون اللجوء إلى العنف والانزلاق بالبلاد إلى الفتنة، وتعميق البحث حول السبل السياسية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

٣- دعوة المواطنين بكلّ فئاتهم للوعي والتيقّن، بأنّ اللجوء إلى السلاح والعنف، مهما تكن الهواجس والاحتقانات، يؤدّي إلى خسارة محتّمة وضرر لجميع الأطراف ويهدّد أرزاق الناس ومستقبلهم ومستقبل الأجيال الطالعة.

٤- العمل على تعزيز مؤسسات الدولة وتشجيع ثقافة الاحتكام إلى القانون والمؤسسات الشرعيّة لحلّ أيّ خلاف أو إشكال طارئ.

٥- دعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادي بصفته المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسّدة للوحدة الوطنيّة، وتكريس الجهد اللازم لتمكينه وسائر القوى الأمنيّة الشرعيّة من التعامل مع الحالات الأمنيّة الطارئة وفقاً لخطة انتشار تسمح بفرض سلطة الدولة والأمن والاستقرار.

٦- دعم سلطة القضاء تمكيناً من فرض أحكام القانون بصورة عادلة ومن دون تمييز.

٧- الدعوة الى تنفيذ خطة نهوض اقتصادي واجتماعي في مختلف المناطق اللبنانيّة.

٨- دعوة جميع القوى السياسيّة وقادة الفكر والرأي الى الابتعاد عن حدّة الخطاب السياسي والإعلامي وعن كلّ ما يثير الخلافات والتشنّج والتحريض الطائفي والمذهبي، بما يحقّق الوحدة الوطنيّة ويعزّز المنعة الداخليّة في مواجهة الأخطار الخارجيّة، ولا سيّما

منها الخطر الذي يمثّله العدوّ الإسرائيلي، وبما ينعكس إيجاباً على الرأي العام وعلى القطاعات الاقتصاديّة والسياحيّة والأوضاع الاجتماعيّة.

٩- التأكيد على ضرورة إلتزام ميثاق الشرف الذي سبق أن صدر عن هيئة الحوار الوطني لضبط التخاطب السياسي والإعلامي، بما يساهم في خلق بيئة حاضنة ومؤاتية للتهدئة ولتكريس لبنان كمركز لحوار الحضارات والديانات والثقافات.

١٠- تأكيد الثقة بلبنان كوطن نهائي وبصيغة العيش المشترك وبضرورة التمسّك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسيّة ثابتة.

١١- التمسّك باتفاق الطائف ومواصلة تنفيذ كامل بنوده.

١٢- تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

١٣- الحرص تالياً على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة السوريّة وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقرّاً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون

١٤- إلتزام القرارات الدوليّة، بما في ذلك القرار ١٧٠١.

١٥- مواصلة دراسة السبل الكفيلة بوضع الآليّات لتنفيذ القرارات السابقة التي تمّ التوافق عليها في طاولة وهيئة الحوار الوطني.

١٦- تحديد الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الاثنين الواقع فيه ٢٥ حزيران الجاري موعداً للجلسة المقبلة لهيئة الحوار الوطني لمواصلة البحث في بنود جدول أعمالها والتي ستكون الاستراتيجية الوطنية للدفاع في صلب المناقشات.

١٧- اعتبار هذا البيان مثابة «إعلان بعبدا» يلتزمه جميع الأطراف وتبلّغ نسخة منه إلى جامعة الدول العربيّة ومنظمة الامم المتحدة.

ملحق رقم ٢

اتفاقية لاهاي بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب البرية

١٨ تشرين الأول ١٩٠٧

إن الأطراف الســـامية المتعاقدة، سعياً منها إلى تحديد حقوق وواجبات القوى المحايدة بوضـــوح في حالة الحرب البرية وتنظيم وضـــع المتحاربين الذين لجئوا إلى أرض محايدة ورغبةً منها أيضاً في تحديد مفهوم مصطلح «محايد» في انتظار تنظيم الوضع الشامل للأشخاص المحايدين في علاقاتهم مع المتحاربين.

فقد قررت إبرام اتفاقية لهذا الغرض وعينت لذلك مفوضـــين عنها، وهـم: «أسماء المفوضين»

اتفق المفوضون، بعد إيداع أوراق اعتمادهم المســتوفاة للشــروط القانونية، على الأحكام التالية:

الفصل الأول: حقوق وواجبات القوى المحايدة

المادة ١: لا تنتهك حرمة أراضي القوى المحايدة.

المادة ٢: تمنع الأطـــراف المتحاربة من عبور أرض دولة محايدة بقواتها أو قوافلها المحملة بالذخيرة أو الإمدادات الحربية.

المادة ٣: تمنع الأطراف المتحاربة أيضاً من:

(أ) إنشـــاء محطة لاسلكية أو أي جهاز آخر للاتصـــال مع قوات متحاربة برية أو بحرية؛

(ب) استخدام أية محطة من هذا النوع تكون هذه القوات قد أنشـــأتها قبل الحرب على أرض دولة محايدة لأغراض عسكرية بحتة وليس من أجل المراسلات العامة.

المادة ٤: لا تشـــكل هيئات مقاتلين ولا تفتح مكاتب لتوظيفهم على أرض دولة محايدة لمساعدة المتحاربين.

المادة ٥: لا تســمح الدولة المحايدة بالأعمال المشـــار إليها في المواد من ٢ إلى ٤ فوق أراضيها. ولا تكون مطالبة بإصـدار عقوبات ضـد مرتكبي هذه الأعمال خلافاً لحيادها سوى إذا ارتكبت فوق أراضيها.

المادة ٦: لا تكون الدولة المحايدة مســئولة عن أشخاص عبروا الحدود على انفراد لعرض خدماتهم على أحد الأطراف المتحاربة.

المادة ٧: لا تكون الدولة المحايدة ملزمة بمنع تصـدير أو نقل أسلحة أو ذخيرة حربية لصالح أحد الأطراف المتحاربة أو أي شئ آخر قد يصلح لجيش أو أسطول.

المادة ٨: لا تكون الدولة المحايدة مطالبة بمنع أو الحد من اســتخدام البرق أو الهاتف أو اللاسلكي التابع لها أو لشركات أو أفراد لصالح الأطراف المتحاربة.

المادة ٩: تطبق على كلا من الطرفين المتحاربين جميع إجراءات التقييد أو الحظر التي تتخذها الدولة المحايدة ضد مرتكبي الأعمال المشار إليها في المادتين ٧ و٨ دون تمييز.

وعلى الدولة المحايدة أن تضـــمن احترام هذه القواعد ذاتها من قبل الشـــركات أو الأشخاص أصحاب الأجهزة التلغرافية أو الهاتفية أو اللاسلكية.

المادة ١٠: لا يعد عملاً عدائياً كل عمل تقوم به الدولة المحايدة لصـــد محاولات النيل من حيادها، حتى ولو كان ذلك بالقوة.

الفصل الثاني: المتحاربون المحتجزون والجرحى المعالجون على أرض محايدة

المادة ١١: على الدولة المحايدة التي تســتقبل على أراضيها قوات تابعة لجيوش مقاتلة أن تعتقلهم في معسكرات تبعد، قدر الإمكان، مسافة عن مسرح العمليات.

ولها أن تحتفظ بهم داخل معســـــكرات أو أن تعتقلهم داخل قلعات أو مراكز مخصصة لذلك الغرض، وتقرر ما إذا كان بالإمكان الإفراج عن الضباط مقابل تعهدهم بعدم مغادرة الأرض المحايدة دون ترخيص.

وفي هذه الحالة لا يعامل الطرف المتحارب الشخص المحايد الذي خالف الحياد ضده بالقسوة التي يعامل بها مواطن دولة متحاربة أخرى يرتكب العمل نفسه.

المادة ١٨: لا تعتبر الأعمال التالية أعمالاً ارتكبت لصالح أحد الأطراف المتحاربة بمفهوم الفقرة (ب) من المادة ١٧:

(أ) تزويد أحد الأطراف المتحاربة بإمدادات أو قروض شرط ألا يكون الشخص الذي قدم الإمدادات أو القروض مقيماً لا على أرض الطرف الآخر ولا على الأرض التي يحتلها وأن تكون الإمدادات قد جاءت من أراضي أخرى غير هذه؛

(ب) تقدم خدمات في ما يخص شئون الشرطة أو الإدارة المدنية.

الفصل الرابع: معدات السكك الحديدية

المادة ١٩: لا يجوز للطرف المتحارب أن يصادر أو يستخدم معدات السكك الحديدية القادمة من أراضي دول محايدة سواء كانت هذه المعدات ملكاً لهذه الدول أو لشركات أو خواص، ماعدا في حالة الضرورة القصوى، وتعاد هذه المعدات إلى بلدها الأصلي في أسرع وقت ممكن.

كذلك يجوز للدولة المحايدة أن تحتفظ عند الضرورة بمعدات قادمة من أراضي محايدة وأن تستخدمها بالدرجة نفسها. ويدفع الطرفان معاً تعويضاً يتناسب والمعدات المستعملة وفترة استعمالها.

الفصل الخامس: أحكام ختامية

المادة ٢٠: لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية إلا بين الدول المتعاقدة، ماعدا إذا كانت جميع الأطراف المتحاربة أطرافاً فيها.

المادة ٢١: يتم التصديق على هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

تودع التصديقات في لاهاي.

يسجل أول إيداع للتصديقات في محضر يوقع عليه ممثلو الدول التي حضرته ووزير شئون خارجية هولندا.

المادة ١٢: وفي غياب اتفاقية خاصة تزود الدولة المحايدة الأشخاص المحتجزين لديها بالأغذية والألبسة والمساعدة التي تستوجبها قواعد الإنسانية.

وبعد عودة السلم تخصم النفقات المترتبة عن الاحتجاز.

المادة ١٣: على الدولة المحايدة التي تستقبل أسرى الحرب الهاربين أن تمنحهم حريتهم، وتحدد لهم مكاناً يقيمون فيه إذا رخصت لهم بالبقاء على أرضها.

وتنطبق القاعدة نفسها على أسرى الحرب الذين جاءت بهم قوات لجأت إلى أرض دولة محايدة.

المادة ١٤: ترخص الدولة المحايدة للمرضى والجرحى من الجيوش المقاتلة بعبور أرضها، شرط ألا تحمل القطارات التي تنقلهم مقاتلين أو معدات حربية، وفي هذه الحالة تكون الدولة المحايدة ملزمة باتخاذ كل إجراءات الأمن والمراقبة اللازمة.

تحرس الدولة المحايدة المرضى أو الجرحى، الذين جاء بهم في هذه الظروف أحد الأطراف المتحاربة إلى أرض محايدة والذين ينتمون إلى العدو، حتى لا يشاركون في العمليات الحربية من جديد، وتقوم هذه الدولة بنفس الواجب حيال الجرحى أو المرضى من الجيش الآخر الذين قد يعهد بهم إليها.

المادة ١٥: تسري أحكام اتفاقية جنيف على المرضى والجرحى المحتجزين على أرض محايدة.

الفصل الثالث: الأشخاص المحايدون

المادة ١٦: يعتبر مواطنو الدولة التي لا تشارك في الحرب محايدين.

المادة ١٧: لا يجوز للشخص المحايد أن يحتمي بحياده:

(أ) إذا ارتكب أعمالاً عدائية ضد أحد الأطراف المتحاربة؛

(ب) إذا قام بأعمال لصالح أحد الأطراف المتحاربة، كأن يتطوع مثلاً للالتحاق بصفوف القوات المسلحة لأحد الأطراف المتحاربة.

تودع التصديقات الأخرى بواسطة مذكرات خطية توجه إلى حكومة هولندا مع وثيقة التصديق.

وتبعث حكومة هولندا مباشرة عبر القنوات الدبلوماسية إلى الدول المدعوة إلى مؤتمر السلام الثاني والدول المنضمة إلى الاتفاقية بنسخة موثقة من المحضر المتعلق بأول تصديق تم إيداعه والإشعارات المشار إليها في الفقرة السابقة ونسخة من وثائق التصديق. وفي الحالات الواردة في الفقرة السابقة يتعين على الحكومة المذكورة أن تبلغ هذه الدول في الوقت نفسه بالتاريخ الذي تلقت فيه الإشعار.

المادة ٢٢: يجوز للدول غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها.

وعلى الدولة الراغبة في الانضمام أن تعلن عن نيتها كتابة إلى حكومة هولندا وأن تبعث إليها بوثيقة الانضمام التي تودع في محفوظات الحكومة المذكورة.

وترسل الحكومة على الفور إلى جميع الدول الأخرى نسخة موثقة من الإشعارات وكذلك نسخة من وثيقة الانضمام مع الإشارة إلى التاريخ الذي تلقت فيه الإشعار.

المادة ٢٣: تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للدول المشاركة في أول إيداع للتصديقات بعد ستين يوماً اعتباراً من تاريخ وضع محضر هذا الإيداع، وبالنسبة للدول التي تصادق أو تنضم في وقت لاحق، بعد ستين يوماً من موعد تلقي حكومة هولندا لإشعارها بالمصادقة أو الانضمام.

المادة ٢٤: وفي حالة رغبة دولة متعاقدة في نقض هذه الاتفاقية، تبلغ حكومة هولندا بذلك كتابة، وترسل هذه الحكومة على الفور نسخة موثقة من النقض حسب القوانين إلى جميع الدول الأخرى، وتبلغها في الوقت ذاته بتاريخ تلقي الإشعار.

ولا ينسحب نقض الاتفاقية إلا على الدولة التي تقدم إشعاراً بشأنه وبعد سنة فقط من وصول الإشعار إلى حكومة هولندا.

المادة ٢٥: تحتفظ وزارة شؤون خارجية هولندا بسجل يضم تاريخ إيداع التصديقات بمقتضى الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢١ وكذلك تاريخ استلام الإشعارات بالانضمام (الفقرة ٢ من المادة ٢٢) أو تاريخ نقض الاتفاقية (الفقرة ١ من المادة ٢٤).

إثباتاً لذلك، وقع المفوضون على هذه الاتفاقية.

حرّر في لاهاي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧، في نسخة واحدة تودع في محفوظات حكومة هولندا وترسل نسخ موثقة منها عبر القنوات الدبلوماسية إلى الدول التي دعيت إلى المؤتمر الثاني للسلام.

ملحق رقم ٣

المراجع

١– الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية: www.presidency.gov.lb

٢– الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء اللبناني: www.pcm.gov.lb

٣– «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان؟» – منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ٢٠٠٩.

٤– رغيد الصلح، «لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة»، دار الساقي، ٢٠٠٦.

٥– «التعرّف إلى سويسرا، ممارسة الوحدة في التنوّع»، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، ٢٠٠٨

٦– أمل يازجي، «الحياد في القانون الدولي العام»، الموسوعة العربية
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8336&m=1

7- Baldwin ,Simeon E“ .The Eleventh Convention Proposed by the Hague Conference of 1907”
>http://www.jstor.org/stable/2186594<

8- Davis ,George B“ .Neutrality”
>http://www.jstor.org/stable/786035<

9- Hill ,David J“ .The Second Conference at the Hague”
>http://www.jstor.org/stable/2186824<

10- Karsh ,Efraim“ .International Cooperation and Neutrality.
>http://www.jstor.org/stable/423981<

11- “ Neutrality ”.Encyclopedia Britannica.
>http//:www.britannica.com/EBchecked/topic/٤١٠٨٦١/neutrality<

12- Stockton ,Charles H“ .The Declaration of Paris”
>http://www.jstor.org/stable/2187654<

13- Taubenfeld ,Howard J“ .International Action and Neutrality
>http://www.jstor.org/stable/2194679

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

تعريف

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤسسة مستقلة وحيادية تهدف إلى المساهمة في تعزيز الحوار والديموقراطية في لبنان. ويسعى المركز إلى المساهمة في تطوير الحياة العامة ليكون لبنان منبراً للحرية والنهضة الثقافية وتنمية الفكر السياسي في المنطقة العربية. ويلتزم المركز الأمانة الفكرية في نشاطاته وأعماله الرامية إلى تقديم فهم متوازن وواقعي إلى صناع القرار والرأي العام حول القضايا التي تؤثر على حاضر لبنان ومستقبله. وتشمل نشاطات المركز مروحة واسعة من المواضيع الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحياة العامة. ويشارك في هذه النشاطات حشد من المفكرين والمعنيين بالشأن العام لبنانيين وعرب وأجانب. وتقسم نشاطات المركز الرئيسية إلى:

مؤتمرات متخصصة تبحث قضايا أساسية تواجه لبنان والمنطقة العربية. وقد نظم المركز عشر مؤتمرات منذ انطلاقته في حزيران ٢٠٠٧ هي: "صانعو رؤساء لبنان" (٢٠٠٧)؛ "العلاقات اللبنانية الأميركية" (٢٠٠٧)؛ "الديموقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق؟" (٢٠٠٨)؛ "التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن" (٢٠٠٩)؛ "المخيمات الفلسطينية في لبنان" (٢٠٠٩)؛ "إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي" (٢٠١٠)؛ "بحثاً عن نظام انتخابي يضمن حسن التمثيل والاستقرار" (٢٠١١)؛ "كهرباء مستدامة لكل لبنان" (٢٠١١)؛ "تحديات الديموقراطية في العالم العربي" (٢٠١٢)؛ و"إمكانية

حياد لبنان" (٢٠١٣). ويعد المركز لمؤتمره الحادي عشـــر حول "اللامركزية الإدارية". وتقدم هذه المؤتمرات توصيات وأفكار جديدة إلى صانعي القرار لتعزيز الخيارات الوطنية حول قضـــايا مؤثرة على لبنان والمنطقة. وينشـــر المركز ورقة خلفية لكل مؤتمر تطرح القضـــايا المنوي بحثها، ويقوم أيضـــاً بإصدار وتوزيع أعمال المؤتمرات ومقترحاتها، ووضعها في المكتبات اللبنانية والعربية لتكون في متناول المعنيين.

ندوات وطاولات مستديرة تهدف الى تنشيط الحوار بين مفكرين وقادة وناشطين يمثلون وجهات نظر مختلفة، ويتداولون القضـايا التي تؤثر على لبنان ومسـتقبله ودوره الإقليمي والدولي. ويصدر المركز هذه النشاطات في مؤلفات سنوية صدر منها خمسـة: "لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج" لنشـــاطات العام ٢٠٠٨؛ و"عام الأزمات والتغيير" لـ٢٠٠٩ و"عام الهدوء الحذر" لـ٢٠١٠، عام الانفجار العربي والترقب اللبناني" لـ٢٠١١، و"قضايا عربية" وشؤون لبنانية" لـ٢٠١٢.

منشورات المركز

في المكتبات اللبنانية والعربية

- تحييد لبنان عن الصراعات العربية والإسلامية (٢٠١٤).
- التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية (٢٠١٣).
- شؤون لبنانية لعام ٢٠١٢ (٢٠١٣).
- قضايا عربية لعام ٢٠١٢ (٢٠١٣).
- الديموقراطية والصحوة العربية الثانية (٢٠١٢).
- كهرباء لكل لبنان: المأزق والحل في القرار السياسي (٢٠١٢).
- عام الانفجار العربي والترقب اللبناني (٢٠١٢).
- نحو نظام إنتخابي يحقق الميثاقية (٢٠١٢).
- عام الهدوء الحذر (٢٠١١).
- بحثاً عن رئيس يصنع في لبنان (٢٠١١).
- لا عروبة من دون المسيحيين (٢٠١١).
- المخيمات الفلسطينية في لبنان: بين الواقع والحلول (٢٠١٠).
- عام الازمات والتغيير (٢٠١٠).
- لبنان أزمات الداخل وتدخلات الخارج (٢٠٠٩).

متوفرة فقط في المركز

- التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان (٢٠٠٩).
- Defense & Security : The Swiss Experience – Implications for Lebanon (2009).

تحييد لبنان

عن الصراعات العربية والإسلامية

كلّنا أمل أن يمتد الجهد الحواري لتطوير لبنان إلى المؤسسات الدستورية من أجل مواجهة التحديات التي مهما كبرت وتعاظمت، يجب ألا تثنينا عن الثقة بلبنان وحتمية خروجه من كل كبوة معافىً، عزيزًا، كريمًا، وحاضنًا لأبنائه مهما اختلفوا.

دولة الرئيس عصام فارس

يبحث كتاب "تحييد لبنان عن الصراعات العربيّة والإسلامية" في سبل درء انعكاس الصراعات الإقليمية على الإستقرار الداخلي ومنها التحييد، وأسبابه الموجبة ومقتضياته ومعوقاته السياسية والقانونية. ويناقش وسائل صون التحييد، بعد عرضه لنماذج مختلفة من الحياد حول العالم.



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
Issam Fares Center for Lebanon

Sin el Fil, Lebanon
Email: ifc@if.cl.org
Website: www.if.cl.org



دار سائر المشرق للنشر والتوزيع
DAR SAER AL MASHREK
Jdeidet el Metn, Lebanon
Email: info@entire-east.com
Website: www.entire-east.com